

العال والاقتصاد

مألة ءورفة فصرها بفك ففصل الإسلامف السوءافف - العءء (٧٩) - أبرفل ٢٠١٦ م

- رؤفس الأمهورفة فكرم البفك فف افافاف ماصع (سور) للأزل والنسفع
- المءفر العام؛ الأساف البافر النورف فءء حرص البفك على المواءة والافوفر
- فافأف الأأامع السنوف السابأ والافافن للأمعة العامفة للمساهمفن بفك ففصل الإسلامف السوءافف
- البفك فءشن أءمة افأفة بطاقات الوقوء الفكة بالافعاون مع شركة بشائر لأءماء الطاقة
- بفك ففصل الإسلامف السوءافف فعلن عن افوزفع أعلى نسبة أرباف على الوءائف الاسأامارف للعام ٢٠١٥ م



بفك ففصل الإسلامف السوءافف
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)
نأن الرواء



بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)
نحن الرواد

مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين

مواقع ماكينات الصراف الآلي

أمدردان :		٤٩. شارع محمد صلاح الدين - فرع المنشية	١. الخرطوم :
٩٧. فرع المحطة الوسطي سوق أمدردان الكبير	٥٠. شارع الصحافة زلط - صيدلية راما محطة ٧	١. مركز الفيحاء التجاري ١	٢. مركز الفيحاء التجاري ٢
٩٨. شارع الثورة بالنص - فرع الجامعة الإسلامية الثورة	٥١. شارع جبل أولياء - سوق الكلاكلة اللفة	٣. مركز الفيحاء التجاري ٣	٤. فرع جامعة الخرطوم ١
٩٩. شارع العرضة - الصندوق القومي للمعاشات	٥٢. شارع الستين (بشير النفيدي) الفردوس جوار محطة نبتة للبترول	٥. فرع جامعة الخرطوم ٢	٦. فرع جامعة الخرطوم ٣
١٠٠. شارع الفتحياب - محطة سراج صيدلية محمد سعيد ١	٥٣. شارع جبل أولياء - الشجرة	٧. فرع جامعة الخرطوم ٤	٨. فرع السجانة
١٠١. شارع الفتحياب - محطة سراج صيدلية محمد سعيد ٢	٥٤. شارع جبل أولياء - الامام مستشفى بست كبير	٩. شارع ٢٥ - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الجناح الغربي	١٠. شارع كبري المنشية - مدخل كبري المنشية
١٠٢. شارع الموردة - قصر الشباب والاطفال	٥٥. شارع عبد الله الطيب - الرياض	١١. فرع المنطقة الصناعية الخرطوم	١٢. شارع ٢٥ - الصندوق القومي للمعاشات الرئاسة
١٠٣. شارع استاد الهلال - جامعة أمدردان الإسلامية العرضة	٥٦. شارع النيل - مباني إذاعة قوات الشعب المسلحة	١٣. شارع المشتل	١٤. شارع كبري المنشية - مدخل كبري المنشية
١٠٤. شارع الوادي - الثورة كلية التربية جامعة الخرطوم	٥٧. الرياض - فرع الرياض - شارع المشتل ١	١٥. شارع محمد نجيب - الخرطوم ٢ حديقة اشراقة التجاني يوسف بشير	١٦. شارع بري العرض
١٠٥. شارع الطابية - كلية التربية جامعة الخرطوم بوابة عبد القيوم	٥٨. الرياض - فرع الرياض - شارع المشتل ٢	١٧. شارع عبيد ختم - مجمع الخير الاسلامي اركويت	١٨. شارع الجمهورية - رئاسة الهيئة القومية للكهرباء
١٠٦. شارع الاربعين - صيدلية الاربعين محطة الجوزات	٥٩. الرياض - فرع الرياض - شارع المشتل ٣	١٩. شارع افريقيا - جمارك المطار	٢٠. شارع الخليفة - وزارة المالية والاقتصاد الوطني
١٠٧. شارع الاذاعة - الهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون	٦٠. الرياض - فرع الرياض - شارع المشتل ٤	٢١. شارع القصر - جامعة الخرطوم كلية الصيدلة	٢٢. فرع السوق الشعبي الخرطوم
١٠٨. شارع الصناعات - فرع السوق الشعبي أمدردان	٦١. اركويت - جامعة السودان العالية - محطة البلايل	٢٣. شارع السيد عبد الرحمن - فندق البحرين	٢٤. شارع النيل - وزارة الداخلية
١٠٩. شارع الموردة - فرع الموردة جوار حوش الخليفة	٦٢. ديوان الضرائب العام - شارع الجمهورية	٢٥. شارع النيل - الهيئة العامة للامدادات الطبية	٢٦. شارع النيل - وزارة الطاقة
١١٠. شارع الزعيم الأزهرى	٦٣. فرع العمارات - شارع محمد نجيب	٢٧. شارع الجامعة - الهيئة القومية للكهرباء الرئاسة	٢٨. شارع عبيد ختم - رئاسة سودانير
١١١. شارع النيل - مدينة النيل الروضة مسجد حي الشاطئ	٦٤. شارع القيادة	٢٩. شارع الصحافة زلط - أكاديمية الشرطة العليا	٣٠. جامعة الرباط الوطني
١١٢. فرع جامعة أمدردان الإسلامية الفتحياب ١	٦٥. شارع الصحافة زلط - فرع السوق المحلي	٣١. مستشفى مكة لطب العيون	٣٢. الخرطوم شارع الملك نمر - مستشفى الأسنان التعليمي
١١٣. فرع جامعة أمدردان الإسلامية الفتحياب ٢	٦٦. المنشية - مركز الأطفال التجاري	٣٣. شارع الجامعة - وزارة التربية والتعليم - مركز المعلم الطبي	٣٤. شارع الطيار جميل - شرطة الجمارك
١١٤. شارع التحدي - فرع سوق ليبيا	٦٧. الرياض - معاشات الشرطة	٣٥. شارع جبرة - محطة النيل للبترول	٣٦. شارع افريقيا - شركة كنار للاتصالات
١١٥. شارع الشنقيطي - الثورة محطة خليفة	٦٨. الكلاكلة شرق	٣٧. شارع الطيار جميل - شرطة الجمارك	٣٨. فرع شارع الزبير باشا
١١٦. شارع الصناعات - شرطة الجمارك أمدردان	٦٩. الفردوس - شركة جيا للسيارات	٣٩. شارع البرلمان	٤٠. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ١
١١٧. الثورة محطة الرومي	٧٠. جبل أولياء - مكتب صرف جبل أولياء	٤١. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ٢	٤٢. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ٣
١١٨. تقاطع شارع ود رومع البوابة	٧١. الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس - شارع الجامعة	٤٣. الفرع الإلكتروني - المحطة الوسطى - شارع الجمهورية ٤	٤٤. شارع اوماك - بري امتداد ناصر محطة اوماك
١١٩. شارع سوق ليبيا امبد الجارة السابعة - تقاطع ود البشير	٧٢. مكتب صرف أبو حماسة - شارع الحرية	٤٥. شارع جبل أولياء	٤٦. شارع كبري المنشية - مستشفى رويال كير
١٢٠. ودنواي - شارع الدومة	بحري :	٤٧. شارع الحرية - مدخل كبري الحرية	٤٨. شارع جبل أولياء - فرع الكلاكلة
١٢١. الثورة شارع الوادي - مكتب صرف الوادي	٧٣. شارع المعونة - فرع سوق سعد قشرة		
١٢٢. شارع الشنقيطي - مكتب صرف صابرين	٧٤. شارع المعونة - المؤسسة بحري		
١٢٣. الملازمين - جوار مكتب ترخيص المرور	٧٥. شارع كسلا - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية البيطرة		
	٧٦. شارع شمبات الزراعة - جامعة الخرطوم كلية الزراعة والبيطرة		
الولايات :	٧٧. شارع شمبات جنوب		
١٢٤. بورتسودان - فرع بورتسودان	٧٨. شارع شمبات الميرغنية		
١٢٥. بورتسودان - جامعة البحر الأحمر	٧٩. شارع الجيلي - المنطقة الحرة فرع قري		
١٢٦. بورتسودان - رئاسة الجمارك	٨٠. شارع الانقاذ المغتربين		
١٢٧. بورتسودان - الجمارك	٨١. شارع كسلا - محطة CNPC للبترول كافوري		
١٢٨. القضايف - فرع القضايف	٨٢. شارع كسلا - كافوري		
١٢٩. كسلا - فرع كسلا	٨٣. شارع الانقاذ المغتربين		
١٣٠. مدني - فرع مدني	٨٤. شارع الزعيم الأزهرى - المغتربين		
١٣١. مدني - مكافحة التهريب	٨٥. شارع الصناعات - فرع الصناعية بحري		
١٣٢. كوستي - فرع كوستي	٨٦. شارع الوالي - الحاج يوسف الفيحاء		
١٣٣. كوستي - مستشفى السلاح الطبي كوستي	٨٧. شارع الجيلي - الحلفايا محطة الكيلو		
١٣٤. الأبيض - فرع الأبيض	٨٨. فرع حلة كوكو - سوق حلة كوكو		
١٣٥. الأبيض - محلية شيكان	٨٩. لغة الشعبية - شارع المعونة		
١٣٦. عطبرة - فرع عطبرة	٩٠. الكدرو - رئاسة مباني جامعة بحري		
١٣٧. الفاشر - فرع الفاشر	٩١. الحاج يوسف الوحدة - سوق الوحدة مربع ٦		
١٣٨. نيالا - فرع نيالا	٩٢. الحاج يوسف شارع واحد - مكتب صرف الحاج يوسف ش ١		
١٣٩. نيالا - إدارة الجهاز القضائي	٩٣. الجريف شرق شارع الجريف - مكتب صرف الجريف شرق		
١٤٠. شندي - فرع شندي	٩٤. مدينة الهدى - مستشفى شرق النيل التخصصي		
١٤١. شندي - القيادة العامة	٩٥. شرق النيل - مكتب صرف سويا شرق		
١٤٢. سنجة - فرع سنجة	٩٦. مكتب صرف شارع الإنقاذ - السكة الحديد		
١٤٣. ريك - مكتب صرف ريك			

الشركات التابعة

١. شركة التأمين الإسلامية المحدودة.
٢. الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة.
٣. شركة الفيصل للمعاملات المالية المحدودة.
٤. شركة الفيصل العقارية المحدودة.

مؤسسات المسؤولية الاجتماعية

- مركز الفيصل الثقافي

المراسلون

يملك البنك شبكة واسعة من المراسلين حول العالم

مكاتب الصرف

- | | | |
|-------------------------------------|--|-------------------------|
| ١. دما دما | ٩. الثورة - شارع الشنقيطي - سوق صابرين | ١٧. أبو سعد |
| ٢. العبيدية | ١٠. الحاج يوسف - شارع واحد | ١٨. ريك |
| ٣. جمارك الحاويات سويا | ١١. الجريف شرق | ١٩. جهاز المغتربين |
| ٤. جامعة الرباط الوطني | ١٢. الحاج يوسف سوق ستة | ٢٠. أبو حماسة |
| ٥. جمارك مطار الخرطوم | ١٣. الشجرة | ٢١. شمبات |
| ٦. جامعة إفريقيا العالمية | ١٤. شارع الستين | ٢٢. سويا شرق |
| ٧. الثورة - شارع النص - سوق الخليفة | ١٥. الكلاكلة شرق | ٢٣. بحري - شارع الإنقاذ |
| ٨. الثورة - شارع الوادي - المهداوي | ١٦. جبل أولياء | |

نوافذ البنك

- | | |
|--|---|
| ١. الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية. | ٥. الإدارة العامة للجوازات والهجرة - المغتربين. |
| ٢. الإدارة العامة للأدلة الجنائية. | ٦. تنمية الصناعات الصغيرة |
| ٣. إدارة الأحوال المدنية والسجل المدني. | ٧. سوق أمدردان |
| ٤. إدارة العلاقات البيئية. | |

المستشار الصحفي:

الأستاذ / موسى يعقوب

رئيس التحرير:

محمد الطاهر الطيب

هيئة التحرير:

الهادي خالد إسماعيل

مهند مبارك العجب

إسماعيل إبراهيم محمد

محمد حافظ مبارك

إبراهيم محمد الأمين

د. الجيلي حسن أحمد

قيس الصديق أحمد

محمد إدريس محمد بابكر

طلال الهادي البشير

البريد الإلكتروني:

magazine@fibsudan.com

مركز خدمة العملاء:

٦١٦١

تلفون البنك:

٠٠٢٤٩-١٨٣-٧٤١٣٢٦



محمد الطاهر الطيب

مدير إدارة البحوث والتطوير

الحمد لله مُستحقَّ الحمدِ والثناء، والصلاة والسلام على صاحب العلم والاصطفاء، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأصفياء.

القراء الأعزاء بين أيديكم العدد رقم "٧٩" من مجلة (المال والاقتصاد)، والذي تمَّ إعداده بعناية ليتوافق مع عددٍ من مقترحاتكم وآرائكم الثرة فتعددت موضوعاته وتوسَّعت ما بين الاقتصاد والدراسات المصرفية والتقنية. كما أفردنا لكم عدداً من الموضوعات الخاصة بفلسفة الاقتصاد والصيرفة الإسلامية.

وحيث إنَّ عالم الصناعة المصرفية والمالية يشهد تغييرات متجددة وتطورات متصلة في النظم الإدارية والتطبيقات التقنية المستخدمة، فقد أَلَيْنَا على أنفسنا الاجتهاد رصداً ومتابعةً وبحثاً وتنقيباً في هذه التغيرات، من أجل توفير مادة بحثية جاذبة في شكلها وإخراجها وذات فائدة وقيمة في مضمونها. حيث نقرأون في هذا العدد لمجموعة مقدرة من الكتاب والباحثين في الشأن الاقتصادي والتقني والمصرفي.

ويجيء هذا العدد في وقت يستشرف البنك مرحلة جديدة من مسيرته المظفرة، إثر تولي الأستاذ / الباقر أحمد النوري منصب المدير العام للبنك؛ بعد نياله ثقة مجلس الإدارة.

نأمل أن ينال هذا الجهد رضاكم، كما نرجو مواصلة تقديم مقترحاتكم وآرائكم بالتواصل عبر البريد الإلكتروني للمجلة .



يمكنك الآن استخدام كود الاستجابة السريعة
لتحميل نسخة من المجلة إلى هاتفك المحمول ..

فقط قم بمسح الكود التالي باستخدام برنامج
QR Code Reader

مركز الفحاء التجاري شارع علي عبد اللطيف - الخرطوم - السودان - ص.ب: ١٠١٤٣ الخرطوم

مركز خدمة العملاء : ٦١٦١ فاكس ٧٧١٧١٤-١٨٣-٠٢٤٩ هاتف : ٧٤١٣٢٦-١٨٣-٠٢٤٩ سويفت: FISBSDKH

بريد إلكتروني: fibsudan@fibsudan.com - الموقع الإلكتروني: www.fibsudan.com



@fibsudan



fibsudan



fibsudan1

6161



مركز خدمة العملاء :

www.fibsudan.com

المحتويات

٦ تكريم من رئاسة الجمهورية

رئيس الجمهورية يكرم بنك فيصل الإسلامي السوداني في افتتاح مصنع "سور" للغزل والنسيج

٨ اختيار الأستاذ / الباقر النوري مديراً عاماً للبنك

احتفاء واسع وتفاؤل كبير

١٢ المدير العام يلتقي صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلطان بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود

١٢ شراكة ذكية مع شركة بشائر

البنك يُدشن خدمة تغذية بطاقة الوقود الذكية بالشراكة مع شركة بشائر لخدمات الطاقة

١٣ تدريب العاملين

جودة خدمات القوى العاملة المباشرة لتهيئة بيئة العمل وتحقيق الرضا الوظيفي

١٣ البنك المركزي

سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٦ م تستهدف المساهمة في التنمية في ضوء الاستقرار الاقتصادي

١٤ أعلى نسبة أرباح للودائع الاستثمارية

بنك فيصل الإسلامي السوداني يعلن عن توزيع أعلى نسبة أرباح على الودائع الاستثمارية للعام ٢٠١٥ م

١٥ صدى الرواد في المنابر

بنك فيصل الإسلامي السوداني وجامعة النيلين؛ نماذج مشرقة وسط العتمة

١٦ دور الصادرات غير النفطية في إعادة التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني

قيس الصديق - إدارة البحوث والتطوير

٢٠ الأرشفة الإلكترونية لبنك فيصل الإسلامي السوداني.. الحفظ الآمن للمستندات والوثائق

الأرشفة الإلكترونية لبنك فيصل الإسلامي السوداني.. الحفظ الآمن للمستندات والوثائق

٢٤ الاقتصاد الرقمي وأثره في بيئة الأعمال

أ. عوض العليم محمد أحمد - مصرف سابق

٢٦ التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات التمويل المصرفي

أ. عبد الله الأمين علي - باحث في الدراسات المصرفية

- ٢٨** الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية
أ. عبد الله الصديق الحسين - جامعة القرآن الكريم
- ٣١** كيف تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العولمة -
التجربة السودانية
أ. كرار إسماعيل صالح - أستاذ جامعي
- ٣٤** الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في
المصارف الإسلامية
محمد علي إبراهيم - منظمة الدعوة الإسلامية
- ٣٨** الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية
فتح الرحمن شمس الدين الشيخ - شركة ITS لتقنيات الاتصالات
- ٤٠** أخلاقيات تسويق المنتجات المالية الإسلامية
كمال الدين الصديق محمد - شركة الشامل للحلول المتقدمة
- ٤٢** تنمية الإنتاج والاستثمار في ضوء القرآن والسنة
محمد إدريس العليقي - جامعة أم درمان الإسلامية
- ٤٦** أمن المعاملات والمعلومات المصرفية الإلكترونية
د. صلاح الدين محمد علي عبد الحميد
- ٤٩** المحاسبة ومتطلبات بيئة العمل الحديثة
أ. حربي مهدي إسماعيل
- ٥٢** قياس أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويل
الأجل وبيانات التقارير المالية في القطاع المصرفي
بالسودان
د. مطر أحمد حسن عثمان - مدير العمليات بفرع الموردة
- ٥٤** دور تطبيق قواعد الحوكمة في كفاءة نظام الرقابة
الداخلية بالمؤسسات
أ. فرح أحمد خالد - وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي
- ٥٦** غسل الأموال وآثاره الضارة على اقتصاديات الدول
النامية
أ. وائل جمال الدين - قناة أم درمان الفضائية
- ٥٨** بطاقة الأداء المتوازن؛ أسلوب حديث في تقييم أداء المنشآت
أ. مجدي علي أحمد؛ كلية النهضة الجامعية
- ٦٠** محمد يوسف محمد الذي رحل
سلسلة الراحلون، للأستاذ / موسى يعقوب



رئيس الجمهورية يكرم بنك فيصل الإسلامي السوداني في افتتاح مصنع "سور" للغزل والنسيج



ذات البُعد الاجتماعي، انطلاقاً من حرص قيادة البنك على القيام بدور بناء في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

وكان رئيس الجمهورية؛ المشير عمر البشير قد خاطب حفل افتتاح مصنع "سور" للغزل والنسيج في مدينة الحصاحيصا بولاية الجزيرة، مؤكداً أن المصنع بتقنياته الحديثة يشكل إضافة حقيقية وخطوة في مسيرة تطور الصناعة بالسودان وإضافة لمصانع النسيج القائمة بالبلاد. وأوضح سيادته أن التجربة الناجحة التي تمثلها شركة "سور" العالمية والشراكات المهمة التي كوَّنتها جعلتها نموذجاً للاستثمار الناجح في السودان.

يجدر ذكره أن مصنع "سور" هو عبارة عن شراكة تركية قطرية سودانية برأسمال قدره ٨٠ مليون دولار، وتبلغ طاقتها الإنتاجية ٣٦ مليون متر في السنة، فيما ينتج ١٢ ألف طن من الغزل في السنة.

وفي هذا السياق، أعرب الأستاذ / الباقر أحمد النوري المدير العام عن سعادتهم بهذا التكريم، قائلاً إنه يمثل تقديراً لسعي البنك الدؤوب لخدمة المجتمع في كافة المجالات خاصة دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والبنى التحتية. وأبان سيادته بأن البنك أولى اهتماماً كبيراً لمسئوليته تجاه المجتمع، ترسيخاً لقيم التكافل وإسهاماً من البنك في دعم مشروعات الحد من الفقر والبطالة وتنمية قطاعات المجتمع المختلفة.

وفي ذات السياق، أضاف الأستاذ / فؤاد عوض الكريم؛ مساعد المدير العام لقطاع تمويل المؤسسات، أن تكريم السيد / رئيس الجمهورية للبنك، يُعد تقديراً لمنهج البنك القائم على الشراكة مع المجتمع وتبني مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي أولاهها البنك عنايته الفائقة.

وأشار فؤاد إلى أن البنك ظل يُقدّم نموذجاً حياً للمؤسسات على مستوى السودان في دعم المشروعات

كرم المشير عمر البشير؛ رئيس الجمهورية، بنك فيصل الإسلامي السوداني في إطار فعاليات الاحتفال بافتتاح مصنع "سور" للغزل والنسيج بمدينة الحصاحيصا في ٢٤ من يناير ٢٠١٦م.

وتسلم درع التكريم الأستاذ / سعيد درار عبد الله؛ مساعد المدير العام لقطاع الاستثمار والتجزئة المصرفية، في الاحتفال الذي مثل فيه البنك إلى جانب كل من: الأستاذ / فؤاد عوض الكريم إبراهيم؛ مساعد المدير العام لقطاع تمويل المؤسسات، الأستاذ / عمر بابكر المكي؛ مدير إدارة الشئون القانونية، ومدير فرع مدني الأستاذ / تاج الدين عبد الله محمد.

من جانبه، عبّر السيد / أوكتاي أرجاي؛ المدير العام لشركة سور العالمية للاستثمار المحدودة عن شكره لبنك فيصل الإسلامي السوداني لدوره ومساهمته المقدرة في تمويل استثمارات الشركة لاسيما في إنشاء هذا المصنع.

نتائج الاجتماع السنوي السابع والثلاثين للجمعية العمومية للمساهمين بنك فيصل الإسلامي السوداني



(٤) ارتفع إجمالي حقوق الملكية من ٦٩٨,٥ في العام ٢٠١٤م إلى ٨٣١,٨ مليون جنيه في العام ٢٠١٥م بنسبة زيادة بلغت ١٩% وذلك نسبة للزيادة في رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المبقة.

(٥) بلغت جملة الاحتياطيات في العام ٢٠١٥م ١٢٠,٢ مليون جنيه مقابل ٩٥,٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٤م ويرجع ذلك إلى الزيادة في بند الاحتياطي القانوني واحتياطي القيمة العادلة.

(٦) ارتفع رأس المال المدفوع من ٤٣٥ مليون جنيه في العام ٢٠١٤م إلى ٥١٠ مليون في العام ٢٠١٥م.

ثانياً: قائمة الدخل:

(١) ارتفع الدخل من البيوع المؤجلة والاستثمارات في الصيغ الأخرى من ٧٣٩,١ مليون جنيه في العام ٢٠١٤م إلى ٩٨٢,٨ مليون جنيه في عام ٢٠١٥م بزيادة بلغت ٢٤٣,٨ مليون جنيه بنسبة ٣٣%، ويُعزى ذلك إلى الزيادة في الدخل من ذمم البيوع المؤجلة وذلك بدخول البنك في منتجات جديدة ذات ربحية عالية.

(٢) ارتفع نصيب أصحاب ودائع الاستثمار المطلقة من ٤٥٤,٦ مليون جنيه في العام ٢٠١٤م إلى ٥٣٣,٨ مليون جنيه في العام ٢٠١٥م بنسبة زيادة ١٧,٤%، ويُعزى هذه الزيادة إلى التحسن في العائد من الاستثمار حيث تم توزيع أعلى نسبة أرباح لأصحاب الودائع الاستثمارية للأعوام ٢٠١٣م و٢٠١٤م و٢٠١٥م على التوالي.

(٣) بلغت إيرادات البنك من الخدمات المصرفية ١٦٣ مليون جنيه مقابل ٢٣٥,٥ مليون جنيه في العام ٢٠١٤م و٢٠١٥م بنسبة نقصان (٣١%) وذلك نتيجة للتراجع في العائد من العملات الأجنبية الناتج عن سُح النقد الأجنبي نتيجة للمقاطعة والحصار الاقتصادي المفروض على السودان.

(٤) ارتفع إجمالي إيرادات البنك إلى ٧١٧,٤ مليون جنيه مقابل ٥٩٤,٥ مليون جنيه في العام ٢٠١٤م بزيادة بلغت ١٢٢,٩ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢١% ويُعزى ذلك إلى الزيادة في العائد من الاستثمار.

(٥) ارتفعت الأرباح بعد الزكاة والضرائب إلى ٢٩٠,٥ مليون جنيه مقابل ٢٤٦ مليون جنيه في عام ٢٠١٤م بزيادة ٤٤,٥ مليون بنسبة زيادة بلغت ١٨%.

ديسمبر/٢٠١٥م، نقداً على المساهمين بنسبة أسهم كل مساهم.

(ج) الإبقاء على مبلغ (٩,٦٢٥,٠١٧) (تسعة مليون ستمائة و خمسة وعشرون ألف وسبعة عشر) جنيه سوداني كأرباح مبقاة.

(٣) وافقت الجمعية العمومية للمساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني على توصية مجلس إدارة البنك، بإعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للدورة الجديدة (٢٠١٦-٢٠١٩م) من الآتية أسماؤهم:

١. البروفيسور/ يوسف الخليفة أبوبكر.
٢. البروفيسور/ خليفة بابكر الحسن.
٣. الدكتور/ عبد الرحمن الصديق.
٤. البروفيسور/ محمد الفاتح حامد.
٥. الأستاذ/ علي عبد الباسط أحمد الحاج.

(٤) فوّضت الجمعية العمومية للمساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني مجلس إدارة البنك، عملاً بما جاء في المادة (٦٣) من النظام الأساسي للبنك، لتعيين المراجع الخارجي للبنك لعام ٢٠١٦م وتحديد أتعابه.

نتائج أداء العام ٢٠١٥م:

استعرض الاجتماع نتائج الأداء في العام ٢٠١٥م ومعدلات النمو المحققة في كافة بنود القوائم المالية، على النحو التالي:

أولاً: قائمة المركز المالي:

(١) بلغ صافي قيمة الموجودات الثابتة ٦٠٢,٣ مليون جنيه في ٢٠١٥م مقابل ٤١٣,٥ مليون جنيه في ٢٠١٤م بنسبة زيادة بلغت ٤٦%، ويُعزى ذلك إلى الصُرف في تهيئة رئاسة وفروع البنك وتحديث مَعيّنات العمل من أثاثات ووسائل نقل، وكذلك اتّباعاً لسياسات بنك السودان المركزي التي تُشجّع على الانتشار الجغرافي للمصارف، حيث أنشأ البنك عدداً من الفروع ومكاتب الصُرف الجديدة بالإضافة إلى الصُرف على تطوير التقنية المصرفية بزيادة عدد الصرافات الآلية لتصل في نهاية العام ٢٠١٥م إلى ١٣٨ ماكينة صراف آلي.

(٢) ارتفع حجم الميزانية المجمعة للبنك من ٨.٦٨٢,٦ مليون جنيه في العام ٢٠١٤م إلى ١٢.٤٥٤,٢ مليون جنيه في العام ٢٠١٥م بنسبة زيادة بلغت ٤٣%.

(٣) زادت ودائع البنك بنسبة ٤٦%.

شهدت قاعة الصداقة بالخرطوم انعقاد الاجتماع السنوي السابع والثلاثين للجمعية العمومية لمساهمي بنك فيصل الإسلامي السوداني، في السابعة والنصف من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٣ مارس ٢٠١٦م، والذي ترأسه صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور محمد فيصل آل سعود؛ رئيس مجلس إدارة البنك، حيث حظي الاجتماع بمشاركة لافتة لمساهمي البنك.

أُظلمت الجمعية العمومية على تقرير وخطاب مجلس الإدارة عن الأداء في العام ٢٠١٥م المقارن بالأداء في العام ٢٠١٤م، كما أظلمت على تقرير المراجع الخارجي وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير المستشار القانوني، وكذلك الحسابات الختامية والقوائم المالية المراجعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م.

ناقشت الجمعية العمومية تقرير الأداء وخطاب مجلس الإدارة ثم نظرت الجمعية العمومية في توصيات مجلس الإدارة واتخذت القرارات التالية:

(١) أجازت الجمعية العمومية للمساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني تقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير المراجع الخارجي والحسابات الختامية والقوائم المالية المراجعة والمخصصات والاحتياطيات ومكافأة مجلس الإدارة وحافز العاملين عن السنة المالية المنتهية في ٣١/ديسمبر/٢٠١٥م.

(٢) وافقت الجمعية العمومية للمساهمين في بنك فيصل الإسلامي السوداني على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١/ديسمبر/٢٠١٥م والبالغ قدرها (٢٠١,٦٢٥,٠١٧) (مئتان وواحد مليون وستمائة وخمسة وعشرون ألف وسبعة عشر) جنيه سوداني بنسبة (٣٩,٥٣%) من رأس مال البنك المدفوع على النحو التالي:

(أ) رسملة مبلغ (٩٠,٠٠٠,٠٠٠) (تسعين مليون) جنيه سوداني تمثل نسبة (١٧,٦٥%) من رأس مال البنك المدفوع بمنحها أسهماً مدفوعة القيمة تُوزع على المساهمين بنسبة أسهم كل مساهم لزيادة رأس مال البنك المدفوع من (٥١٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه سوداني إلى (٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه سوداني.

(ب) توزيع مبلغ (١٠٢,٠٠٠,٠٠٠) (مائة واثنين مليون) جنيه سوداني تمثل نسبة (٢٠%) من رأس مال البنك المدفوع حتى ٣١/

احتفاء واسع وتفاؤل كبير باختيار الأستاذ/ الباقر

متنقلاً بين مواقعه كمدير لعدد من فروع البنك المختلفة، قبل أن يتولى منصب مساعد المدير العام لقطاع تمويل المؤسسات والعلاقات الخارجية والنقد الأجنبي، وهو الموقع الذي شهد نجاح الأستاذ/ الباقر أحمد النوري، والذي وثقت له، واعترفت به، وقدرته مؤسسات بحثية وعلمية عالمية محايدة. حيث كان من أبرز ملامح ذلك حصول البنك على جائزة أفضل بنك لتمويل المؤسسات في إفريقيا - التي تمنحها مؤسسة CPI Financial الدولية - لعامين متتاليين 2014م - 2015م. وصممت مؤسسة CPI Financial الجوائز كمكافأة للمؤسسات ذات الأداء المتميز، ولتشجيع الابتكار والتميز والمنافسة، في مسعى لوضع معايير جديدة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية من حيث جودة الخدمة، والممارسات الإدارية، والأداء المالي. وكان مبعث فوز البنك بجائزة أفضل بنك لتمويل المؤسسات في إفريقيا نتيجة لمنهج التميز الذي اتخذه الأستاذ/ الباقر النوري في تقديم حلول تمويلية صُممت خصيصاً لعملائه من المؤسسات والشركات التجارية، تحقيقاً لتطلعاتهم ورغباتهم وفق رؤية موجهة بدقة نحو تحقيق الأهداف المرسومة وبلوغ النتائج المرجوة. وهو ما أتاح لبنك فيصل الإسلامي السوداني توفير مجموعة واسعة ومتنوعة من خيارات وبدائل التمويل لدعم عملائه من الشركات في زيادة استثماراتهم وتنمية أعمالهم وتعزيز قدراتهم على اتخاذ قرارات مالية فعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية، والاستفادة من الفرص المتوفرة في ظل ظروف السوق المتغيرة.

وتُثبت التهاني والتبريكات التي بادرت بها المؤسسات والشركات التجارية، والمصالح الحكومية والجهات الرسمية، وكبار رجال الأعمال، العلاقة المتينة التي نجح الأستاذ/ الباقر النوري في توثيق عراها بين البنك وعملائه من المؤسسات ورجال الأعمال، وهو ما أشاع هذا التفاؤل في الأوساط التجارية؛ إدراكاً لما يحمله اختيار الأستاذ/ الباقر مدير عاماً للبنك من بشائر وتطلعات وفرص للعملاء والشركاء والمؤسسات.

شكل اختيار الأستاذ/ الباقر أحمد النوري مديراً عاماً لبنك فيصل الإسلامي السوداني، بعد نيّله ثقة مجلس إدارة البنك، خبراً شغل وسائل الإعلام المختلفة، التي تبارت في نقل وقائع الحدث، واصفة الأمر بالخطوة الجيدة في سبيل الحفاظ على المكانة المرموقة التي يتبوأها البنك في طليعة المصارف الإسلامية.

ويُعد الأستاذ/ الباقر أحمد النوري أحد كوادر بنك فيصل الإسلامي السوداني، وقد تشبّع بخبرات مصرفية ثرة عبر مسيرة طويلة في العمل المصرفي امتدت منذ ما يزيد عن الثلاثين عاماً قضى جلّها في خدمة بنك فيصل الإسلامي السوداني منذ تعيينه في العام 1984،



النوري مديراً عاماً لبنك فيصل الإسلامي السوداني

بنك فيصل الإسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (Sudan)

المصنع المصري للمنتجات الحديدية
THE EGYPTIAN FACTORY FOR IRON PRODUCTION

المنشور / حسن فتح الله عبدالكريم
رئيس مجلس إدارة المصنع للمنتجات الحديدية

بالتهنئة الحارة
للمستاذ /
الباقر أحمد النوري
لنيله ثقة مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي
وذلك بتعيينه
مديراً عاماً للبنك
وهو اختيار صادق أهلهم

متمنين له التوفيق والسداد

جامعة النيلين
جامعة النيلين

مدير جامعة النيلين البروفيسور محمد الأمين أحمد بوشيه
البروفيسور طارق عباس البخت وكيل الجامعة البروفيسور
المعالي د. محمد أحمد، ومديره الإدارات والأساتذة والطلبة
والعمال والطلاب يتقدمون بالتهنئة الصادقة لـ

الأستاذ / الباقر أحمد النوري
لنيله الثقة التي أوصاه به مجلس إدارة بنك فيصل
الإسلامي بأخواره مديراً عاماً للبنك وهو اختيار صادق أهلهم
للكفاءات والكفاءة والخبرات التي يتمتع بها من خلال عمله
في العديد من إدارات وفروع البنك منذ العام 1995م وذلك
إدارة الجامعة ومسيرته بامتياز متمنين له دوام توفيقه في توليد
توحيات التعاون بين الجامعة وبنك فيصل الإسلامي من خلال الخبر من
المعاملات والمشاريع المشتركة - ونقدم له وبنك فيصل الرائد وجميع منسوبيه بخالص
الدعوات بالتوفيق والسداد

مركز الفيسل الثقافي
ALFAISAL CULTURAL CENTER

المدير العام والمعلمون بمركز الفيسل الثقافي

يتقدمون بالتهنئة الحارة للمستاذ / الباقر أحمد النوري - لنيله ثقة مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي لتوليه منصب المدير
العام للبنك - فاضلين على ما توفيقه والامانة والصدق - ونحن في مركز الفيسل الثقافي نعتز بصموده قائد من
قيادات البنك لهذا المنصب - وبجمل روح المسؤولية والولاء والالتزام والصدق والامانة - ونتمنى له دوام توفيقه
مباركاً مستمداً - الباقر أحمد النوري مسؤولاً عن سلامة وأمانة المركز - والعاملون والمعلمون في المركز سيحتفون به في كل وقت
ونؤمل له

AFI **AFI** **AFI**

شركة آفي التجارية
شركة آفي التجارية
شركة آفي التجارية

تهنئة مجموعة شركات آفي
السيد / الباقر أحمد النوري
لنيله ثقة مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني
بأختياره مديراً عاماً للبنك
وهو اختيار صادق أهلهم

متمنين له التوفيق والسداد في كل وقت

مجموعة شركات هام الخاصة

يتمنى له التوفيق والسداد في كل وقت

السيد / الباقر أحمد النوري

لنيله ثقة مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني
بأختياره مديراً عاماً للبنك وهو اختيار صادق أهلهم

متمنين له التوفيق والسداد في كل وقت

شركة البربري الهندسية
شركة البربري الهندسية

تهنئة

يتقدم رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
السيد / كامل محمد حافظ البربري
والسيد / مجدي محمد حافظ البربري
والعاملون بشركة البربري الهندسية
(وهي شركة هولندية كوربية لتساريات)
بالتهنئة والتقدير الى :
الأستاذ / الباقر أحمد النوري
لنيله ثقة مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني
بأختياره مديراً عاماً للبنك
متمنين له مزيداً من التوفيق والسداد

شركة الفيسل العقارية
شركة الفيسل العقارية

يتقدم رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام
بالتهنئة والتقدير الى :
السيد / الباقر أحمد النوري
لنيله ثقة مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني
بأختياره مديراً عاماً للبنك وهو اختيار صادق أهلهم

متمنين له التوفيق والسداد في كل وقت

كلمة المدير العام للعاملين بالبنك



الأستاذ/ الباقر أحمد النوري
المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة العاملون،

يطيبُ لي أن أوجه لكم هذه الكلمة، ونحن في مستهل حقبة جديدة، تخطو فيها مؤسستنا الرائدة خطوات واثبة تطلعا نحو آفاق أرحب، ومستقبل زاهر - بمشيئة الله وعونه - وبتكاتفنا معا في كافة مواقعنا؛ نعمل سويا، وشدُ بعضنا عضد بعض، بما يدفع هذه المؤسسة الفتية نحو مراق أعلى ومراتب أسمى وريادة أصلها راسخ وممارساتها متجددة المواكبة والتطور والنماء.

وحيث إن ارتقاء مؤسستنا مراقي الصدارة، واعتلائها مكان الطليعة بين المؤسسات المالية الإسلامية، محليا وعالميا، لم يتحقق - من بعد توفيق الله تعالى - إلا بالعمل والعلم والإخلاص، فإن استمرارية العطاء، والبذل، والتفاني، والتميز، هي سبيل مؤسستنا نحو بلوغ مقاصدها الشريفة وتحقيق غاياتها المثلى.

وحرصاً على الاتباع الأمثل للأنظمة الإدارية العصرية، وسعياً نحو تطوير القدرات المؤسسية بالبنك، فإن النهج الإداري بمؤسستنا سيشهد - بمشيئة الله تعالى - تطويراً لكافة الأنظمة العاملة، ونظم العمليات والسياسات، بما يستجيب إلى المتطلبات الحديثة في أداء الأعمال، ويوازي المعايير العالمية في الإدارة المصرفية، القائمة على الموازنة الدقيقة بين احتياجات كافة المعنيين بالبنك، تحقيقاً لمصالحهم وتنمية لمكتسباتهم، لا سيما العاملين بالبنك، الذين سيحظون بنظم تقنية وإدارية محدثة في إطار الجهود المحفزة على الإبداع والإنجاز، بما يحقق الترقى بثبات نحو بلوغ التميز المنشود.

وإن كانت هناك من وصية، في هذه المناسبة، فهي أن نُكرس لمؤسستنا الشامخة هذه، الوقت والجهد والعمل؛ رعاية لحقها، ووفاء لعهدنا، وسُقيا لغرسها، ومساهمة في نهضتها، وحرصاً على نمائها.

نسأل الله العليّ القدير أن يسدّد على الخير خطانا، وأن يُيسّر لنا مسالك التعاون والتكاتف بما يدفع مسيرة هذه المؤسسة نحو الأمام ترسيخاً لمكانتها الرفيعة وتعزيزاً لمسيرتها الرائدة.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل،

الباقر أحمد النوري
المدير العام

شكر وتقدير

يشكرُ بنك فيصل الإسلامي السوداني السادة
الوزراء، ووزراء الدولة، والولاة، والتنفيذيين
والتشريعيين، والمسؤولين بالأجهزة الرسمية،
ومديري عموم المصارف والمؤسسات والشركات،
ورجال الأعمال..

الذين بادروا بالتهنئة ومباركة اختيار الأستاذ/
الباقر أحمد النوري، مديراً عاماً للبنك، بعد
تأييده ثقة مجلس الإدارة.

والبنك إذ يُعربُ عن امتنانه لهذه الروح الطيبة،
والمبادرة الكريمة، يُجدد استعدادده لمد جسور
التعاون البناء والصّلات الوثيقة مع جميع
شركائه ونظرائه، وكافة الجهات الفاعلة في
القطاعين العام والخاص، بما يخدم مسيرة
النماء في بلادنا، ويساهم في تحقيق التنمية
الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

أعانتنا الله وإياكم، وسدد على طريق الخير
خطانا،



المدير العام يلتقي سمو الأمير/ محمد بن سلطان بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود



التقى الأستاذ/ الباقر أحمد النوري؛ المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني سمو الأمير/ محمد بن سلطان بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود، في سياق زيارة صاحب السمو للبلاد، والتي ابتدورها بلقاءات متعددة شملت عدداً من مسئولتي الدولة والتنفيذيين على رأسهم رئيس الجمهورية المشير عمر البشير. وأوضح المدير العام الأستاذ/ الباقر أحمد النوري؛ أن اللقاء تناول محاور عديدة أكدت على الصلات الوثيقة بين البنك والمملكة العربية السعودية، والتي أرسى دعائمها صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود، الذي كان صاحب المبادرة الرائدة بإنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني كأول مصرف إسلامي على مستوى البلاد ورائداً للصيرفة الإسلامية على مستوى العالم. من جانبه، أشاد سمو الأمير/ محمد بن سلطان بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود بتجربة البنك العريقة في المصرفية الإسلامية، مؤكداً سعادته بزيارة البنك ولقاء قادته. وكان اللقاء الذي شهدته قاعة الاجتماعات برئاسة البنك بمركز الفيحاء التجاري، قد حضره عدد من مديري الإدارات بالبنك إلى جانب الوفد المرافق لسمو الأمير. يذكر أن زيارة سمو الأمير/ محمد بن سلطان بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود للبلاد جاءت في إطار تعزيز العلاقات بين البلدين، حيث التقى سموه بعدد من مديري المؤسسات الحكومية والخاصة لفتح آفاق الاستثمار بالبلاد.

التقى الأستاذ/ الباقر أحمد النوري؛ المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني سمو الأمير/ محمد بن سلطان بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود، في سياق زيارة صاحب السمو للبلاد، والتي ابتدورها بلقاءات متعددة شملت عدداً من مسئولتي الدولة والتنفيذيين على رأسهم رئيس الجمهورية المشير عمر البشير. وأوضح المدير العام الأستاذ/ الباقر أحمد النوري؛ أن اللقاء تناول محاور عديدة أكدت على الصلات الوثيقة بين البنك والمملكة العربية السعودية، والتي أرسى دعائمها صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود، الذي كان صاحب المبادرة الرائدة بإنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني كأول مصرف إسلامي على مستوى البلاد ورائداً للصيرفة الإسلامية على مستوى العالم. من جانبه، أشاد سمو الأمير/ محمد بن سلطان بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود بتجربة البنك العريقة في المصرفية الإسلامية، مؤكداً سعادته بزيارة البنك ولقاء قادته. وكان اللقاء الذي شهدته قاعة الاجتماعات برئاسة البنك بمركز الفيحاء التجاري، قد حضره عدد من مديري الإدارات بالبنك إلى جانب الوفد المرافق لسمو الأمير. يذكر أن زيارة سمو الأمير/ محمد بن سلطان بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود للبلاد جاءت في إطار تعزيز العلاقات بين البلدين، حيث التقى سموه بعدد من مديري المؤسسات الحكومية والخاصة لفتح آفاق الاستثمار بالبلاد.

البنك يُدشن خدمة تغذية بطاقة الوقود الذكية بالشراكة مع شركة بشائر لخدمات الطاقة



على مدار الـ 24 ساعة إلى جانب أنها تساعد في بناء قاعدة معلوماتية تساعد في سلامة القرارات وتوفير بيانات الاستهلاك الحقيقي وتساعد في التخطيط السليم وتمكن من وضع رؤية مستقبلية لاستهلاك الوقود والكميات المطلوبة مستقبلاً. من جانبه، أوضح مدير عام شركة بشائر للطاقة م. حجازي محمد عوض أن الخدمة تمكن المتعاملين مع الشركة من التزود بالوقود عبر نظام الكرت الذكي كخدمة ذاتية وتغذية الكرت عبر الحساب المصرفي أو عبر الموبايل.

وقال حجازي إن الشركة تمكنت من استيعاب الكوادر الشابة المؤهلة في الإشراف على محطات الخدمة من خريجي الجامعات مما أدى إلى سهولة المعاملات في مجال الخدمة التي بلغت 7 آلاف عميل. وأبان أن النظام يمكن من ترشيد وضبط الصرف وتقليل الفاقد. وتعهّد عوض بالتوسّع في الخدمة لتشمل جميع محطات الخدمة في العاصمة والولايات.

في احتفالية أقيمت بفندق كورنثيا بالخرطوم، وشرفها بالحضور وزير النفط والغاز د. محمد زايد عوض، دشنت شركة بشائر للطاقة تغذية بطاقة الوقود الذكية (E fuel) بالتعاون والشراكة مع بنك فيصل الإسلامي السوداني. وخاطب حفل التدشين السيد/ المدير العام؛ واصفاً الخطوة بالمهمة وقال إنها تأتي في إطار استراتيجية البنك الرامية إلى دعم توجه الدولة نحو تنفيذ الحكومة الالكترونية، حيث تم تأسيس بنية تحتية متكاملة بالبنك لتستوعب كافة متطلبات الحكومة الالكترونية، وتم تأهيل العاملين بالبنك وتدريبهم في مجالات متنوعة؛ من إدارة مشاريع، وإدارة التغيير، وإدارة التكنولوجيا وخدمات الدعم، وإدارة المخاطر وإدارة الجودة، وذلك لكي يتمكنوا من القيام بالدور المنوط بالبنك وتحقيق إستراتيجيته في تطبيق كافة البرامج والأنظمة الإلكترونية. وأضاف المدير العام أن خدمة التزود بالوقود إلكترونياً تمكن المواطنين من الحصول على الوقود

دورة تدريبية في مجال:

جودة خدمات القوى العاملة المباشرة لتهيئة بيئة العمل وتحقيق الرضا الوظيفي

في إطار إستراتيجية البنك التي تستهدف تطوير وتأهيل أفراد القوى العاملة المباشرة، والعمل على إكسابهم مهارات الجودة والإبداع والتميز، عقد البنك بمقر رئاسته ببرج الفيحاء دورة تدريبية خضع لها، على مدى أسبوعين، أكثر من ستين فرداً من أفراد القوى العاملة المباشرة بالبنك.

واستهدفت الدورة التدريبية، التي أقيمت بالتعاون مع مركز "أنجز" للتدريب وتنمية المقدرات، ترقية الأداء وتنمية المقدرات لدى الفئات القائمة على خدمات الأمن والسلامة، العاملين بخدمات المكاتب، والقائمين على خدمات الضيافة والسعاة.

وفي تصريح له بهذه المناسبة، أكد الأستاذ / بشير علي عبد الكريم؛ مساعد المدير العام للقطاع الإداري، أن الإدارة العليا بالبنك تولي جميع الفئات العاملة بالبنك الاهتمام والعناية اللازمين وتحرص على تأهيل كافة العاملين وتطوير مهاراتهم بما يساهم في تحقيق الدافعية نحو العمل، مُشيراً إلى أن الفئات التي استهدفت بهذه الدورة تمثل إحدى المكونات المهمة ضمن قطاعات العاملين بالبنك.

من جانبه أوضح الأستاذ / معتصم محمد الحسن؛ رئيس قسم التدريب والعلاقات العامة، أن هذه الدورة التدريبية صُممت لتحقيق عدد من الأهداف أهمها: التعريف بأهمية الشريحة المستهدفة ودورها في جودة خدمات البنك، حشد القدرات الذاتية وتفعيل اللياقة المهنية للعمل، شرح ديناميكية العمل الخدمي ودوره في إدارة الوقت وزيادة مهارات ضبط الحركة والزمن، توضيح أهمية الجودة في تقديم الخدمات وعلاقتها بتحفيز العاملين، وبيان الطريق لتحقيق الرضا الوظيفي من خلال مفردات روح الفريق، الثقة، الانسجام، الالتزام، تحمل المسؤولية ودور كل منها في بناء فريق العمل.

سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٦ م تستهدف المساهمة في التنمية في ضوء الاستقرار الاقتصادي

المصارف لدعم الأطر الاستراتيجية بغرض تحقيق التعمق المالي في أنحاء السودان مما يساعد في استقطاب الودائع والمدخرات بأنواعها لتوظيفها في تمويل القطاعات المنتجة.



وأشار المحافظ إلى أن البنك المركزي سيعمل في العام 2016 على تهيئة البيئة مالية مناسبة بما يحقق الاستقرار المالي والكفاءة في عملية استقطاب وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي، إلى جانب تعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر بما يدفع عجلة التنمية والتشغيل الذاتي ويخفف من حدة الفقر. وأكد محافظ البنك المركزي أن سياسات العام 2016 تستهدف أيضاً الاستفادة القصوى من تقانة الاتصالات والمعلومات بالاستمرار في تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية وزيادة انتشارها وتعزيز الصيرفة الإلكترونية وتطوير الإحصاءات. وأوضح أن المرجعيات التي اعتمدت عليها سياسات العام 2016 هي قانون بنك السودان المركزي، قانون تنظيم العمل المصرفي، البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015 - 2019)، الاستراتيجية الخمسية الثانية للدولة (2012 - 2016)، والإستراتيجية الخمسية الثانية لبنك السودان المركزي (2012 - 2016).

أعلن محافظ بنك السودان المركزي؛ الأستاذ / عبد الرحمن حسن عبد الرحمن، أن سياسات المركزي للعام 2016 جاءت متسقة مع الموازنة العامة للدولة للعام 2016، وموجهات وأهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي في عامه الثاني (2015 - 2019)، حيث سيعمل بنك السودان المركزي بالتعاون مع الجهات ذات الصلة في تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات التضخم بالإضافة إلى إحداث استقرار في سعر الصرف من خلال ترشيد الطلب على النقد الأجنبي ومن ثم تحسين موقف ميزان المدفوعات.

وأوضح عبد الرحمن أن بنك السودان المركزي سيعمل على إطلاق إستراتيجية الشمول المالي، وذلك بالعمل على تعزيز البنية التحتية والقانونية وحفز

بنك فيصل الإسلامي السوداني يعلن عن توزيع أعلى نسبة أرباح على الودائع الاستثمارية للعام ٢٠١٥م

١٣,٥٪

حيث أنشأ البنك فرعاً خاصاً بالتمويل الأصغر. كما أن نسبة مساهمة هذا القطاع تبلغ 40% من مجمل حجم التمويل بالبنك.

5. أدى التركيز على العملاء المميزين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات، والاستثمار في القطاعات المنتجة إلى تقليل نسبة التعثر بالبنك، والتي بلغت في العام 2015 نسبة 1% فحسب من إجمالي التمويل الممنوح، ما ترتب عليه تعظيم العائد الاستثماري ونسبة التوزيع على الودائع.

6. تعظيم العائد الاستثماري أدى إلى أن يُحظى أصحاب الودائع الاستثمارية بنسبة توزيع بلغت 12% للأعوام 2012م، 2013م، 2014م، 2015م على التوالي، ما كان له الأثر الملموس في جذب المزيد من العملاء للبنك.

الجدير بالذكر أن بنك فيصل الإسلامي السوداني يتبع نظاماً في توزيع الأرباح يتسم بالعدالة والمصداقية، حيث أن الوديعة تستحق أرباحاً يومية، كما أن للعميل حق السحب في أي وقت يشاء دون التقيد بفترة زمنية معينة.

وفي نهاية العام تضاف الأرباح إلى رصيد الوديعة لتظهر في قائمة المركز المالي وقائمة الإيضاحات.

يسير وفق خطته الموضوعية وبرامجه المستهدفة لمواصلة هذا الأداء بمشيئة الله.

وحقق بنك فيصل الإسلامي السوداني نتائج كبيرة في ما يتعلق بالنشاط الاستثماري خلال العام 2015م، والتي انعكست إيجاباً على أصحاب الودائع الاستثمارية، بتوزيع أعلى نسبة أرباح في الجهاز المصرفي السوداني. وتعزى هذه النتائج المميزة إلى العوامل التالية:

1. الاستثمار في قطاعات مُنتجة؛ حيث أن البنك يستثمر موارده في قطاعات ومشروعات إنتاجية ذات عائد مقدّر وذلك بعد القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية وتحليل تأثير العوامل والمتغيرات المؤثرة.

2. تمويل العملاء المميزين؛ حيث يقوم البنك بتمويل العملاء الذين يتميزون بحسن توظيف مواردهم في الأنشطة الاستثمارية المنتجة.

3. تمويل المشروعات الاستراتيجية ومشروعات التنمية ذات البعد الاجتماعي.

4. التركيز على التمويل الأصغر والتمويل متناهي الصغر؛

حقّق بنك فيصل الإسلامي السوداني أعلى معدلات أرباح لأصحاب الودائع الاستثمارية على مستوى المصارف العاملة في السودان، حيث بلغت نسبة التوزيع 12% لأصحاب الودائع الاستثمارية، فيما بلغت النسبة 13.5% لأصحاب الودائع الاستثمارية طويلة الأجل للعام 2015م.

وأشار الأستاذ/ الباقر أحمد النوري، المدير العام لبنك فيصل الإسلامي السوداني، في تصريح صحفي، إلى أن هذه النتائج الجيدة تعكس سعي البنك المتواصل لتحقيق التميز في كافة محاور الأداء قياساً بأداء القطاع المصرفي المحلي على مستوى معظم المؤشرات المالية، إضافة إلى أنها تعزّز المكانة المرموقة للبنك في سوق الصناعة المصرفية الإسلامية، والتي اكتسبها بفضل الله تعالى والنهج الإداري المتطور في ممارسة أنشطته وأعماله الاستثمارية والمصرفية، والتي انعكست في هذه النتائج المحققة.

وفي ذات السياق، أكد الأستاذ/ علي إبراهيم عثمان؛ مساعد المدير العام للقطاع المالي ببنك فيصل الإسلامي السوداني، أن البنك ظلّ يُسجّل نمواً مضطرباً في نسب توزيع الأرباح على الودائع الاستثمارية على مدى الفترات المالية الماضية، وأنه

الأستاذ / الهندي عز الدين يكتب :

بنك فيصل .. وجامعة النيلين .. نماذج مشرقة وسط العتمة!



صدى الرواد في المنابر

تنتهاتني لله
الهندي عز الدين
elhindiizz@yahoo.com

**بنك فيصل .. وجامعة النيلين ..
نماذج مشرقة وسط العتمة!**

(1)

○ كم التهاني (مدفوعة الثمن) التي تنشرها صحف الخرطوم هذه الأيام بما فيها (المجهر)، ترحيباً واستحساناً لاختيار مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي رائد البنوك في السودان للسيد الباقر أحمد النوري مديراً عاماً للبنك، يؤكد مكانة وتأثير بنك فيصل وحجم وكم عمليات التمويل الهائلة التي ينفذها في مجالات مختلفة.

○ وبذات القدر فإن سيل التهاني المنبع إلى الصحف حتى ليل اعتماد الأستاذ الباقر من قبل بنك السودان - وهذا ليس ذنبه ولا مسؤوليته - يدل على محبة الناس له وحسن سيرته بينهم، ويعزز اختيار مجلس الإدارة وأنه وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

○ هو بلا شك مصري متميز وقدير وفخر للإدارات المصرفية الشابة والمتوثة في السودان، في وقت تستجلب فيه بعض مجالس الإدارات مديريين (أجانب) لبنوكنا السودانية، كما هو الحال في بنك الخرطوم الذي يتمتع بملكية حصة مقدرة من أسهمه رجل الأعمال (غير المعروف) فضل محمد خير .. هل سمعتم بمدير سوداني في بنك لبناني أو أردني، مع أن هناك مديريين من السودان في بنوك في الخليج ودول أخرى (عملوا أشبه المديريين الأردنيين واللبنانيين أكثر من العلوه السودانيين مثل الباقر و علي في بنك فيصل، وحسن أحمد الحسن وعبد الباقي في بنك الشمال الإسلامي .. وعبد الله عباس في بنك التضامن والنور عجبنا في مصرف السلام، وصالح حسن في البنك الزراعي مثلاً!!!).

○ مبروك لبنك فيصل مديره الجديد الباقر النوري، هو أهل لهذا المنصب وينتظر منه الكثير لإحداث المزيد من الطفرات في هذا الصرح الاقتصادي العملاق.

(2)

○ في مجال التعليم العالي وإدارات الجامعات، لفت نظري كم النشاط والمشروعات الكبيرة التي يقوم بها مؤخراً مدير جامعة النيلين بروفيسور محمد الأمين أحمد، يعاونه بفناء نادر بحسان عليه نأليه البروف الشاب طارق عباس.

○ المدحش أكثر أن الرجلين من قبيلة (الأطباء) فامدير جراح قلب ونأليه جراح متخصص في الجهاز الهضمي!! أرجو يمنحاً مرضاهما فسحة من الزمن في ظل هجرة كبار وصغار الأطباء إلى خارج البلاد.

○ وقد سرني أنني لم أطلع على خبر عن زيارة أو توقيع على اتفاق بين جامعة النيلين وجهة أخرى خارجية أو داخلية إلا وكان المدير مصطفىاً معه نأليه، وهذا ما لا يحدث الآن في غالب مؤسسات الدولة من وزارات وهيئات وأحزاب وإدارات عامة، بل على العكس هناك مشكلات وتوترات وعدم ثقة في مواقع عديدة بين الوزير ومساعد وزير الدولة، أو بين وزير الدولة ووكيل الوزارة، أو المدير العام ونأليه الذي (عينه على كرسي المدير) أو هكذا يتخيل المدير!!

○ نأيراً ما أسعى لزيارة مسؤول في مكتبه، لكنني طلبتها قبل أيام، فكان أن التقيت بترتيب من صديقي أستاذ الطب بالجامعات الدكتور دافع الله علم الهدي، التقيت بمدير جامعة النيلين بروف محمد الأمين ونأليه بروف طارق للتحية والمجاملة.

○ وفل الرجلان يردان أنهما يعد إكمال مشروعات النهضة الشاملة في الجامعة سيغادران الإدارة معاً، كما جاء معاً (جينا سوا وح نعشي سوا)!!

○ النماذج المشرقة قليلة في بلادنا .. ولهذا لابد من تشجيعها.



في عموده المقروء "شهادتي لله"، بصحيفة "المجهر"، أفاض الأستاذ الهندي عز الدين في مدح تجربة البنك، والإشادة بقرار مجلس الإدارة باختيار الأستاذ الباقر أحمد النوري مديراً عاماً للبنك. ووصف الهندي عدد التهاني (مدفوعة الثمن)، على حد قوله، التي تنشرها صحف الخرطوم هذه الأيام بما فيها (المجهر)، ترحيباً واستحساناً لاختيار مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي رائد البنوك في السودان للسيد "الباقر أحمد النوري" مديراً عاماً للبنك، بأنه يؤكد مكانة وتأثير بنك فيصل الإسلامي السوداني وحجم وكم عمليات التمويل الهائلة التي ينفذها في مجالات مختلفة.

وأشاد الأستاذ الهندي عز الدين بالمقددرات الإدارية والخبرات المصرفية الهائلة التي يتمتع بها الأستاذ الباقر النوري، معتبراً أنه "بلا شك مصري متميز وقدير وفخر للإدارات المصرفية الشابة والمتوثة في السودان".

واختتم رئيس تحرير صحيفة "المجهر" حديثه بتهنئة البنك بمديره الجديد "الباقر النوري"، قائلاً إنه أهل لهذا المنصب ومنتظر منه الكثير لإحداث المزيد من الطفرات في هذا الصرح الاقتصادي العملاق.

دور الصادرات غير النفطية في إعادة التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني



قيس الصديق أحمد
إدارة البحوث و التطوير



الصادرات غير النفطية؛ الواقع والمستقبل

تلعب الصادرات دوراً رئيسياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية؛ فهي إلى جانب أنها تساهم بفعالية في تحريك القدرات الإنتاجية الكامنة للمجتمع من موارده الطبيعية والبشرية، تخلق فرصاً للعمالة وبالتالي تساهم في مكافحة حدة الفقر، كما أن الصادرات تشكل جزءاً رئيساً من موارد النقد الأجنبي والذي يتيح للدول الحصول على السلع والخدمات التي تحتاجها لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

ولقد ظلت المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني تشكل مجمل الصادرات السودانية حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين. وقد اتسمت هذه المنتجات بمزايا تنافسية عالية في الأسواق العالمية بسبب مواصفاتها وجودتها الملائمة لمتطلبات الأسواق العالمية من جهة، وانتظام وتيرة تدفقها إلى تلك الأسواق من الجهة الأخرى، قبل أن يستحوذ النفط على اهتمام الحكومة وينصب تركيزها عليه دون بقية المنتجات، التي أهملت واهتقدت العناية الاستراتيجية ما أخرجها من قائمة الصادرات الفعالة التي تدعم الاقتصاد الوطني برغم توفر إمكانات مهولة للسودان في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية يستطيع بها أن يكسب مزايا تنافسية في أسواق التجارة العالمية. ولكن ما حدث في العقدين الأخيرين أنه قد تدهور موقف الصادرات السودانية التقليدية وابتعدت العديد من المنتجات - بفعل السياسات قصيرة النظر - عن المساهمة الفاعلة في دعم الاقتصاد؛ ف(إغراء) النفط، والحروب التي لم تنتج "تيفاشا" و"أبوجا" وما سبقهما وما تلاهما من اتفاقيات، في إيقافها، وما صحب هذه الحروب من موجات متتالية للجفاف والتصحر والنزوح، وما ترتب عليها من هجرة الأيدي العاملة بالزراعة والرعي للمدن، كل هذه العوامل كانت وراء التدهور المخيف في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني خاصة في المشاريع

إن الحقيقة التي لا تقبل جدالاً هي أن قطاع الصادرات غير النفطية في السودان هو القطاع الحقيقي الذي يمكن الاعتماد عليه في إعادة التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، وتأسيساً على ذلك لابد من وضع خطة استراتيجية لتنمية وتطوير هذا القطاع الصادرات خاصة القطاع الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، دعماً للموازن الخارجية لتغطية الفجوة الكبيرة في الميزان التجاري التي ظهرت منذ يوليو ٢٠١١م، والتي نتجت عن فقدان نسبة عالية من عائدات الصادرات بخروج النفط من الموازنة بعد انفصال جنوب السودان، ليصبح الهاجس الذي يؤرق الأجهزة المالية للدولة هو التعرف على أهم المعوقات أمام زيادة تدفقات النقد الأجنبي من الصادرات غير النفطية وعلى رأسها منتجات الثروة الحيوانية والزراعة والذهب، والأخير بدأت صادراته تحتل موقعا متقدماً في هيكل الصادرات في الأعوام الأخيرة، إضافة إلى سلع ومنتجات أخرى تساهم تقليدياً في دعم الميزان التجاري وعلى رأسها صادرات الحبوب الزيتية، الأقطان، الذرة... الخ، ذلك أن صادرات الثروة الحيوانية والزراعة والذهب يمكن أن تكون بديلاً مالياً لتعويض جزءٍ مُقدَّر من عائدات النفط التي كانت أهم مصادر الإيرادات العامة.

الصادرات بملايين الدولارات الأمريكية	العام
١١,٤٠٤,٣٠	٢٠١٠
١٠,١٩٣,٤	٢٠١١
٤,٠٦٦,٥	٢٠١٢
٤,٧٨٩,٧	٢٠١٣
٤,٤٥٣,٧	٢٠١٤
٢,٤٢١,٢	٢٠١٥ (حتى سبتمبر)

(البيانات والأرقام في الجدول أعلاه مُستخلصة من: بنك السودان المركزي، إصدار (العرض المالي والاقتصادي) (يوليو - سبتمبر ٢٠١٥) - ملخص التجارة الخارجية، جدول رقم ٧، صفحة ٢٠، سنة (٢٠١٥)).



فالسكك الحديدية ظلت خدماتها في تدهور مستمر جعلها لا تستطيع القيام بدورها في تسيير حركة هذه المنتجات والمساهمة في نقلها. كما أن وسائل النقل البري تعاني من قلة الطرق ورياءتها خاصة في مواسم الأمطار وزراعة المحاصيل.

أما منتجات الثروة الحيوانية، فما تزال تفتقر إلى المراعي الممتدة وتعاني من عدم توفر مياه الشرب الصالحة والرعاية الصحية، إلى جانب أن أسواقها محدودة مثل أسواق المحاصيل الزراعية، كما أنها تفتقر إلى الإدارة المنتظمة ما يضعف عملية إحصائها وتحديد أسعار السبل للتعامل الإيجابي معها. كما تجدر الإشارة هنا إلى الغياب شبه التام لمؤسسات وهيئات الإرشاد الزراعي ودورها المهم في توعية المنتجين، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف معدلات الإنتاجية وبالتالي ضعف إنتاج القطاعات التقليدية إذا ما قورنت مع المشروعات التي تستخدم فيها الوسائل التقنية الحديثة.

ولأجل تفعيل أثر الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الوطني فإنه لا بد من عمل استراتيجي مؤسس يقوم على توفير مقومات جيدة لبناء اقتصاد وطني يعتمد على موارد البلاد الطبيعية والصناعية المتاحة. ومن أهم الخطوات لتحقيق هذه الغاية العمل على توفير خدمات البنية التحتية وبكفاءة عالية. وتتمثل هذه الخدمات في تشييد الطرق البرية التي تربط مناطق الإنتاج بمناطق تجهيز وتصدير هذه السلع، وتطوير النقل بالسكك الحديدية لاغتنام طاقتها الناقلة الكبيرة وتكلفتها المناسبة، بالإضافة إلى العديد من الخطط المترابطة المتصلة التي تخدم هذه الأغراض.

الثروة الحيوانية.. نقص القادرين على التمام

يتمتع السودان بثروة حيوانية ضخمة، ويحتل المكانة الأولى بين دول الجوار الإفريقي وكل الدول العربية من حيث أعدادها ونوعيتها وتحملها لكل أنواع المناخات، إلى جانب انتشار المراعي الطبيعية. وبالرغم من عدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة، إلا أن تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الإنتاجية الكبرى (مشروع الجزيرة، مشروع الرهد، النيل الأزرق الخ..). إلى جانب ذلك، انتهجت الحكومة سياسات لا تشجع الأهالي في مناطق هذه المشروعات وغيرها على التعاون معها أو مع المستثمرين، بسبب عدم العدالة في تأطير علاقات الإنتاج وبيع الأرض بين أصحاب الأراضي والمستثمرين، من واقع عدم الحرص على اتخاذ هذه المشروعات هدفاً إستراتيجياً لتحقيق التنمية وتغيير واقع الفقر الذي تعانيه كثير من الأطراف والأرياف.

وبنهاية العقد التاسع من القرن الماضي، ودخول صادرات المنتجات النفطية ضمن قائمة الصادرات السودانية، سجلت الصادرات غير النفطية تراجعاً خطيراً بين الصادرات السودانية حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها في المتوسط الـ ١٦,٣% من إجمالي حصائل الصادرات خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٥ م حسب الإحصائيات الصادرة عن بنك السودان المركزي.

وعلى الرغم من الإسهامات الكبيرة للصادرات النفطية خلال العشر سنوات الأخيرة، قبل انفصال الجنوب، في قيام وتطوير الكثير من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الاعتماد عليها كرافد رئيس لإيرادات الصادرات الوطنية مثل أهم مهددات استقرار الاقتصاد واستدامة التوازن الاجتماعي، كما أن الاعتماد كلية على الصادرات النفطية قد أضر كثيراً بتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية للاقتصاد الوطني، فتدهورت إنتاجية قطاعي الزراعة والصناعة وعجزا، ليس فقط عن المساهمة الفاعلة في تحسين موقف الموازين الخارجية، بل حتى عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي ومتطلباته.

ضعف البنى التحتية

يعاني القطاع الزراعي من ضعف البنية التحتية ما يضعف قدراته الإنتاجية؛ فمناطق الإنتاج الممتدة بطول وعرض البلاد، تفتقر إلى وسائل نقل وترحيل مدخلات الإنتاج، وكذا السلع من مواقع إنتاجها إلى مواقع تجهيزها وموانئ تصديرها.

القطاع / الأعوام	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
الذهب	٢٣,٤٥%	٢٨,٥٥%	٢١,٨٩%	٥٣,٧%

ما يستدعي انتهاز سياسة صارمة ومباشرة لمحاربة تهريب هذه السلعة بالتنسيق بين وزارة المعادن وبنك السودان المركزي وسلطات الأمن الاقتصادي لتكوين آلية فاعلة لمحاربة تهريب الذهب الي الخارج، وتنظيم التنقيب الأهلي والإشراف عليه وسن تشريعات لتقنين عملية التنقيب الأهلي بصورة تحفظ حقوق كافة الأطراف، وتعمل على تنظيم عملية تصدير الذهب الي الخارج.

التخطيط... والرؤية: هنا يكمن الحل

إن من بديهيات النظريات الاقتصادية الواقعية تنوع المحفزات والبدائل وتمكين الخيارات المتعددة كنهج لإدارة الاقتصاد بطريقة علمية تُحقق له الاستقرار بالأساس، وتضمن بشكل كبير مقدرته على مجابهة ما يطرأ من ظروف وأحوال وما يستجد في محيطه المؤثر من تغيرات وتبدلات. بيد أن الدولة لم تَفُطْ طوال عقدين من الزمان إلى هذا الأمر البديهي، وجعلت من النفط هو النهر الوحيد الذي يصب أموالاً في مجال الصادرات، حتى إذا ما استفاقت على واقع من الشخف والمشقة، طفقت تبحث عن سبيل أو مخرج من الأزمة طويلة المدى، التي يبدو جلياً أن المخرج السليم منها يتمثل في تطوير القطاعات المنتجة: الزراعية منها والحيوانية والمعدنية، وبعبارة أخرى: العودة إلى الجذور.

المنشورة في العام ٢٠١٣ تشير إلى أن حجم هذه الثروة يبلغ ١٤٠ مليون (المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي)، موزعة بين مناطق السودان المختلفة بالتركيز على ولايات: (كردفان، دارفور، كسلا، القضارف، النيل الأبيض والجزيرة).

وتمتاز الثروة الحيوانية بالسودان بجودتها وقبولها لدى جمهور المستهلكين بالأسواق المحلية والعالمية لاعتمادها على المراعي الطبيعية مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى المنتجة لهذه الثروة.

بيد أن العائدات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الثروة الحيوانية، بالرغم من كبر حجمه وتوفره لفرص عمل لكثير من السكان، لا تزال ضعيفة، الأمر الذي يتطلب جهوداً جبارة لتحويل أصول هذا القطاع الحيوي إلى أصول مُنتجة اقتصادياً، ونعني بذلك التغيير التدريجي للنمط الحياتي والاجتماعي والإنتاجي للعاملين في هذا القطاع، وتحويلهم إلى منتجين حقيقيين بالمفهوم الاقتصادي لهذا التعبير. كما أن الدولة وعلى مدى العقود السابقة، لم تُول هذا القطاع الاهتمام الكافي لتحريك قدراته الكامنة وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي دعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل مساهمة هذا القطاع في دعم الموازين الخارجية للبلاد هامشية بل ومتواضعة جداً بالنسبة لما يُنتظر منه كأحد منتجات الصادرات غير النفطية المهمة، حيث إن نسبة مساهمة صادرات الثروة الحيوانية في الصادرات الإجمالية حتى العام ٢٠١١م لم تتجاوز في المتوسط ٣% حسب إحصائيات صادرة عن بنك السودان المركزي، لكن صادرات هذا القطاع بدأت في اتخاذ مسار تصاعدي منذ العام ٢٠١٢م، كما هو مبين في الجدول بأدناه:

القطاع / الأعوام	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
الثروة الحيوانية	٢٤,٠٣%	١٧,٨٠%	١٢,٤٠%	٩,١٤%

(المصدر: بنك السودان المركزي - إصدار "العرض المالي والاقتصادي ٢٠١٥")

وحيث إن قطاع الثروة الحيوانية يشكل جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي للبلاد، وأن عائدات صادراته لا تتناسب ومساهماته في كل من الناتج المحلي الإجمالي وعائد الصادرات غير النفطية، فإن أي جهد يبذل لتحريك جمود هذا القطاع سينعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد الكلي بصفة عامة والموازين الخارجية على وجه الخصوص.

الذهب؛ موارد باطن الأرض

أصبح قطاع التنقيب عن الذهب من القطاعات الجاذبة في الاقتصاد السوداني، حيث تم التوقيع على عشرات الاتفاقيات للتنقيب خلال الأعوام القليلة الماضية؛ حصلت بموجبها الكثير من الشركات الوطنية والأجنبية على تراخيص للعمل في مجال التنقيب عن الذهب في ولايات الشمالية، نهر النيل، البحر الأحمر وشمال كردفان. كما أن هنالك أيضاً قطاعاً عريضاً من المنقبين الأهالي والذين يمثلون شريحة لا يُستهان بها حيث كشف مدير إدارة التعدين الأهلي بوزارة المعادن - في تصريحات صحافية - أن التعدين الأهلي (التقليدي) يساهم بنسبة ٩٠% من الإنتاج الكلي للذهب بالبلاد.

ويبدو التحدي الأكبر الذي يواجه الدولة في هذا القطاع هو كيفية التصدي لظاهرة التهريب التي شهدت نشاطاً متزايداً لهذه السلعة المهمة والحيوية، بل إن التقارير تشير إلى ازدياد مضطرب في معدلات تهريب الذهب خارج القنوات الرسمية منذ العام ٢٠١٣، وهو أمر تكشفه النسب المئوية لصادرات الذهب التي تراجعت بشكل كبير في هذه الفترة مقارنة بالعام ٢٠١٢م، حسب الإحصائيات الرسمية لبنك السودان المركزي كما يُبين الجدول بأدناه:





بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)
نحن الرواد

ماضي عريق .. وحاضر مزدهر..

فرع المحطة الوسطى الخرطوم ١٩٨٦م



فرع المحطة الوسطى الخرطوم ٢٠١٦م

الأرشفة الإلكترونية ببنك فيصل الإسلامي السوداني.. الحفظ الآمن للمستندات والوثائق

- خالد عبد القادر حسن - رئيس قسم الأرشيف المركزي بإدارة الموارد البشرية
- لياء محمد عثمان - مركز الضيفل الثقافى

تمهيد:

مع التزايد المستمر لحجم المؤسسات وما تحتوي عليه من مستندات ووثائق كثيرة في شتى المجالات، ورغبة هذه المؤسسات في تنظيم بياناتها بطريقة آلية مما يوفر كثيراً من الوقت والجهد ويضمن لها الحفاظ على هذه البيانات، ظهرت الحاجة لوجود آلية متبعة تعمل على تحويل الأرشيف الورقي إلى أرشيف إلكتروني. تؤمن هذه الآلية حماية الملفات والوثائق من الضياع والتلف وهذا كثيراً ما يحدث في الأرشيف التقليدي الورقي، وإمكانية البحث عن أي ملف أو مستند بأكثر من طريقة مثلاً، عن طريق الاسم أو الرقم أو الموضوع أو غيره، وكذلك الاسترجاع السريع والمباشر لأي ملف أو مستند بطريقة سهلة ومرنة، وسهولة عمليات البحث والاسترجاع لأي مستند، وأيضاً إمكانية تحويل محتوى الملفات أو المستندات إلى قاعدة بيانات يتم الرجوع إليها عند الحاجة والاستفادة منه.

و يتيح نظام الأرشفة الإلكترونية أرشفة الوثائق والاحتفاظ بها على شكل ملفات إلكترونية مما يسمح باستغلال الأماكن المخصصة لحفظ الوثائق الورقية واستخدامها لأمر حيوية أخرى ولزيادة فاعلية أنظمة الأرشفة الإلكترونية إمكانية تطبيقها على مستوى الشبكة الداخلية في الإدارة وإمكانية توسيعها في المستقبل دون أي عائق بحيث يمكن لكل مستخدم استعراض الوثائق حسب الصلاحيات الممنوحة له من قبل مدير النظام.

ما الذي أدى إلى التحول من الأرشيف الورقي إلى الأرشيف الإلكتروني؟

أولاً: السلبية الملائمة للأرشيف الورقي:

1. يحتاج الأرشيف الورقي إلى وقت كبير للبحث عن الوثائق المطلوبة.
2. غير قابل للتوزيع.
3. قابل للضرر قصير أو طويل المدى.
4. مكلف في عملية التخزين.
5. قابل للتلف والتعطيل.

ثانياً: خصائص ومميزات الأرشيف الإلكتروني:

1. توفير المعلومة فوراً عند الطلب لمتخذي القرار.
2. التحويل آلياً من مكان إلى مكان بفضل الانترنت.
3. الحفظ على المدى الطويل.
4. تسهيل عملية الاستنساخ في عدة أشكال.
5. توفير الحيز المكاني والاستغناء عن الأرشيف الورقي وأكوام المعاملات والملفات.

سياسة البنك لحفظ الأرشيف إلكترونياً:

يعد الأرشيف وسيلة عمل وأداة لتسيير المؤسسات على غرار الموارد الأخرى سواء أكانت بشرية أم مادية؛ والتحكم في تسيير الأرشيف ينعكس إيجابياً على حسن التسيير مهما كان مجال تخصص المؤسسة. ويُعد الأرشيف الإلكتروني بمثابة بنك للوثائق والمعلومات حيث تتم من خلال عملية الأرشفة الإلكترونية تحويل المستندات الورقية بكافة أنواعها وحالتها إلى مستندات إلكترونية

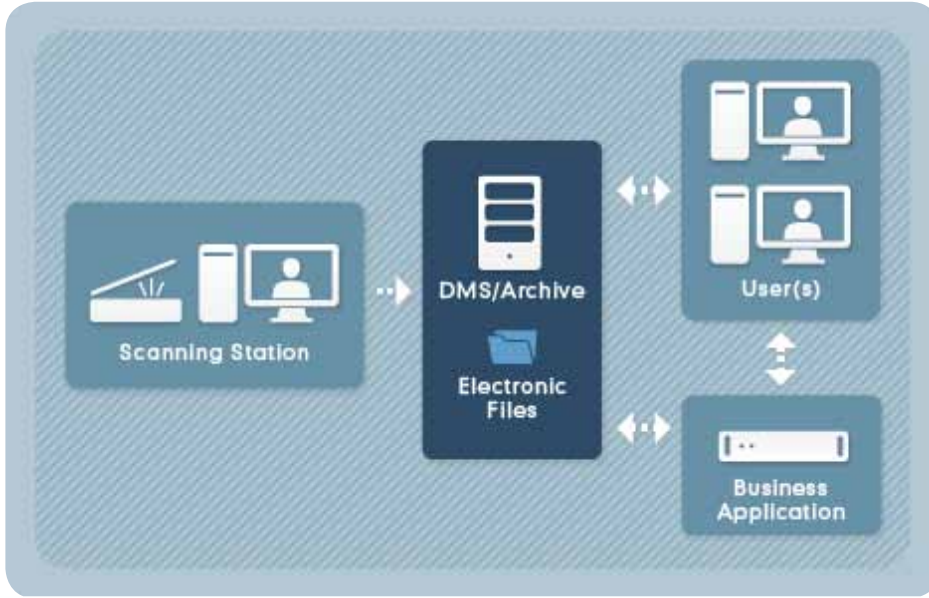
يسهل استرجاعها والتعامل معها بطريقة إلكترونية، وتلعب التكنولوجيا المرتبطة بنظم المعلومات ونظم الاتصال دوراً هاماً وفعالاً في تطوير المؤسسات، لذلك سارع بنك فيصل الإسلامي في استخدام هذه التكنولوجيا وكان لبنك فيصل الإسلامي الريادة في الصيرفة الإلكترونية واستخدام التقنيات في تبسيط الإجراءات وتقديم أفضل الخدمات للعملاء. أدركت إدارة البنك الأهمية العظمى للأرشيف الذي يمثل الذاكرة الحية للبنك، لذلك سعت لتحديد سياسة لحفظ الأرشيف إلكترونياً في المدى البعيد.

قامت إدارة بنك فيصل الإسلامي ممثلة في إدارة الموارد البشرية والخدمات التي يتبع لها قسم الأرشيف المركزي بتطوير الأرشيف على ثلاث مراحل:

أولاً: تعيين خبرات مؤهلة ذات خبرات وتخصصات في مجال التوثيق وتقنيات الحاسوب.

ثانياً: تدريب هذه الكوادر في مجال الأرشفة الإلكترونية.

ثالثاً: تهيئة بيئة العمل وذلك بتجهيز معمل حاسوب لتصوير المستندات بسعة خمسة عشر حاسباً آلياً واثنًا عشرة ماسحة ضوئية بسرعة (50 ورقة) في الدقيقة، وتم ربطهم بشبكة داخلية مع جهاز سيرفر (Server) بسعة تخزينية كبيرة.



▲ مخطط يوضح طريقة عمل نظام الأرشيف الإلكتروني

قامت إدارة البنك بالتعاقد مع شركة فابيا للنظم، وهي شركة مختصة في الأرشفة، على القيام بالمسح الضوئي للمستندات المستهدفة التي تضم مستندات العمل اليومي لفروع البنك بولاية الخرطوم بالإضافة إلى مستندات الإدارات في الفترة من 1979 - 1999م والتي بلغ عددها أكثر من ستة ملايين وخمسمائة ألف مستند بسعة تخزينية أكثر من ألف وستمائة قيقا بايت (1600GB).

برنامج الأرشفة الإلكترونية:

تم استخدام برنامج الأرشفة الإلكترونية (المستند الإلكتروني للبرمجيات) (E- FILE) من شركة أردنية متخصصة في المجال وكان ذلك بعد دراسة متكاملة ووافية وتم اختياره من ضمن عدة برامج متخصصة وذلك لعدة أسباب أهمها:

- يفي باحتياجات المؤسسة.
- سهل الاستخدام.
- يدعم اللغة العربية.
- يدعم الدخول عن بُعد للنظام.
- يدعم تقنية الشبكات
- التكامل والاندماج مع نظم أخرى.
- يتضمن محرك بحث قوي يدعم البحث بجميع الحقول.
- يدعم البريد الإلكتروني.
- يدعم أرشفة الوسائط الأخرى.
- الدخول المتعدد لأكثر من مستخدم في وقت متزامن.

وقد تم ربط جميع إدارات البنك وفروعه المختلفة داخل وخارج ولاية الخرطوم بالبرنامج، عبر مراحل مختلفة، مما يتيح لأي مستخدم الدخول من أي فرع ومن أي مكان. كما يتيح البرنامج عمل المسح الضوئي وإدخال مستندات العمل اليومي من أي فرع من فروع البنك المختلفة على أن يتم الحفظ آلياً في السيرفر الرئيسي برئاسة التقنية المصرفية بالبنك كما يتم عمل نسخة احتياطية يوميا في سيرفر آخر. ويمكن للبرنامج أرشفة جميع أنواع الوثائق (ملفات EXCEL-WORD)

نشأة الأرشيف في الإدارات والفروع:

مع بداية البنك لأعماله في مايو 1978م، ومن خلال ممارسة إدارات البنك وفروعه لأنشطتهم اليومية نتجت كمية هائلة من القيود والمستندات والوثائق التي تُحفظ في ملفات أو وسائل أخرى بعد إجراء المعاملة المطلوبة وقد يتطلب الأمر الرجوع لبعض هذه المستندات

لإنجاز بعض المهام أو الرد على بعض الاستفسارات، ومن هنا تنشأ أهمية الأرشيف فهو يمثل الذاكرة

من خلال الزيارات الميدانية وقفت اللجنة على جوانب القصور التالية:

- عدم توفر التنظيم الإداري السليم لإدارة الأرشيف بالبنك بالرغم من أهميته الخاصة في جانب الوثائق غير النشطة حيث لا توجد أي أسس أو مبادئ لفرزها وحفظها أو إتلافها، وترك هذا الجانب لاجتهادات كل إدارة أو فرع.

- عدم توفر العنصر البشري المؤهل والمدرّب الذي يستطيع القيام بإدارة الأرشيف ومهام المحفوظات.

- عدم وجود نظام تصنيف وترميز موحد وشامل لمواد الأرشيف الخاصة بكل فرع أو إدارة وترك هذا الأمر للاجتهادات الفردية مما خلق نظاماً غير متجانس وبالتالي عدم وجود فهارس علمية لأغراض استرجاع المستندات والوثائق حين الطلب.

- سوء عمليات حفظ الملفات وتكدسها وتضخم ملفات الأرشيف داخل الفروع والإدارات جعلها عرضة لفقدان الكثير من محتوياتها، وكذلك تخزينها بصورة يصعب الرجوع إليها جعلها عاجزة عن تلبية احتياجات المستفيدين.

التنظيم الإداري للأرشيف المركزي:

كان البنك ينتهج أسلوب اللامركزية المطلقة للأرشيف حيث يخصص لكل وحدة إدارية (فرع أو إدارة أو شركة تابعة للبنك) وحدة أرشيف مستقلة تتولى مهام جمع وحفظ واسترجاع المعلومات دون وجود إشراف مركزي، كما يرتكز نظام الأرشيف في البنك على الوثائق المتقدمة (غير النشطة) دون اعتبار لتنظيم واسترجاع الوثائق النشطة.

الحية ومستودع المعلومات الرئيسي لتوفير المعلومات الصحيحة للإدارة في الوقت المناسب لأغراض التخطيط والمراجعة واتخاذ القرارات المناسبة، وكذلك التنسيق بين أنشطة الوحدات الإدارية ومتابعة تنفيذ الخطط وتقويم الأخطاء.

وظائف الأرشيف الأساسية في الإدارات والفروع:

- تجميع المستندات والوثائق.
- تنظيم المواد التي يتم تجميعها بما يضمن المحافظة عليها وسهولة استرجاعها.
- تقديم خدمات الاسترجاع للمستفيدين عند الحاجة.

نشأة وتأسيس الأرشيف المركزي بالبنك:

إن التطور السريع ونمو نشاط البنك ترتب عليه زيادة كبيرة في وثائق ومستندات البنك في الوقت الذي لم يتم فيه إنشاء إدارة أو وحدة مركزية تهتم بالأرشيف في البنك وترك الأمر لاجتهادات كل إدارة أو فرع.

و بموجب التكليف الصادر من مساعد المدير العام للشئون الإدارية بتاريخ 14/9/1989م والخاص بتكوين لجنة لإعداد تصور لنظام أرشيف للبنك، كونت اللجنة وتدارست خطة عملها وطريقة تقديم تقريرها وذلك بدءاً من الوقوف على نظام الأرشيف المطبق في البنك ومدى ملائمة ظروف عمل البنك ونشاطه، حيث زارت اللجنة بعض الفروع والإدارات لهذا الغرض بالإضافة إلى جمع معلومات وبيانات من الوحدات التي بها نظام أرشيف مثل دار الوثائق القومية وبنك الخرطوم.



- **الإستمارة الأولى** وتسمى إستمارة مراجعة الأرشيف الورقي وتستخدم هذه الاستمارة عند زيارة فرع أو إدارة معينة للتأكد من سلامة الحفظ للمستندات وطرق حفظها فهناك مستندات تحفظ بطريقة أفقية وأخرى بطريقة رأسية، وضع المستندات في الوعاء المخصص لحفظها، وأيضاً التأكد من بيئة الحفظ.

- **الإستمارة الثانية** إستمارة مراجعة الأرشفة الإلكترونية، وهي إستمارة المراجعة والتدقيق وتأكيد الجودة، وتستخدم هذه الإستمارة عند مراجعة مستندات فرع أو إدارة معينة بغرض التأكد من جودة المسح الضوئي قبل إدراج المستندات في الأرشيف الإلكتروني.

- **الإستمارة الثالثة** إستمارة إرسال مستندات والتي يتم بواسطتها إرسال المستندات من الإدارة أو الفرع إلى الأرشيف المركزي وتتضمن محتوى المستندات المرسله والتاريخ والشهر والعام وعدد اليوميات (المعاملات المالية اليومية).

- **الإستمارة الرابعة** وتسمى إستمارة طلب مستندات، وبواسطتها تقوم الإدارة أو الفرع بطلب المستندات من الأرشيف المركزي لغرض معين ومن ثم إرجاع المستندات إلى الأرشيف المركزي مرة أخرى.

أثر الأرشيف المركزي ومساهماته:

ساهم الأرشيف المركزي مساهمة فعالة في رفع أداء المؤسسة وتطوير العمل بها وسهولة إتخاذ القرارات، حيث يساهم الأرشيف في توفير المعلومة في فترة زمنية وجيزة من خلال السرعة في أداء عمليات الحفظ والتوثيق والدقة في الإحصائيات وبالتالي أضحت الأرشفة الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من العملية الإدارية، والتغيير للموسم والفائدة تمثلت في إمكانية الإطلاع على الوثيقة لأكثر من شخص واحد في زمن واحد حيث كان الأرشيف اليدوي أو الورقي يقتصر استخدامه على فرد واحد فقط بغض النظر عن تخصصه ومؤهلاته، والآن أتاحت الأرشفة الإلكترونية إمكانية الدخول عن بُعد للنظام والحصول على المعلومة في فترة وجيزة حيث تم تأهيل العاملين بقسم الأرشفة الإلكترونية وتدريبهم على سرعة استخراج المعلومة.

كما أسهمت إدارة الجودة بالبنك بفاعلية في إنجاح برنامج الأرشفة الإلكترونية على مستوى الرئاسة والفروع وذلك من خلال حرصها الدائم على الرقابة على المستندات والوثائق الفنية وأسلوب العمل بها وتوفير آخر إصداراتها في أماكن العمل التي تستخدم الوثيقة والتأكد من سحب الوثائق والمستندات التي ألغي العمل بها كما هو مخطط له بعملية الرقابة ليتم عمل التحسين المستمر لها.

4. مرحلة الفهرسة:

هي مرحلة إدخال البيانات و الفهارس المتعلقة بالملفات والأوراق التي يتم تصويرها.

5. مرحلة إعادة الملفات:

في هذه المرحلة يتم إعادة الملفات إلى حالتها الأصلية حيث يتم ترتيب الأوراق داخل الملف كما كانت سابقاً وإعادة تدبيس الأوراق التي تم فكها.

قسم الأرشيف المركزي ودوره في تطبيق معايير الجودة:

لدى قسم الأرشيف المركزي العديد من الخطوات والإجراءات المتبعة في أرشفة الوثائق فالوثيقة لديها العديد من المراحل، فنجد أنه وحسب قانون حكومة السودان وكمؤسسة مصرفية تتبع للأنحة بنك السودان المركزي، هنالك فترات زمنية متبعة في البنك لحفظ الوثائق تتضمن فترات زمنية - فترات إدارية وهذه متروكة لإدارة المؤسسة.

هنالك معايير متبعة لاختيار الوثائق للأرشفة الإلكترونية مثل الوثائق أو المستندات التي تمثل أصول ثابتة ويعتبر فقدانها بمثابة فقدان للأصول فهذه تحفظ تحفظاً دائماً (نهائياً) وتمثلها أصول مستندات المباني (العقود)، وأيضاً الوثائق التي تنسم بالخصوصية كالمستندات التي تحمل توقيعات العملاء مثل خطاب تحويل من حساب إلى حساب، خطاب استخراج شيك مصرفي، خطاب خصم مالي وهكذا، أيضاً المستندات المستخرجة من النظام الإلكتروني مثل المقاصات الإلكترونية. تُقيم هذه الوثائق أولاً بأول وتحويل من الإدارة أو الفرع إلى الأرشيف المركزي للحفظ الدائم خوفاً من الحريق أو السرقة وغيرها من المخاطر.

ولتجويد أداء عمل الأرشيف المركزي يتبع القسم عدة خطوات بدءاً من توحيد وعاء حفظ المستندات حيث يُصمم بمقاسات وأحجام متفق عليها لسعات معينة من الوثائق ويوزع على كافة الإدارات والفروع، ويتم استخدام إستمارات لتوحيد وضبط العمل:

اقترحت اللجنة أن يتكون قسم الأرشيف المركزي من أربع وحدات صغيرة هي:

- وحدة الفهرسة.
- وحدة الأرشيف النشطة.
- مستودع الحفظ المركزي للوثائق المتقدمة (غير النشطة).
- وحدة تطوير نظم وإجراءات الحفظ.

مراحل التحويل من الأرشيف الورقي إلى الأرشيف الإلكتروني:

1. مرحلة تحضير الوثائق والملفات:

- استبعاد الأوراق المكررة والتي لن تتم أرشفتها.
- تصوير بعض الوثائق القديمة يدوياً حتى نستطيع تصويرها ضوئياً.
- إزالة الدبابيس الموجودة على الوثائق.
- فصل الأوراق إلى مجموعات حسب الحجم أو التي تحتوي على ألوان أو التي تحوي بيانات على الوجهين.
- وضع علامات مميزة على الوثائق لتسهيل عملية تجميعها كما كانت قبل التصوير الضوئي.

2. مرحلة التصوير الضوئي:

تتم عملية التصوير الضوئي للوثائق التي تم تحضيرها سابقاً بواسطة أجهزة المسح الضوئي المناسبة لحجم الوثيقة ووضوحها، وعملية التصوير الضوئي هي الخطوة الأولى لتحويل الملفات الورقية إلى ملفات إلكترونية يتم تخزينها على أجهزة الحاسب الآلي كما لا بد من التركيز على الأجهزة المطلوبة للتخزين، نوع الملف الإلكتروني، استخدام خاصية ضغط الملفات، صلاحيات الإطلاع والتغيير.

3. مرحلة مراقبة وتدقيق الجودة:

هي مرحلة تتم بالتوازي مع عملية التصوير الضوئي حيث يقوم الموظف الذي يصور الملفات ضوئياً أو أي موظف آخر تكون مهمته مراقبة الجودة بالتدقيق على الملفات المصورة ضوئياً ومقارنتها بالأصل للتأكد من وضوحها وجودتها وعدم ضياع أي معلومة قد تحتويها الوثيقة.

نعي أليم

قال تعالى:

وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ
وَالْأَنْفُسِ وَالْعَمَلِ ۖ وَبَشِيرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾
الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾
أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾

بعد الرضا بقضاء الله وقدره

ينعي السادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والمدير العام ونائبه ومساعدوه، والعاملون ببنك
فيصل الإسلامي السوداني والشركات التابعة له، ببلاغ الحزن والأسى، المغفور له بإذن الله تعالى:

الأستاذ / عبد الله حسن أحمد

المدير العام الأسبق للبنك، وأحد قيادات الحركة الإسلامية بالسودان

والذي وافاه الأجل المحتوم صباح يوم الإثنين ٢٨ مارس ٢٠١٦ م. عُرف الفقيه بأدواره المشهودة
في خدمة الحركة الإسلامية بالسودان. تسأل الله العليّ القدير أن يتقبله القبول الحسن، وأن
يجعل مثواه في عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، وأن يلهم

آله وذويه الصبر وحسن العزاء.

(إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)



Digital Economy

Cloud Computing

Cybercrime



الاقتصاد الرقمي وأثره في بيئة الأعمال

أ. عوض العليم محمد أحمد - مصري سابق

وتخصيصها. وسعيًا لكسر احتكار هذا المورد الرقمي تم الاتفاق عالمياً على اعتبار التردد 2.4GHZ متاحاً لاستخدام جميع الأفراد بدون ترخيص من أي جهة. ويتم استخدام هذا التردد في الشبكات غير التجارية وتطوير النقاط الساخنة "WiFi hotspots" التي تسمح بالاتصال اللاسلكي مع الإنترنت عبر تقنية واي فاي Wireless Fidelity في المقاهي والمطارات والمطاعم والمكتبات العامة. وهي خدمة منتشرة بكثرة في دول العالم المتقدم. ويعتمد البعض إلى تقديمها مجاناً كوسيلة لجذب الزبائن.

تكلفة تخزين وإنتاج منخفضة

ولأن تكلفة إنتاج أي سلعة هي حجر الأساس لتحديد سعرها، فإن تكلفة إنتاج الوحدة في أي من المنتجات الرقمية منخفضة نسبياً؛ نظراً لأن إنتاج ونسخ منتجات الاقتصاد الرقمي لا يحتاج إلى مصانع وخطوط إنتاج كبيرة بل يمكن إنتاجها بمعامل وأماكن صغيرة يتم فيها البحث والتطوير وكذلك الإنتاج. وعلى سبيل المثال فمكالمات المحمول وخدمات رسائله القصيرة SMS التي حققت بلايين الدولارات خير مثال لذلك برغم أن تكلفة الوحدة المنتجة من أيهما تكاد تساوي الصفر.

ولا يعاني الاقتصاد الرقمي من مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية؛ فإنتاج وحدة إضافية من البرمجيات -أو المحتوى الرقمي عموماً- لا تحتاج لموارد مادية وبشرية كبيرة. حيث يمكن لعامل واحد أن ينتج عشرات النسخ من مايكروسوفت أوفيس أو أي من البرمجيات في اليوم الواحد.

أما تكلفة تخزين هذا النوع من المنتجات فهي قليلة جداً بالمقارنة بالقيمة المضافة لهذا المنتج أو المنفعة المتولدة عنه. وبذلك فإن مشاكل تكلفة إنتاج وتخزين وحدة إضافية من المنتجات الرقمية تكاد تكون منعدمة مقارنة بالسلع الأخرى كالسيارات والملابس والأحذية.

السلعة نادرة ومحددة بالنسبة إلى طلب المجتمع لها، فإذا كانت السلعة متوفرة بشكل غير محدد وكل إنسان يستطيع أن يكتني ما يشاء منها فإنها سلعة غير نادرة -مثل الهواء- ولهذا فإن الاقتصاد يسعى إلى تنظيم عناصر الإنتاج المحددة لإنتاج السلع والخدمات بأقل التكلفة الممكنة بسبب ندرة كل عنصر على حدة.

معالم الاقتصاد الرقمي

كانت لكتابات عالمي الاقتصاد Drucker و Varian الفضل في تحديد معالم الاقتصاد الرقمي الذي ساهم بالرغم من حداثة بنسبة كبيرة من الناتج القومي للدول الأكثر تقدماً، في حين تضاءلت مشاركة القطاعات التقليدية كالزراعة والصناعة في ناتجهم المحلي.

وانعكست تطبيقات هذا الاقتصاد على طبيعة بيئة أعمال الشركات؛ فلم تعد المنافسة بين الشركات هي المصدر الأساسي لتهديد وجودها واحتل هذا الدور الآن جهود القرصنة على البرمجيات والشبكات التي يقوم بها الأفراد. كما ساهم في خلق وظائف ودخول عبر توليد الإشارات الإلكترونية ونسخ البرمجيات ونشر المعرفة عموماً.

موارد لا تنضب

استطاع الاقتصاد الرقمي كذلك أن يضيف عناصر جديدة للموارد الاقتصادية المعروفة، حيث أضاف الترددات المخصصة لشبكات اللاسلكي بالجمال الجوي إلى قائمة الموارد الطبيعية غير الناضبة مثلها مثل الشمس والرياح -كمصادر للطاقة المتجددة- فاستخدام هذه الترددات لا يعرضها للنضوب أو النقص. كما أن إنتاج المنتجات الرقمية والبرمجيات عموماً لا يؤدي إلى نضوب الموارد الاقتصادية، بل إن استغلال تلك الموارد غير الناضبة كترددات شبكات المحمول بأجياله الثلاثة قد مكن الحكومات من الحصول على بلايين الدولارات من عائدات بيعها

يمثل الاقتصاد الرقمي منظوراً جديداً في بيئة الأعمال، فكراً وفلسفة واتجاهاً وممارسة، ف نماذج الأعمال التقليدية لم تعد قادرة على مواجهة متطلبات هذا العصر الديناميكي الدائم التجدد. وقد برز مفهوم الإدارة الرقمية خلال مرحلة معالجة المعرفة وتنامي العولمة والتحالفات والاستراتيجيات، ليشير إلى خروج أنماط الإدارة التقليدية وقنوات تدفق المعلومات عن السيطرة. وأصبحت الدول والمجتمعات والأعمال التي تمتلك مفاتيح الإدارة الرقمية والقيادة الافتراضية في وضع يؤهلها لجني ثمار الاقتصاد الرقمي الجديد من خلال تحقيق وضمان أعلى مستويات الميزة التنافسية، والتي أصبحت من سمات منشآت الأعمال والمنظمات القادرة على تفعيل التكنولوجيا، وترسيخ قوتها، والانتفاع بقدراتها.

وصارت الأعمال الإلكترونية، ثم الخدمات الإلكترونية، تديرها إدارات رقمية تمتلك خبرات الإدارات الحديثة والمبتكرة، بالإضافة إلى الخبرات الاتصالية والمعرفية والتقنية الراقية، وهكذا تغير أسلوب أداء الأعمال في بيئة العمل الرقمية البديلة تغيراً تاماً.

ومع تزايد انخراط الثورة الرقمية في نسيج الحياة اليومية، دخلت أيضاً مصطلحات جديدة إحداهما مصطلح «الاقتصاد الرقمي» "Digital Economy" أو اقتصاد المعرفة "knowledge Economy"، وبخلاف فروع الاقتصاد التقليدية فإن هذا الفرع الجديد من الاقتصاد له خصائص تبشر بحل معضلة التنمية بأبعادها المختلفة ..

كما أن الاقتصاد الرقمي لا يعاني من مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية في إنتاج وحدة إضافية من البرمجيات. حيث إنه بإمكان عامل واحد أن ينتج عشرات النسخ «مايكروسوفت»، أو أي من البرمجيات في اليوم الواحد. حيث يقصد بالندرة أن تكون كمية

عائدات غير مباشرة

ميزة أخرى للاقتصاد الرقمي هي تزايد أهمية ودور العائدات غير المباشرة الإيجابية أو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ "Economic Externalities"، وهي المنافع أو الأضرار غير المباشرة التي تعود على الآخرين عندما يستخدم فرد ما منتجاً أو سلعة معينة.

وتنبع هذه الميزة من الطبيعة التشابكية لمستخدمي شبكات الإنترنت والمحمول عموماً. فعندما يقوم الفرد بإرسال رسالة إلكترونية أو رسالة محمول إلى فرد آخر، فإن كلاً من المرسل والمستقبل يستفيد من هذه الخدمة. وبذلك فإن مستقبل الرسالة قد استفاد من هذه الخدمة بطريقة غير مباشرة دون أي تكلفة إضافية. وإذا أخذنا في الاعتبار قدرة المستقبل على إعادة إرسال وتوزيع هذه الرسائل مرة أخرى فسنجد أن المنافع غير المباشرة لهذه الخدمة يمكن أن تتضاعف لدرجة كبيرة جداً.

تزايد الاحتكارات

يعاني الاقتصاد الرقمي من مشكلة أساسية تتعلق بأهمية حقوق الملكية الفكرية والتي ترتبط باختراع وتطوير النسخة الأصلية من المنتج أو -KNOW HOW- وهذا قد يتطلب موارد مالية باهظة في مرحلة البحث والتطوير. حيث تتميز تلك المرحلة بالمخاطر العالية، فقد يتم استثمار مبالغ هائلة دون التوصل إلى اختراع جديد أو تطوير المنتج الأصلي. فنسبة الأبحاث الناجحة لهيئة العلوم الأمريكية (National Science Foundation) هي 17% فقط لعام 2005 والنسبة الباقية من استثمارات البحث والتطوير لم تؤد إلى النتائج المرجوة.

وبرغم ما لحق حقوق الملكية الفكرية من أهمية فإنها ساعدت على احتكار بعض الشركات للترددات وحق استعمال الشبكات الأرضية والتراخيص التجارية لمنتجات تكنولوجيا المعلومات.

ويخفف من حدة هذه المشكلة جهود قانونية كتطوير برمجيات وتطبيقات مجانية مثل أشباه اليونيكس والمصادر المفتوحة المتاحة للبرمجيات على الشبكة العنكبوتية Open source software أو من خلال جهود غير قانونية كالقرصنة.

العمالة وعدالة التوزيع.. ضحيتان

ورغم ما للاقتصاد الرقمي من مميزات فإن صناعة المعلوماتية برزت كتهديد كبير للعمالة والتشغيل بفضل عدم احتياجها لعمالة كثيفة؛ نظراً لقدرتها الفائقة على توفير الوقت والجهد خلال الإنتاج.

أما فجوة الدخول فستتحول إلى فجوة رقمية "Digital divide" ستنتج من إعادة توزيع الثروة لصالح القادرين على الحصول على هذه المعرفة وتكنولوجيا المعلومات عموماً. وربما تساهم هذه الفجوة في ظهور نوع جديد من الفقر هو "الفقر المعلوماتي". حيث سيتحول تركيز الثروة نتيجة لذلك من الفئة التي تملك السلع العينية كالعقارات والأرض إلى مالكي البرمجيات وبراءات الاختراع وأصحاب حقوق الملكية الفكرية وتراخيص الترددات... إلخ.

وما حققت شركة جوجل الشهيرة من بلايين الدولارات عبر عوائد الإعلانات ورسوم المعاملات التجارية الإلكترونية التي تتم من خلال محركها الشهير مثالاً مُعبراً عن هذا التحول، وكذلك بلايين الدولارات التي حصل عليها بيل جيتس مؤسس مايكروسوفت من بيع منتجاته.

ومن ثم فمن المتوقع أن تتفاقم معدلات البطالة، فضلاً عن الهوة بين الفقراء والأغنياء وظهور عصر جديد تنعدم فيه العدالة الاجتماعية، وذلك بالرغم من تزايد معدلات النمو الاقتصادي بفضل الوفورات الاقتصادية الناجمة عن المعرفة والاتصالات.

تحديات وآمال

بعد ما استعرضناه من أهم مزايا وعيوب هذا النوع غير التقليدي من الاقتصاد، يتضح مدى الحاجة لتطوير واقعنا وتغييره ليتقبل التعامل بمبرادات اقتصاد المعرفة؛ فالإصلاح التنظيمي والتشريعي، وتطوير نماذج العمل "business

models بالإضافة إلى توفير سياسات تسعيرية خاصة بالمنتجات الرقمية هي احتياجات أساسية للاستفادة من الاقتصاد الرقمي. حيث لا يعتمد تسعير المنتجات الرقمية غالباً على تكاليف الوحدة المنتجة بقدر ما يعتمد على قيمة السلعة من المنظور الشخصي "personalization" أو تكلفة الفرصة البديلة "opportunity cost" أو تكلفة البحث والتطوير لهذه السلعة أو الخدمة المنتجة.

فمعظم شركات خدمات الجوال في الولايات المتحدة الأمريكية تعطي مكالمات مجانية في أثناء الليل وخلال العطلات؛ وذلك لأن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام هذه الشبكات في أثناء مثل هذه الأوقات تكاد تكون مساوية للصفر. أما في أثناء أوقات العمل فإن تكلفة الفرصة البديلة لاستعمال هذه الشبكات تكون عالية ومن ثم أسعار المكالمات.

ويمكن القول بأن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مرشحة لأن تكون المحرك الأساسي للتنمية الشاملة أخذاً في الاعتبار الخصائص المميزة للاقتصاد الرقمي والتطبيقات العديدة لتكنولوجيا المعلومات في جميع مناحي الحياة، ولا سيما التجارة الإلكترونية والطب الإلكتروني، والصناعة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني وكل ما له علاقة بقطاع الاتصالات والمعرفة عموماً.

بذلك فقد حان الوقت لبناء مجتمع عربي قائم على المعرفة والاتصالات، بدل الاستمرار في الاعتماد على الأصول العينية والموارد الطبيعية مثل البترول والمعادن وغيرهما.





التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات التمويل المصرفي

عبد الله الأمين علي - باحث في الدراسات المصرفية

يعد الائتمان المصرفي خدمة مصرفية في غاية الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيس لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب التمويلات والتسهيلات المتعثرة.

وقد أصبح موضوع "التحليل الائتماني" من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه بشكل عام، وكذلك لطلبة الدراسات المالية والمصرفية بشكل خاص.

مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على التمويل، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالتمويل أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها.

ويعرف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه تمويلاً لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد تمويله في حال توقف العميل عن السداد".

ولقد كان أول أشكال العمل المصرفي قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالربح، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات التمويل لقاء أرباح وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد الممولة، وكانت عمليات التمويل هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه. بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل ربح، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى ربحاً على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن

باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات التمويل والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

أسس منح الائتمان

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

أ- توفر الأمان لأموال المصرف؛ وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد التمويلات الممنوحة لها مع هامش أرباحها في المواعيد المحددة لذلك.

ب- تحقيق الربح؛ والمقصود بذلك حصول المصرف على هامش ربح من التمويلات التي يمنحها تمكنه من دفع العوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ت- السيولة؛ تعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هديفي الربحية والسيولة.

معايير منح الائتمان

المعايير الائتمانية هي الأسس التي طبقاً لها يقوم المصرف كمناخ ائتمان بدراسة بعض الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:

(أ) الشخصية Character: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته، كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له. وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى.

(ب) القدرة Capacity: وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد التمويل والالتزام بدفع الربح والمصروفات والعمولات. وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي

تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد التمويل المطلوب وفق الشروط المقترحة للتمويل وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

ج) رأس المال Capital: يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية التمويل الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فـرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لا بد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترض الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

د) الضمان Collateral: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على التمويل، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح التمويلات بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب التمويل، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

هـ) الظروف المحيطة Conditions: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف

العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أو في مرحلة النمو، أو في مرحلة الاستقرار، أو في مرحلة الانحدار.

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب التمويل أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالحظ في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي:

أ. العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ب. العوامل الخاصة بالمصرف: وتشمل هذه العوامل:

1. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان،

أي التمويلات والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

2. نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
3. الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.

4. القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

ج. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

1. الغرض من التسهيل.
2. المدة الزمنية التي يستغرقها التمويل أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.

3. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.

4. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد التمويل أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

5. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للتمويل في المصرف أم يتعارض معها.

6. ثم مبلغ هذا التمويل أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد تمويل بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

وأخيراً نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتبنا بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به.

للتجارة الإلكترونية المتحصلة على مستوى المؤسسات والشركات التجارية في الآتي:

١. توسيع نطاق السوق: حيث تعمل التجارة الإلكترونية على توسيع دائرة السوق المحلي وكذلك النفاذ إلى الأسواق العالمية وخلق أسواق جديدة كان من المتعذر إيجادها في ظل التجارة التقليدية، لأن ممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت تجعل المنتجات من السلع والخدمات متاحة لأكثر عدد ممكن من المستهلكين. وهذا يتيح حتى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحضور في الأسواق المحلية والدولية الأمر الذي يمنح فرصة أكبر للمستهلك للاختيار من بين المنتجات المعروضة. ويعد الدخول اليسير والفعال إلى الأسواق المحلية والدولية لمؤسسات الأعمال أحد الفوائد المباشرة للتجارة الإلكترونية التي تعتمد على الإنترنت. ولذلك فإنه بإمكان أي فرد أن يصبح تاجراً على الإنترنت بتكاليف منخفضة جداً. وعلاوة على إمكان الوصول إلى الأسواق العالمية، فإن الشركات التي تبنت التجارة الإلكترونية تؤكد وجود فوائد ومنافع أخرى لهذه التجارة مثل تقليص أوقات أو فترات التوريد، واختصار أوقات دورات الإنتاج، وتبسيط عمليات وأجراءات الشراء، بالإضافة إلى إنقاص المخزون، لأن المنتجين والمستهلكين يصبحون قريبين جداً من بعضهم البعض من خلال الاتصال المباشر فيما بينهم، دون تدخل الوسطاء التقليديين مثل الموردين والمصدرين وتجار الجملة والتجزئة.

٢. تفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق: حيث تعمل التجارة الإلكترونية على تقليص المسافات بين المنتجين والمستهلكين مما يتيح التواجد الإلكتروني القريب بين البائع والمشتري، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى ونوعية المنتج عن طريق خدمات ما قبل وبعد البيع، وتوفير المعلومات عن طبيعة المنتجات وأسعارها ومنتجاتها في الأسواق، وكذلك الاستجابة السريعة لطلبات السوق مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين درجة التنافسية في الأسواق الإلكترونية. كما أن انخفاض تكاليف العمليات التجارية وانخفاض عوائق الدخول في الأسواق من شأنه تقليل بعض الاختلافات في الأسواق التجارية، وتحريك الأنشطة الاقتصادية والوصول بها إلى أن يكون اقتصادا يعتمد على المنافسة الكاملة.

٣. انخفاض تكاليف العمليات التجارية: تمثل تكاليف الصفقات التجارية المتمثلة في جمع المعلومات والتفاوض وأتعاب السمسرة وعمولات المبيعات والإجراءات الإدارية وغيرها جزءاً مهماً في سعر المنتج. وتلعب التجارة الإلكترونية دوراً بارزاً في تخفيض هذه التكاليف من خلال تحسين وتدقيق



الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية



عبد الله الصديق الحسين – جامعة القرآن الكريم

مرت البشرية وعلى امتداد تاريخها الحديث بموجات وثورات تارة زراعية وتارة أخرى صناعية، ومع دخول القرن الحادي والعشرين، أحدث التطور التكنولوجي الذي شهده العالم، ثورة معلوماتية، أطلق عليها الثورة الصناعية الثالثة أو الموجة البشرية الثالثة، ويتوقع أن تقود هذه الثورة المعلوماتية إلى قيام اقتصاد جديد يطلق عليه اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) يختلف في نوعيته وبنيتة وآلياته ونظرياته عن الاقتصاد التقليدي، مما يؤدي إلى إضافة قطاع اقتصادي جديد بجانب القطاعات الاقتصادية التقليدية: الزراعية والصناعية والخدمية. ويتوقع أن يهيمن هذا الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) على قدر كبير من النشاط الاقتصادي الإجمالي قدرته بعض الأوساط بنحو ٨٠% من حجم النشاط الاقتصادي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠م.

مستوى قطاع الأعمال ومستوى الأفراد (المستهلكين) والمستوى القومي أو الكلي.

أولاً: الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على مستوى قطاع الأعمال:

تؤثر التجارة الإلكترونية على قطاع الأعمال بصورة مباشرة وتتلخص أبرز الفوائد الاقتصادية

وفي ظل التوقعات المتفائلة لهذا التحول، من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد جديد، فإن ثمة دلائل وإشارات تؤيد هذه التوقعات، يمكن بيانها من خلال استعراض بعض الآثار والفوائد لتطبيقات التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت والتي أضحت القوة الدافعة لاقتصاد المعلومات الجديد. ويمكن تبويب هذه الآثار والفوائد المتحصلة من التجارة عبر شبكة الإنترنت في ثلاث مستويات



المعلومات وزيادة تنسيق الأعمال، وكذلك انخفاض تكاليف البحث عن المعلومات المتعلقة بالمشتريين المحتملين والبائعين في السوق أو ما يعرف بضجوتى الطلب والعرض . كما تمكن التجارة الإلكترونية مؤسسات الأعمال من تنسيق استراتيجياتها ومواردها ومهاراتها بتكوين علاقات طويلة المدى، لا سيما تلك المؤسسات أو الشركات التكنولوجية كثيفة المعلومات، وذلك من خلال الشبكات الإلكترونية التي تتيح تقاسم المعلومات. ويعتقد بعض الباحثين أن صور هذه الشبكات التي تنظم التجارة الإلكترونية سوف تسود في المستقبل القريب وتصبح هي الهيكل التنظيمي لكل التعاملات الاجتماعية بين الناس. ومن ناحية أخرى تسهم التجارة الإلكترونية في خفض التكاليف الإدارية لدى مؤسسات الأعمال في توزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الورقية، وقد يصل خفض التكاليف الإدارية لعمليات الشراء إلى نسبة كبيرة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض أسعار المنتجات.

٤) تحكم أفضل في إدارة المخزون: تسهم التجارة الإلكترونية في خفض المخزون عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التوريد، حيث تبدأ العملية بالحصول على الطلب التجاري من المشتري وتزويده بطلبه من خلال التصنيع الوقتي المناسب، وهذا من شأنه العمل على تقليص الدورة التجارية بدرجة كبيرة حيث يتم شحن المنتج مباشرة من المصنع إلى المشتري النهائي. ويظهر ذلك بشكل كبير في المنتجات الرقمية، أي السلع والخدمات التي يتم تسليمها إلكترونياً. وبذلك تصبح التجارة الإلكترونية أداة مهمة في إدارة المخزون وانخفاض تكاليف التخزين، وهذا له آثاراً اقتصادية على المستوى الكلي . فإذا كانت التجارة الإلكترونية تعمل على تخفيض المخزون إلى حده الأدنى، فإنه من المتوقع أن يكون أحد آثار التجارة الإلكترونية هو تخفيف آثار الدورة التجارية الناجمة عن التغيير في المخزون. ومع تطور تقنية المعلومات والاتصالات وتدفق المعلومات بشكل أفضل فإنه من المتوقع أن ينخفض أثر المخزون على الدورة التجارية إلى حده الأدنى بل ربما ينعدم.

ثانياً: الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على مستوى المستهلكين:

بجانب الفوائد والمزايا المتحصلة لقطاع الأعمال من استخدام التجارة الإلكترونية، فإن المستهلك له أيضاً نصيب من التجارة الإلكترونية إذا كان مستهلكاً إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت. وتتمثل أبرز هذه الفوائد في الآتي:

١. سرعة وسهولة التسوق: حيث يكون لدى المستهلك نطاق أوسع للتسوق عبر شبكة الإنترنت، وعلى مدار الساعة، وفي أي يوم يريد، وأي مكان على سطح الأرض. فأي شخص لديه حاسب آلي ومتصل بالإنترنت فإنه بإمكانه أن يصبح مستهلكاً عالمياً، وهو في منزله، وما عليه إلا أن يتعامل مع أزرار الحاسب الآلي، وتصفح المواقع التجارية الإلكترونية المفتوحة عبر الإنترنت.

٢. تعدد الخيارات: توفر التجارة الإلكترونية العديد من الخيارات للمستهلك نتيجة لإمكان الوصول إلى منتجات ومراكز تسوق لم تكن متوفرة بالقرب من المستهلك. فمع دخول المستهلك إلى التجارة الإلكترونية فإن الفرصة متاحة له بأن يبحث عن سلعته المفضلة أو التي يبحث عنها عبر المواقع التجارية في الإنترنت. بينما في حالة التسوق التقليدي فإن المستهلك ليس أمامه إلا المنتجات المعروضة في الأسواق التقليدية، ويتعذر عليه البحث في أسواق أخرى لعدم توفر المعلومات لديه عن الأسواق الأخرى وكذلك لارتفاع تكاليف البحث والحصول على المنتج.

٣. انخفاض الأسعار وسرعة الحصول على المنتج: في ظل تعدد وتنوع المنتجات في المواقع التجارية الإلكترونية فإن المستهلك سوف يبحث عن المنتج

الأقل سعراً والأفضل جودة، وذلك من خلال مقارنة أسعار ونوعيات المنتجات بسهولة وسرعة فائقة مما يمكن المستهلك في نهاية الأمر اختيار أفضل العروض. في حين أن الأمر أصعب في حالة التجارة التقليدية لأنه يتطلب زيارة كل موقع جغرافي من أجل مقارنة أسعار ونوعيات المنتجات. إضافة إلى ذلك، فإن أسعار المنتجات في التجارة الإلكترونية تكون أقل عن مثيلاتها في التجارة التقليدية نتيجة لانخفاض التكاليف الإدارية التي يتحملها المنتجون، وهذا من شأنه خفض أسعار المنتجات المعروضة في المواقع التجارية في الإنترنت. ومن ناحية أخرى، يتميز المستهلك الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت بسرعة حصوله على المنتج الذي قام بطلبه وشرائه إلكترونياً، لاسيما إذا كانت منتجات خدمية أو منتجات قابلة للتحويل إلى منتجات رقمية مثل الكتب والأبحاث والمجلات وبرامج الحاسب الآلي والمواد الصوتية والفيديو وغيرها، حيث يتم الحصول على هذه المنتجات خلال ثوان بعد إتمام عملية الشراء من الموقع. كذلك فإن الحصول على المنتجات غير الرقمية يتم بطريقة أسرع مما لو تم الطلب بالطرق التقليدية، لأن عملية الطلب والمدفوعات وكافة المعلومات المتعلقة بالطلب تتم بطريقة إلكترونية مما يمكن المنتج من إرسال الطلب بسرعة وسهولة إلى المشتري، بينما يستغرق الأمر أسابيع وربما أشهر إذا تم الطلب تقليدياً.

٤. سرعة وسهولة تبادل المعلومات بين المستهلكين؛ حيث توفر الإنترنت إمكانية تبادل المعلومات والآراء وتجارب المستهلكين المتعلقة بالمنتجات والخدمات عبر مجتمعات إلكترونية مثل المنتديات وغيرها، الأمر الذي يوفر البيانات والمعلومات لدى المجتمع عن المنتجات الاقتصادية، ويرفع مستوى الثقافة والوعي الاستهلاكي لدى جمهور المستهلكين، في حين أن هذا قد يكون متعذراً أو يتطلب وقتاً وجهداً أطول في عالم التجارة التقليدي.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على المستوى القومي:

يمكن إبراز الفوائد المتحصلة من التجارة الإلكترونية على المستوى القومي في الآتي:

١. دعم التجارة الخارجية:

توفر التجارة الإلكترونية فرص زيادة معدلات الصادرات، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية، وإمكانية التسوق للسلع والخدمات عالمياً وبتكلفة محدودة، والقدرة على سرعة عقد وإنهاء الصفقات التجارية، وكذلك القدرة على تحليل الأسواق والاستجابة لتغير متطلبات المستهلكين. ويظهر أثر التجارة الإلكترونية أكثر وضوحاً في تجارة الخدمات بين الدول مما يؤدي بدوره إلى رفع درجة الانفتاح الاقتصادي في هذا المجال، حيث يمثل قطاع الخدمات نسبة مهمة تقدر بنحو ٦٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وبالرغم من ذلك فإن حجمه لا يتجاوز ٢٠٪ من التجارة الدولية حسب آخر الإحصائيات المعتمدة، وربما يعود ذلك إلى أن أداء كثير من الخدمات يتطلب وسيلة اتصال وكذلك القرب الجغرافي بين المستهلكين والمنتجين. ولكن مع ظهور تقنية المعلومات الحديثة فقد هبأت التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وسيلة

الاتصال المفقودة بين المستهلك والمنتج، وبذلك ساهمت في زوال العقبات الجغرافية لكثير من الخدمات. وقد أثبتت إحدى الدراسات القياسية أن الزيادة في استخدام الإنترنت بمقدار ١٠٪ في الدول الأجنبية يؤدي إلى نمو صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار ١٧٪ و ١١٪ على التوالي مما يدل على ارتباط الاقتصاديات المتقدمة على الاقتصاد الرقمي.

٢. دعم التنمية الاقتصادية:

تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة محورياً أساساً في التنمية الاقتصادية، وتعاني هذه المشروعات من غياب الموارد الاقتصادية اللازمة للوصول إلى الأسواق العالمية. وتعد التجارة الإلكترونية واحدة من الأدوات التي تحقق للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم القدرة على المشاركة في حركة التجارة الدولية بفاعلية وكفاءة بما تقدمه من خفض تكاليف التسويق والدعاية والإعلان، وتوفير الوقت والمكان اللازمين لتحقيق المعاملات التجارية. وهذا ينعكس إيجاباً على تفعيل نشاطات هذه المشروعات الأمر الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية. كما يشير أحد الاقتصاديين إلى أن انخفاض تكاليف العمليات التجارية عبر التجارة الإلكترونية فيما بين قطاعات الأعمال يمكن أن يؤدي إلى زيادة دائمة في مستوى الناتج بمتوسط ٥٪ في اقتصاديات الدول المتقدمة على مدى السنوات العشر القادمة، مما يعني زيادة في نمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢٥٪ في السنة. وتذكر وزارة التجارة الأمريكية أن التجارة الإلكترونية وقطاع تقنية المعلومات كليهما قد أسهما بحوالي ٣٠٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م وبالطبع فإن هذه النسبة قد زادت كثيراً في الأونة الأخيرة فيا ترى كم تساوي هذه النسبة في اقتصاديات الدول النامية.

٣. دعم التوظيف:

تقدم التجارة الإلكترونية فرصاً جديدة للتوظيف، حيث تتيح إقامة مشاريع تجارية صغيرة ومتوسطة للأفراد وربطها بالأسواق العالمية بأقل التكاليف الاستثمارية، لا سيما تجارة الخدمات التي توفر فيها التجارة الإلكترونية آلية للأفراد المتخصصين لتقديم خدماتهم على المستوى الإقليمي والعالمي دون الحاجة للانتقال، مما يفتح المجال لهم للانطلاق في الأعمال الحرة ومن ناحية أخرى، توفر التجارة الإلكترونية فرصاً وظيفية في العديد من المجالات المختلفة ذات الصلة بتطبيقات التجارة الإلكترونية، مثل المتخصصين في إنشاء المواقع التجارية الإلكترونية، والعاملين والإداريين والفنيين في المتاجر الإلكترونية. بالإضافة إلى توفير الفرص الوظيفية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، التي تعتمد عليها التجارة الإلكترونية، من مهندسي الشبكات والبرامج اللازمة لتطبيقات التجارة الإلكترونية وغيرها.

٤. دعم القطاعات التكنولوجية:

يتيح انتشار التجارة الإلكترونية على المستوى القومي خلق بيئة ومناخ ملائم لظهور قطاعات متخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك لدعم البنية التحتية الإلكترونية لتطبيقات التجارة عبر شبكة الإنترنت. ومع تطور ونمو التجارة الإلكترونية وانتشار استخدامها في المعاملات التجارية، يصبح هناك فرصاً استثمارية لتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في تطوير وتحسين وتحديث البنى التحتية الإلكترونية، والاستثمار في الخدمات المصاحبة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق أو توطيد قطاعات تكنولوجية متقدمة تدعم الاقتصاد القومي.

كيف تواجه

المؤسسات المالية

الإسلامية العولمة؟

التجربة السودانية



كرار إسماعيل صالح – أستاذ جامعي

يتوقف مستقبل المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى (شركات التأمين وسوق الأوراق المالية) على مدى التطوير العلمي لهذه المؤسسات واستغلال أحدث الطرق والأبحاث العلمية في توسيع دائرة التمويل وابتكار صيغ جديدة للمفهوم المصرفي وتطوير الصيغ الموجودة حالياً لتتلاءم وتواكب التطورات المصرفية واتجاهات العولمة المالية سعياً وراء إرضاء المتعاملين (بالداخل والخارج) كأحد متطلبات العولمة من ناحية واستجابة للتطورات التي حدثت في الفكر الإداري من برامج الجودة الشاملة إلى الهندرة أو الإدارة بالتحوّل الأمر الذي يتطلب من إدارات المصارف والهيئات المالية الأخرى بذل المزيد من الجهد وأعمال الفكر وتحديث طرق وأساليب تقديم الخدمات وتنويعها واستعداداً لتلقي المزيد من رؤوس أموال الأعمال التي تزداد عائداً مع الوقت وتعظيم الربحية عن طريق التحكم في النفقات التشغيلية وتخفيضها من خلال الاستخدام الفعال والأمثل للتقنيات الحديثة ولا تعتبر التقنيات الحديثة هدفاً في حد ذاتها وإنما أحد العوامل لزيادة الكفاءة.





كما يشهد العالم حالياً توجهاً واضحاً نحو تحرير التجارة والخدمات المالية حسب متطلبات منظمة التجارة العالمية ومن المؤكد ان هذا يؤدي الى رفع حدة المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية وازدياد حلقاتها وظهور ضغوط على الحصص السوقية والربحية للمصارف المحلية وشركات التأمين، في المقابل يوجد فوائد كبيرة لازدياد العملة وتحرير الخدمات المصرفية والتأمينية في الاسواق العالمية لانها تعطي المؤسسات المحلية فرصة للدخول في اسواق باقي الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية وحتى تتمكن المؤسسات المالية العربية من مجابهة التحديات ينبغي الا تعيش اسيرة الماضي متهبية للمستجدات ورافضة للتغيير والا تصبح عرضة للتهميش والزوال ولن تستطيع منافسة المؤسسات المالية الاكثر مرونة سواء داخلياً او خارجياً.

لقد تغير العالم فجأة ولا يمكن ارجاع ازمات المنافسة المتلاحقة والتي تواجهها الانظمة المالية حالياً الى عوامل فترات الركود الاقتصادي المؤقتة كما لا يمكن تصور دورات اقتصادية كما كانت من قبل (ركود يتبعه انتعاش ثم ركود وهكذا) كما اكدت البيئة التي نعيشها اليوم انه لا يوجد وضع ثابت او يمكن التنبؤ به بسهولة وذلك بسبب انتعاش الاسواق او التعديلات التي طرأت على طلبات العملاء او التغيرات التقنية او طبيعة المنافسة ولانه كما يقول مايكل همرن وجيمس شابي هناك ثلاث قوى وهي معروفة من قبل ولكن تغير تأثيرها كثيراً وهي التي تدفع المؤسسات والشركات في الاتجاه الجديد وينظر اليه المديرون والرؤساء بالقلق وانعدام الرؤية وهذه القوى الثلاث تبدأ كلها بالحرف (C) باللغة الانجليزية وهي العملاء CUSTOMERS والمنافسة competition والتغيير change.

مفهوم العولمة

جاءت العولمة كمفهوم في ادبيات العلوم الاجتماعية الجارية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة كما انها عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا واهم عناصر العولمة ازدياد العلاقات المتبادلة بين الامم وانتشار المعلومات والافكار.

ولعل المتتبع لتطور الفكر الاقتصادي يلاحظ أن العناصر الاساسية لمفهوم العولمة قد نادت به المدارس الفكرية المختلفة ففي مرحلة مبكرة نادى التجاريون بفائض الميزان التجاري الذي لا يتحقق الا بزيادة الصادرات اي بزيادة معدل التبادل التجاري بين الدول واصحاب الفكر الحديث يتحدثون عن اسلوب

والتعامل والتداول على المستوى الدولي الانترنت واستخدام البطاقات وغيرها.

- استخدام التقنية الحديثة بما تتطلبه الحداثة المصرفية من نظم ابتكارات لتصبح هذه المصارف اكثر قدرة على ارضاء العميل واشباع رغباته - وتعظيم العائد على حقوق المساهمين واستغلال التكنولوجيا الحديثة وتفعيل قدرتها لتحقيق اكبر عائد مع خفض التكاليف.

ولتحقيق ذلك لا بد من توافر متطلبات معينة يمكن تلخيصها في الآتي:

أ- زيادة القدرة المالية وتدعيم المركز المالي للمصرف بالشكل الذي يجعله قادراً على تحمل اعباء عملية العولمة والقدرة على الانتشار الجغرافي والاختراق العالمي سواء بإجراء المزيد من الاندماجات او بزيادة رؤوس اموالها.

ب- استخدام التقنية الحديثة لاحتراز تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في المصارف لتحسين الاداء والدخول لمجالات جديدة.

ج- اعادة هندسة المصرف من الداخل (الادارات) والهيكل التنظيمي وذلك بالانتقال من الثقافة الادارية القائمة على المركزية الى ثقافة ادارية تقوم على الاداء الفعال وهذا يحتاج الى قيادة مصرفية كفية وشجاعة وغالباً ما يحتاج الامر الى تغيير القيادات.

د- تحقيق قدر كبير من الحماية والنمو والامن والسرية بجوانبها المختلفة.

هـ- التوافق السريع مع البرامج التنظيمية والاجرائية الدولية (بازل).

ح- توسع نطاق التعامل ونمو اسواق المصرف واتاحة الفرصة لانشاء انتاجية وتسويقية عالمية.

ط- إحداث توازن تشغيلي وتوظيفي بين الفرص والمخاطر.

لادارة النظام الاقتصادي الحر يسمح للدولة بقدر يسير من التدخل لادارة النشاط الاقتصادي داخلياً وخارجياً ولكننا يعلم الضغوط التي كانت وما زالت تمارسها الصناديق الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي في تحجيم تدخل الدول في الممارسات الاقتصادية بين المؤسسات.

أما الاقتصاديون ذوي النظرة الحديثة فينظرون الى العولمة من زاوية سيادة القطاع الخاص وهيمنة رؤوس الاموال والمنافسة الكاملة وحرية الاختيار التي تحدد تكاليف الانتاج والجودة والاسعار واغراق الاسواق الداخلية بالمنتجات الخارجية ذات التكلفة والجودة العالمية.

العولمة المصرفية:

العولمة المصرفية تعني خروج المصرف من اطار التعامل المحلي الى آفاق عالمية حيث تعمل على دمج نشاط المصرف في السوق العالمية وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه الى السوق المحلية الوطنية بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي الى ارجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجعل ادائه اكثر فعالية وكفاءة ونشاطاً.

وترجع أسباب العولمة المصرفية الى الرغبة العارمة في التوسع والنمو والانتشار وهيمنة العالمية التي تستند الى:

- التطور الذي حدث في اقتصاديات المصارف وزيادة عددها وشدة المنافسة مما جعل الاسواق المصرفية المحلية اضيق من ان تستوعب جميع القدرات الانتاجية للمصارف.

- ضخامة رؤوس الاموال والاستثمارات وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى اخر.

- نمو وتوسع الشركات عابرة القارات بحثاً عن اسواق جديدة مما جعل منها امبراطوريات من حيث القيمة المضافة ومن حيث حجم الاموال المستثمرة والمتدفقة منها واليها.

- التطور الهائل في نظم الاتصال ونظم الدفع

التحديات العالمية التي تواجهها المؤسسات المالية في السودان

أ- فتح الأسواق المالية امام البنوك والمؤسسات المالية غير الوطنية : حيث يمكن لأي بنك اجنبي المنافسة وفتح فروع في السوق السوداني دون الحاجة الى قيود او شروط من البنك المركزي للدولة كما تشترط اتفاقيات الحيات، وهذا يتطلب اعادة النظر في لوائح كل دولة بحيث تؤدي هذه المراجعة لازالة الحواجز والعقبات المفروضة على الخدمات وهذا يتطلب بدوره قدرأ كافياً من معايير الرقابة المالية ومعايير انشاء واصدار رخص للبنوك بالعمل.

ب- تصنيف البنوك والمؤسسات المالية والاسلامية : إن اتفاقية الخدمات المالية لم تصنف ما عدا خدمات التأمين ما إذا كانت بنوكاً تجارية تقليدية او استثمارية بالتالي المتوقع من الدول ان يكون مقياس تصنيف اي مؤسسة على اساس بنك تجاري او غيره من تشريعات الدولة ونظرتها الى البنوك الاسلامية.

ج- الثقافة الادارية : لقد سادت الثقافة الادارية القائمة على المركزية في اتخاذ القرار لوقت طويل في العديد من المصارف العربية بوجه عام والسودانية بوجه خاص حيث كانت البيئة التنافسية مستقرة وكانت عمليات منح التمويل تعتمد على العلاقات والمعرفة الشخصية اكثر منه على الدراسات وتقييم المخاطر في ظل هذه الثقافة يمثل المدير العام رأس الهرم الوظيفي ويقوم بتحديد مهام العاملين في كافة الادارات كما يشمل الهرم الوظيفي مساعدين ونواباً للمدير ذوي خبرة طويلة وكبيرة في مجال عملهم يحرسون على تنفيذ الارشادات المعطاة لهم ويظهرون تفانياً وولاء كاملاً للمدير العام.

لقد تغيرت الظروف واصبحت بيئة العمل للمصارف اكثر تنافسية اذ ان حرية الاختيار للعميل اليوم تفوق كثيراً ما كانت عليه في السابق كما جاء في مقدمة البحث ان الاسواق اصبحت اسواق العملاء وليس البنوك وايضاً لم يعد المدير العام في موقع يستطيع معه الالمام بكافة التغيرات التي تحدث في السوق والوقوف على جميع متطلبات العملاء لذا نجد ان المصارف التي تقوم بتفويض موظفي الصف الاول في الفرع للتعامل مع العملاء مع تقصير الظل الاداري والعمل باللامركزية وتحقيق متطلبات العملاء المتغيرة هي التي سوف تنجح في الحفاظ على حصتها في السوق لان العميل اليوم يبحث عن المصرف الذي يؤمن له احتياجاته بشكل فوري وسريع ويمكن العمل بنظام (المتسوق الخفي) وهذا ما يبرر لنا تغيير مسئولية العاملين في الفروع من المهام التقليدية لانجاز الاعمال اليومية الى مسئولية التعامل مع

العملاء وتلبية احتياجاتهم وهذا بلا شك يضع على عاتق ادارات البنوك حسن اختيار موظفيها بعيداً عن الاهواء الشخصية والمحسوبية والولائية وانما يكون معيار الاختيار هو المعرفة العلمية والمعلوماتية والامانة حتى تتحقق على ايديهم الجودة الشاملة. د- التقدم التقني : من اهم عوامل نمو القطاع المصرفي في استخدام التقدم التقني للمساعدة على تقديم خدماتها باسعار اقل وبالسعة المطلوبة مما جعل كثيراً من المصارف ومنذ السبعينات ومؤخراً الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت.

نتائج وتوصيات

× كي تستطيع المصارف السودانية من زيادة قوتها التنافسية في الاسواق العالمية يجب ان تتخذ طريق الاندماج لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة في الساحة.

× معرفة المصارف السودانية لأسواقها وبيئتها المحلية وعلاقتها القوية مع عملائها وفقتهم فيها سيجعلها ذات ميزة تنافسية بالمقارنة مع المصارف الاجنبية.

× تعظيم العائد على حقوق المساهمين في المؤسسات المالية من خلال ايجاد الرضا الوظيفي وبتحفيز العاملين وتحسين مرتباتهم إذ ان العاملين سيتفانون في تقديم الخدمات الاحسن والاميز لعملائهم وبصورة ممتازة وبذلك يمكن ان يعكس على درجة العملاء وجذب عملاء جدد وبالتالي تحقيق عائد او ارباح للمصرف ومضاعفة حقوق المساهمين.

× ممارسة البنوك الاسلامية في السودان دورها الهام وتطبيق مفهوم المصرف الشامل والدخول في مجالات اجتماعية وتنموية (الدخول في مجالات محاربة الفقر) وغيرها من المجالات الخيرية عن طريق تكوين محافظ استثمارية.

× يجب ان يتوفر في المصرف الاسلامي الذي سيقوم بمنافسة البنوك التقليدية (الربوية) العائد الاقتصادي للعميل والا يعتمد البنك على ان يكون الدافع للعميل وحافزه للتعامل مع هذا المصرف هو فقط الوازع الديني بل لا بد ان يقترن معه العائد

الاقتصادي حتى تتمكن المصارف الاسلامية من المنافسة العالمية.

× تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية وحث المصارف وشركات التأمين على التعامل من خلاله وبلوغ ذلك لا بد من اتباع استراتيجيات معينة تتمثل فيما يتبناه بنك السودان من استراتيجيات مالية وادوات يمكن تلخيصها في الاتي :

أولاً : اعادة هيكلة المؤسسات المالية وتنشيط دور الانظمة الرقابية والضبط المحاسبي (الشفافية والافصاح) ادارة المخاطر بمزيد من تدريب العاملين وتطوير القدرات الرقابية والاشرافية وتطوير نظم المراجعة الداخلية.

ثانياً : العمل على سياسات استقرار سعر الصرف والنقد الاجنبي.

ثالثاً : استخدام نظام شهادات شمم وشهادة كأدوات من ادوات السياسة النقدية وتوظيفها كالية للتحكم في مستوى السيولة وتطوير ثانوي لهذه الشهادات بين البنوك واصدار الجيل الجديد من شهادات التمويل الحكومي GFC.

رابعاً : العمل على تحريك سوق الخرطوم للأوراق المالية .

خامساً : أن تولي المصارف السودانية الاهتمام الخاص من خلال حث بنك السودان لهم لتطوير التقنية المصرفية والمتمثلة في :

- × شبكة معلومات المصارف السودانية.
- × الشبكة السودانية للمعاملات المالية.
- × شبكة معلومات بنك السودان.
- × مركز معلومات التقنية المصرفية.

وكذلك ان يتم ربط الكثير من فروع المصارف بواسطة شبكة ربط الفروع.

ثم ادخال الهاتف المصرفي ويجب ان تتحرك جميع المصارف في هذا الاتجاه.

تحديث وحدات وادارات البحوث والتدريب لتواكب العمل المصرفي والتقدم التقني.



الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية



محمد علي إبراهيم - منظمة الدعوة الإسلامية



وعرّف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها: "تعهد الشركة على الإسهام بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتعامل مع العاملين وممثلها والمجتمع المحلي بشكل طوعي، من أجل تحسين جودة الحياة بأسلوب يعود بالفائدة على الشركة والتنمية".

وعرّف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها: "تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم".

ومن المتوقع أن تسهم معايير المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الركائز الثلاث لتحقيق التنمية المستدامة Sustainable Development هي:

1. التنمية الاقتصادية.
2. التنمية الاجتماعية.
3. الحماية البيئية.

ويقصد بالتنمية المستدامة: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة".

البعد الاجتماعي، ومدى تقيد المصارف الإسلامية بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تصاعد في الآونة الأخيرة الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على اختلاف أنواعها، وأهمية عدم اقتصار تقويم الأداء على الجانب الاقتصادي ومدى تحقيق الشركة للأرباح، إنما النظر أيضاً إلى مدى اهتمام الشركة بالجوانب الاجتماعية، وجعل المسؤولية الاجتماعية ضمن المسؤوليات الأساسية للشركة. ويعد شلدون Sheldon في عام 1923 أول من أشار إلى أهمية اهتمام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة.

وفق الوثيقة الخضراء Green Paper التي نشرتها اللجنة الأوروبية European Commission في يوليو 2001، تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "مفهوم تقوم الشركات من خلاله بدمج اهتماماتها الاجتماعية والبيئية مع عملياتها الأساسية، وتتفاعل مع الأطراف الأخرى على أساس طوعي". وبيّنت هذه الوثيقة أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية له تأثير مباشر على إنتاجية العاملين، ويدعم الموقف التنافسي للشركة.

تهتم منظمات عديدة حول العالم بالمسؤولية الاجتماعية Social Responsibility التي يجب أن تتحملها من أجل الإسهام بالبرامج الاجتماعية، وتقديم العون للمعوزين والاهتمام بالشؤون البيئية. ذلك إن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ليس بعيداً عن ديننا السمح، الذي حثّ الناس على التعاون من أجل خير المجتمع والحفاظ على البيئة، وركز على أهمية الاهتمام بحسن استغلال الموارد وعدم الإسراف والتبذير، وعدم إهمال حق الأجيال القادمة.

وقد انعكس الفكر الاقتصادي على الفكر المحاسبي من حيث الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وأوضحت جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية في تقريرها المنشور عام 1973 أن من ضمن أهداف القوائم المالية إعداد تقرير عن الأنشطة الاجتماعية، وظهرت العديد من الدراسات التي تؤكد أهمية الإفصاح عن مدى ولاء الشركة لمسؤوليتها الاجتماعية، وأثر ذلك في قرارات المستثمرين.

يركز هذا المقال على بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وبيان مدى اهتمام المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بضرورة الإفصاح المحاسبي عن

وفي عام 2010 أصدرت المنظمة الدولية للمقاييس International Organization for Standardization (ISO) المواصفة ISO 26000 التي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بهدف مساعدتها على الإسهام في التنمية المستدامة. وحددت هذه المواصفة سبعة مجالات للمسؤولية الاجتماعية، هي:

1. الحوكمة.
2. الموارد البشرية.
3. العاملون.
4. البيئة.
5. العمليات.
6. العملاء.
7. المجتمع.

وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي على أن مساهمة الشركة في رفاهية المجتمع يشمل تحقيق القيمة في ثلاثة مجالات، هي: (أ) البعد الاقتصادي، (ب) البعد الاجتماعي، (ج) البعد البيئي، ولا بد من دمج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركة وثقافتها.

وبيّنت إحدى الدراسات أنه يقع على عاتق الشركات القيام بنوعين من الأداء:

أ. الأداء الاقتصادي: يتمثل في مجموعة الأنشطة الأساسية للشركة، والتي يترتب عليها إعداد مجموعة من التقارير المالية من خلال نظام المحاسبة المالية التقليدية، والتي توضح النتائج المالية لأوجه النشاط المختلفة.

ب. الأداء الاجتماعي: يتمثل في مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الشركة وفاءً لمسؤولياتها الاجتماعية، والتي يترتب عليها إعداد مجموعة من التقارير المالية أو الكمية أو الوصفية الاجتماعية، من خلال نظام المحاسبة عن الأداء الاجتماعي.

المصارف الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية:

يُبنى النظام المصرفي الإسلامي على العقيدة الإسلامية، ويعتمد في وضع أسسه على منهج الاقتصاد الإسلامي الذي يمثل جزءاً من التشريع الشامل بهدف تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع.

ويعد القطاع المصرفي الإسلامي أحد أهم القطاعات والأسرع نمواً في العالم، حيث يضم أكثر من (400) مؤسسة مالية، تُدير أكثر من (2.5) تريليون دولار أمريكي من الأصول حسب آخر التقديرات.

يُعد الربح أساسياً في المصارف الإسلامية لكنه غير كافٍ، وإن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يعد نتيجة طبيعية لوجودها في المجتمع، من أجل الحفاظ على الربحية في الأمد الطويل، وإن منافع اهتمام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تعود على الشركة نفسها وعلى المجتمع.

وتقوم المصارف الإسلامية على أساس اقتصادي واجتماعي، تسعى من خلاله إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة من خلال قيامها ببعض الأنشطة الاجتماعية، أم بصورة غير مباشرة من خلال مشاركتها في المشروعات الاستثمارية.

ويتمثل دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية في قيامها بالأنشطة الآتية:

1. جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين: أنشأت العديد من المصارف الإسلامية صناديق الزكاة، مهمتها جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين، وقد يحصل المصرف الزكاة من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وقد يترك لهم أمر دفع الزكاة.

2. تقديم القرض الحسن: تتميز المصارف الإسلامية

بتقديم القروض الحسنة وذلك لغايات معينة، مثل: العلاج والدراسة والزواج. وهي قروض تقدم بلا مقابل.

3. القيام بالأنشطة الاجتماعية المختلفة: تقوم المصارف الإسلامية بالعديد من الأنشطة الاجتماعية بالاستناد إلى مسؤوليتها في التنمية الاجتماعية، مثل: منح الإعانات والمساعدات للمساجد وطلاب العلم، وإصدار الكتب والمراجع والنشرات الإسلامية، والإسهام في الندوات والمؤتمرات الإسلامية، والإسهام في برامج محو الأمية، والإسهام في مواجهة أزمة السكن، والمشاركة في برامج حماية البيئة.

4. مراعاة البعد الاجتماعي في التمويل: تتميز المصارف الإسلامية بمراعاة البعد الاجتماعي عند منح التمويل للمشروعات الاستثمارية، وتعطي الأولوية للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع، وتعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة، وتهتم بتمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة، وتخصص جزءاً من استثماراتها في تمويل مشروعات ذات نفع اجتماعي.

5. إدارة الوقف Endowment Management، قد تشكل المصارف الإسلامية صندوقاً للوقف يمكن من خلاله للمحسنين وقف أموالهم لأعمال الخير، وتشرف المصارف الإسلامية على إدارته.

أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تختلف أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، ويمكن التمييز بين الأسلوبين الآتيين:

• الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في تقارير منفصلة عن القوائم المالية:

وفق هذا الأسلوب لا يتم عرض المعلومات الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفى بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية.

يرى مؤيدو هذا الأسلوب أن مشكلات قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية تفرض ضرورة إعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن تقارير المحاسبة المالية، نظراً لاختلاف المعلومات الاجتماعية عن المعلومات المالية.

وبين مسح قامت به KPMG في عام 2008 لأضخم (250) شركة في العالم، أن (70%) من هذه الشركات تصدر تقارير منفصلة عن المسؤولية

مجال العاملين	مجال البيئة	مجال العملاء	مجال المجتمع
- تقديم العلاج مجاناً.	- المحافظة على البيئة.	- زيادة أمان المنتج.	- تشغيل المعاقين.
- تحسين ظروف العمل.	- المحافظة على الموارد الطبيعية.	- الصدق في الإعلان.	- تدريب الطلاب.
- تقديم وسائل الأمن الصناعي.		- ذكر مخاطر المنتج.	- إقامة حضانة.
		- ذكر مدة صلاحية المنتج.	- الإسهام في الرعاية الصحية.
			- دعم الجمعيات الخيرية.

شكل يوضح أمثلة عن الأنشطة الاجتماعية للشركات

الاجتماعية، وتعد اليابان الدولة الرائدة في هذا المجال، إذ إن نسبة (88%) من الشركات اليابانية تعد هذه التقارير.

وتأخذ التقارير الاجتماعية المنفصلة أحد ثلاثة نماذج، هي:

1. التقارير الوصفية: تتجنب هذه التقارير مشكلات قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتكتفي بوصف الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية.
2. تقارير تفصح عن جانب التكاليف فقط.
3. تقارير تفصح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتبين صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى الوحدة الاقتصادية.

دمج المعلومات الاجتماعية في التقارير المالية التقليدية:

وفق هذا الأسلوب يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مالية تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي، وذلك بالنسبة إلى التكاليف والمنافع التي يمكن قياسها كميًا. أما بالنسبة إلى البنود التي لا يمكن قياسها كميًا، يتم عرضها في قوائم ملحقة أو كملاحظات هامشية. ويرى مؤيدو هذا الأسلوب أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل في نتائج النشاط الاقتصادي، ويجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية ولا أصبحت نتائجها مضللة. وأن التقرير عن أداء الوحدة الاقتصادية يجب أن يكون تقريراً عن الأداء الكلي له، حيث يتضمن كلاً من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية.

ولا بد من الإفصاح عن المنافع الاجتماعية، حيث إن الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية دون المنافع يؤدي إلى تضخيم التكاليف، وبالتالي تخفيض الأرباح، وما يترتب على ذلك من ظهور مركز مالي للمنشآت

التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه المسؤوليات".

وبين مسح شمل أكبر (500) شركة عالمية أنها تهتم بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقضايا البيئية، وأن عدداً قليلاً منها يفصح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية، وأنها تميل إلى الإفصاح عن المعلومات النوعية بدلاً من المعلومات القيمية.

معايير المحاسبة المالية الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية:

من استعراض معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، يتبين أن هذه المعايير لم تغفل أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وقد بين معيار المحاسبة المالية رقم (1) لعام 1993 بعنوان: "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، أن على المصارف الإسلامية إعداد عدد من القوائم المالية، منها:

1. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات: يتم إعداد هذه القائمة إذا تولى المصرف الإسلامي مسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً.
 2. قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.
- وبين معيار المحاسبة المالية رقم (9) بعنوان: "الزكاة" المعالجات المحاسبية المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة، وكيفية قياس البنود التي تدخل في تحديد وعاء الزكاة، وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف.

كما يتبين إغفال معايير المحاسبة الإسلامية أهمية تضمين الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بالمعلومات

المتعلقة بمحاسبة الموارد البشرية، والأنشطة البيئية، والأنشطة الاجتماعية الأخرى، التي قد تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

خلاصة وتوصيات:

يمكن إيجاز أهم توصيات هذا المقال في التالي:

- تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، بهدف مساعدتها على الإسهام في التنمية المستدامة.
- إن التزام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية نابع من التعاليم الإسلامية السامية، التي نظرت إلى أن الإنسان أسمى ما في الكون.
- بينت المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن على المصارف الإسلامية إعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.
- لكنها أغفلت أهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية، والأنشطة الاجتماعية الأخرى، وما لهذه البيانات من أهمية في التأثير في قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية.
- تهتم المصارف الإسلامية الرائدة في العالم العربي بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ولكن يختلف الأسلوب المتبع للإفصاح في القوائم المالية السنوية.
- وبعد استعراض أهم النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن التوصية بعدد من التدابير في هذا السياق:
- ضرورة اهتمام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معيار خاص بالمسؤولية الاجتماعية يبين كيفية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ويؤخذ أسلوب الإفصاح المحاسبي.
- ضرورة دمج المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية الأساسية، وبيان مبالغ الزكاة والتبرعات المدفوعة في بنود منفصلة في قائمة الدخل، وبيان القروض الحسنة الممنوحة ومبالغ الزكاة المستحقة في بنود منفصلة في الميزانية الختامية، وعدم اقتصار الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.
- ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية، وإحداث دائرة خاصة بها، وضرورة إصدار تقرير المسؤولية الاجتماعية.

CORPORATE
SOCIAL
RESPONSIBILITY



بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)
نحن الرواد

المسؤولية الاجتماعية..

عهد يتجدد كل حين



الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية



فتح الرحمن شمس الدين الشيخ - شركة ITS لتقنيات الاتصالات

مفهوم الاندماج المصرفي

تعددت التعاريف في مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالاندماج المصرفي على أنه " اتفاق يؤدي الى اتحاد بتكين واكثر وذوبانها اراديا في كيان مصرفي واحد ، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل أتمام عملية تكوين المصرف الجديد".

كما يرى البعض ان الاندماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك او اكثر بواسطة مؤسسة مالية او مصرفية اخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلاليتته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة او اسم مشترك بينهما ، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج . ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية .

ويعتبر الاندماج المصرفي أحد معالم التطورات المصرفية العالمية المعاصرة التي تزايد الاهتمام بها بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من التسعينات من القرن العشرين مع تزايد الاتجاه نحو عولمة البنوك كجزء من منظومة العولمة الاقتصادية .

كما يلاحظ أن الاندماج المصرفي يتزايد بشكل كبير نتيجة لمتغيرين آخرين من متغيرات العولمة اللذان أشرا ولازال يؤثران بشكل متزايد على أوضاع البنوك، ويقصد بالمتغير الأول، ذلك المتعلق باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي تأتي ضمن اتفاقية ضمن اتفاقية تحرير الخدمات التي تتولى تطبيقها

منظمة التجارة العالمية، وأدى هذا الاتجاه نحو تحرير الخدمات المصرفية إلى زيادة حدة المنافسة في السوق المصرفية العالمية وإلى ظهور الكيانات المصرفية الكبيرة لكي تكون قادرة على المنافسة في السوق المصرفية العالمية .

أما المتغير الثاني من متغيرات العولمة والذي جعل من الاندماج المصرفي حتمية هو ذلك المتعلق بمعيار كفاية رأس المال بما لا يقل عن ٨-١٢٪ من قيمة الالتزامات المصرفية لأي بنك أخذاً في الاعتبار الأصول الخطرة ومتطلبات لجنة بازل ٢، وهو ما دفع البنوك الصغيرة الاتجاه إلى الاندماج المصرفي مع بعضها البعض لتدبير الزيادة المطلوبة من رؤوس أموالها لكي تستمر في السوق المصرفية العالمية .

وهكذا كان الاندماج المصرفي نتاجاً لهذين المتغيرين وغيرهما من التطورات الاقتصادية المتمثلة في انتشار التكتلات الاقتصادية الاقليمية، وثورة المعلومات والاتصالات، والتحرر من القيود، كل هذا قد خلق بدوره تحدياً كبيراً للبنوك والمؤسسات المالية في الدول النامية .

لقد أصبح القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بمظاهر العولمة، وبخاصة العولمة المالية و التي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وازالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي تحول دون توسع البنوك في أنشطتها، لاسيما في اطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي فرضت العديد من الالتزامات على الدول في هذا المجال .

إن العلاقة باتت وطيدة بين العولمة والجهاز المصرفي وتتضح هذه العلاقة من خلال التحديات التي تواجهها، وأهمها التحول نحو البنوك الشاملة، التوسع في عملية الاندماج المصرفي، وإعادة هيكلة الخدمات المصرفية وزيادة اتجاه نحو خصوصية البنوك إلى غير ذلك من هذه التحديات .

هدف الاندماج

تهدف البنوك من وراء عملية الاندماج إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية وهي:

١- المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة ، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل .

٢- خلق وضع تنافسي افضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد، وخلق فرص استثماراكثر عائدا واقل مخاطرة .

٣- احلال إدارة جديدة اكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة اعلى كفاءة ، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية اكثر نضجا واكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة

٤- الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس اموال ضخمة ، القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة ، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد ، القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وشبكة قوة



أحكام الشريعة الإسلامية في دبي إلى أن وصلت إلى ٥٠٠ مصرفاً إسلامياً في السنوات الأخيرة، ووصل حجم أصولها المالية إلى ما يقارب التريليون دولار بارتفاع قدره ٢٤% كل عام، وزاد هذا النجاح من جراء التزايد في إقبال عدد عملاء هذه البنوك بنحو ١٣,٢% سنوياً، وهو ما اعتبره المراقبون نجاحاً غير مسبوق لتجربة المصارف الإسلامية.

كما تضاعفت أصول البنوك الإسلامية على مدى أربع عقود حتى الآن، لتصل في بعضها لنحو ٦٠ مثلاً، وتضاعفت ودائع العملاء وتنوعت الأوعية الادخارية مثل شهادات الادخار ذات العائد المتغير وذات العائد التراكمي، والتمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة، وبيع المريحة والإنجاز المباشر، وتأسيس الشركات والاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفيين، وتقديم الخدمات الاجتماعية ممثلة في صناديق الزكاة. ويبرز من بين مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية ما يتعلق بمساهمتها بنحو ٣٠% من تمويل التجارة العالمية، كما أنها تلعب دوراً مهماً في تنمية المنطقة، واعتراف صندوق النقد والبنك الدوليين بنجاحها، عدا عن تجلي مفاهيم الشفافية وثقة العملاء، وتساعد الإقبال عليها وتكرار البنوك التقليدية لتجربتها، الأمر الذي يؤكد رسوخ التجربة.

لكن مثل هذه المؤشرات لا تنفي أن هناك حزمة من التحديات تواجه البنوك الإسلامية، يقف في مقدمتها التقدم التكنولوجي وتطور الخدمات والتنوع الجغرافي، وفكرة اندماج البنوك الإسلامية، على غرار ما يجري في البنوك التقليدية، حيث أثبتت بعض تجارب الاندماج تفوقاً جديداً، وقدرة على المنافسة بشكل أقوى، وتطوير خدماتها والتوسع في نظام المشاركة.

ويدعو كثير من الخبراء المصرفيون إلى ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاندماج المصرفي. ويشير الخبراء إلى أن الاندماج المصرفي ينبغي أن يؤدي إلى التحول نحو البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والاستثمارية من خلال بنك واحد وذلك كخطوة مهمة من أجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، ويكون ذلك بتنوع الخدمات المصرفية وتحسين جودة تلك الخدمات وسرعة أداء الخدمات ودقة المعاملات. خاصة إذا علمنا أن الاقتصاد العالمي الجديد يعتمد على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال.

٥- ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها

٦- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال لمعرفة الدروس المستفادة منها وامكانية تطبيقه على حالات الاندماج في البنوك المحلية.

٧- لنجاح الاندماج المصرفي ينبغي على المصرف الجديد أن يتصف بالشمولية (بنوك شاملة) وذلك لتساير التغيرات والتطور ليزداد ويتعاظم دورها في النشاط الاقتصادي وتحقق معدلات نمو مرتفعة وذلك بأن تقوم بإداء وتقديم كافة الأنشطة والخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية.

ينظر كثير من المحللين إلى فكرة الاندماج والتكامل في عالم البنوك باعتبارها تعبيراً عن حالة تحدٍ للوقائع المستجدة باستمرار، فبين من يعتبرها مؤشراً لنوع من عدم المقدرة على الاستمرار بشكل فردي، وبين من يعتبرها قراءة دقيقة لواقع العمل المصرفي الذي أصبح يفرض بعض الشروط المتعلقة بالنجاح والاستمرارية، ما يشير إلى ضرورة الاستجابة لمعطيات جديدة. وفي عالم البنوك الإسلامية التي حققت نجاحات كبيرة خلال مسيرتها وفقاً لكثير من المراقبين، لدرجة فاقت توقعات القائمين على تلك البنوك، على الرغم من حداثة نشأة البنوك الإسلامية قياساً للبنوك التقليدية، فلم يتجاوز عمرها عقوداً أربعة بعد في حين تجاوز عمر البنوك التقليدية ٣٠٠ عام.

فقد أفرزت هذه التجربة، التي بدأت منتصف سبعينات القرن الماضي، أول بنك يعمل وفق

المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الإنترنت ... إلى غير ذلك.

وتفيد الدراسات المصرفية في هذا الإطار أن هناك عدة شروط يجب أن تتوافر لنجاح الاندماج المصرفي ومن أهمها، أن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي، وأن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهئية البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.

ضوابط نجاح الاندماج

١- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول نحو مصرف جديد، وذلك من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل بنك مندمج.

٢- تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة من الاندماج المصرفي والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له ويكون ذلك تحت إشراف السلطة النقدية (البنك المركزي) من حيث سلامتها ومدى دقة نتائجها.

٣- أن يسبق الاندماج المصرفي عملية إعادة الهيكلة المالية والادارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية.

٤- عدم اللجوء الاندماج الاجباري للبنوك الا في حالات الضرورة.

Islamic Banking and Finance

أخلاقيات تسويق المنتجات المالية الإسلامية



كمال الدين الصديق محمد - شركة الشامل للحلول المتقدمة

الأسس الأخلاقية الواجب مراعاتها في الأنشطة التسويقية:

هناك العديد من الأسس الأخلاقية التي يجب أن تتحلل بها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عند ممارستها لأنشطتها التسويقية من بين تلك الأسس:

- 1- الوضوح والصراحة، وبالتالي عدم الغش أو التديس أو التفرير.
- 2- الصدق والموضوعية في الحديث، وعدم المبالغة والإطناب عند عرض المنتجات والخدمات المالية والمصرفية وذكر مواصفات وخصائص لا تتوافر فيها.
- 3- الحرص على العملاء وعدم تقديم منتجات وخدمات مصرفية تعرضهم للوقوع في معاملات محرمة أو مشكوك في حلها.
- 4- تحري الواقعية في الإعلان عن المنتجات، ولذا يجب عدم الإدلاء ببيانات وهمية عند الترويج والإعلان عن منتجات البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.
- 5- التزام السلوك الإيجابي في التعامل مع العملاء في كافة مراحل العملية التسويقية.
- 6- الالتزام بالبنود المنصوص عليها في القوانين واللوائح والتعاقدات مع العملاء.

إلى جانب ما تعدّه تلك البنوك والمؤسسات ذاتها من مبادئ وقواعد تحكم سلوكيات وتصرفات العاملين بها.

أهمية التزام البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالأسس الأخلاقية عند ممارستها لأنشطة التسويقية:

هناك العديد من النقاط التي توضح ضرورة الالتزام بالمبادئ والقواعد الأخلاقية في تعاملات تلك البنوك والمؤسسات، من بين تلك النقاط ما يلي:

- 1- ضبط السياسات والأنشطة التسويقية: تساهم الأسس الأخلاقية للتسويق في ضبط السياسات والأنشطة التسويقية وتوجيهها لصالح العميل والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والمجتمع.
- 2- زيادة تعامل الأفراد مع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: إن الالتزام بالأسس الأخلاقية يمثل دافعا جوهريا لزيادة تعامل الأفراد مع المنظمة والحرص على استمراره.
- 3- بناء الثقة وتدعيمها: إن المبادئ الأخلاقية هي جوهر الثقة بين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وعملائها، وتساعد بها بشكل فعال للوصول إلى المستويات المنشودة.
- 4- مواجهة المنافسة والتحديات البيئية: تمكن المبادئ الأخلاقية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من مواجهة منافسيها لاعتمادها على الصدق والصراحة والوضوح في التعامل.
- 5- بقاء ونمو البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: إن المبادئ الأخلاقية الصحيحة هي الباقية، ولذا فهي تساهم في بقاء ونمو تلك البنوك والمؤسسات وتحقق لها الريادة المطلوبة في الأسواق.

تمثل الأسس الأخلاقية مطلباً أساسياً لتستقيم حياة الأفراد والمنظمات والمجتمعات، ولذا تسعى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تبنيها والالتزام بها، مهما اختلفت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتشير الأسس الأخلاقية للتسويق في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى: تلك المبادئ والأصول التي يجب أن تلتزم بها تلك البنوك والمؤسسات عند تسويق منتجاتها حتى تصل للعملاء وتحقق لهم وللمجتمع الأهداف المنشودة، تلك التي تؤدي لرفع مستوى معيشة المجتمع وتحقق رضا العميل.

تمثل الأسس الأخلاقية مطلباً أساسياً لتستقيم حياة الأفراد والمنظمات والمجتمعات، ولذا تسعى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تبنيها والالتزام بها، مهما اختلفت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشير الأسس الأخلاقية للتسويق في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى: تلك المبادئ والأصول التي يجب أن تلتزم بها تلك البنوك والمؤسسات عند تسويق منتجاتها حتى تصل للعملاء وتحقق لهم وللمجتمع الأهداف المنشودة، تلك التي تؤدي لرفع مستوى معيشة المجتمع وتحقق رضا العميل.

إن الأسس الأخلاقية هي ذلك الإطار المنظم الذي يوضح الالتزامات الأخلاقية الواجب على البنك والمؤسسة المالية الإسلامية اتباعها والتي يمكن استنباطها من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وتطبيقات الخلفاء والسلف، وكذلك الجماعات المؤثرة (مثل جماعات حماية حقوق العملاء)، والقوانين والتشريعات الحكومية، هذا

الفرق بينها وبين المنتجات المماثلة في المصرفية التقليدية.

الأمر إذن يتطلب التزام المسوق بأسلوب بيع يتوافق تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لا تطفئ أهداف العملية التسويقية على الالتزام بأحكام الشريعة لكون ذلك سيفقد المصادقية والثقة بالمنتجات الإسلامية، فالقدوة الحسنة في تسويق المنتجات الإسلامية أمر مطلوب تضادياً للوقوع في بيع المحذور أو المحرم، وبالتالي تنتهي العملية التسويقية بأن تصبح نوعاً من أنواع التضليل وخداع العميل الذي ترفضه الشريعة الإسلامية، لقوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ بَاعَ عَيْبًا لَمْ يَبَيِّنْهُ، لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ، وَلَمْ تَزَلْ الْمَلَأَةُ تَلْعَنُهُ" - رواه ابن ماجه.

ومن هذا المنطلق فإن تسويق المنتجات الإسلامية، يتطلب إضافة إلى المعرفة بالنواحي الفنية للمنتج، المصادقية وإيضاح إيجابيات وسلبيات المنتج المبيع، والتأكد من الالتزام بالجوانب الشرعية.

- تحقيق الأرباح المناسبة وعدم المبالغة فيها .
- تحري العدالة عند تحديد التكاليف والأعباء .
- النهي عن التعامل بالربا في المعاملات أو كل ما يُثير الشبهة في المعاملات.
- المنافسة الخيرة البناءة.

(٣) المبادئ الأخلاقية المرتبطة بالتوزيع:

- النهي عن النقل والتخزين المرتبط بسلع محرمة.
- النهي عن التخزين المسبب للاحتكار.
- السماح وعدالة التوزيع.

(٤) المبادئ الأخلاقية المرتبطة بالترويج:

- الالتزام بنشر البيانات والمعلومات الصحيحة والمصادقة.
- النهي عن الكذب والغش والخداع والتضليل.
- النهي عن استخدام وسائل تنشيط مبيعات مخالفة ومضرة.
- إقامة علاقات وطيدة مع العملاء والجمهور.
- دراسة شكاوي العملاء والسعي لدراستها وتحليلها وعلاجها.
- النصح والإرشاد للاستخدام الصحيح للمنتجات.

خلاصة وتوصيات

والخلاصة أن المدخل المقترح للأسس الأخلاقية للتسويق في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يجب أن يبنى على القيم والمعتقدات الإسلامية، ويأخذ في الاعتبار قيم المجتمع وتقاليد وأعرافه وأفكار رواده وفلاسفته ومحاولة تسخيرها وربطها بكافة المجالات التسويقية.

هذا إلى جانب، محاول صياغة دستور أخلاقي للتعامل التسويقي يوضح القواعد والمبادئ والقوانين واللوائح الحاكمة للسلوك الأخلاقي للأنشطة التسويقية بشكل مفصل ومفهوم للجميع. ويتطلب ذلك دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات البيئية، ومراعاة القواعد والمبادئ والمثاليات الأخلاقية السائدة في المجتمع.

كما يستلزم ضرورة التدريب والتثقيف الأخلاقي للعاملين في المجالات التسويقية؛ بحيث يتم تدعيم عمليات التثقيف الأخلاقي للأفراد من خلال البرامج والندوات واللقاءات المتصلة بتأييد السلوكيات الأخلاقية.

وبالمقارنة مع تسويق المنتجات في المصرفية التقليدية، فإن الوضع يُعد أكثر تعقيداً وصعوبة فيما يتعلق بتسويق المنتجات الإسلامية لأسباب كثيرة من بينها على سبيل المثال لا الحصر، ضرورة معرفة المسوق لطبيعة المنتجات الإسلامية وأوجه

٧- مراعاة مشاعر وأحاسيس العملاء والحرص على عدم التعرض لها بالسخرية أو التجريح.

٨- التعامل الأخلاقي بصدد المنافسين، فلا يجب تجريحهم أو محاولة كسب العملاء من خلال التشكيك في منتجاتهم والتعامل معهم.

٩- تنمية الأخلاقيات بصورة مستمرة من خلال التدريب والتثقيف الأخلاقي للعاملين في كافة الأنشطة التسويقية.

١٠- عدم استغلال حاجة العملاء وفرض المنتجات أو الأسعار عليهم.

١١- ضرورة المحافظة على البيئة من التلوث.

الإطار الأخلاقي للتسويق في الفكر الإسلامي:

يهتم الفكر الإسلامي بتحقيق المنافع المادية والمعنوية لجميع الفئات ذات الاهتمام في عمليات التبادل فالبُنىوك والمؤسسات المالية الإسلامية تبحث تحقيق أهدافها التنموية بجانب البقاء والربح، وهذا حقها ما دام عادلاً ومعقولاً، والعاملون يبحثون عن الأجر العادل وجو العمل المناسب واشباع الحاجات الاجتماعية والتقدير والمكانة، والعملاء يبحثون عن المنتجات والخدمات المصرفية التي تشبع احتياجاتهم المالية والمصرفية الإستثمارية وتحقق لهم المنافع المادية والمعنوية، كذلك فالمجتمع بصفة عامة يسمو إلى النمو والتطور والتكافل بين أفرادها. ولقد وضع الإسلام إطاراً أخلاقياً واضحاً لعمليات التجارة والتبادل، ويتمثل هذا الإطار المتكامل في العديد من الأبعاد الأخلاقية من بينها:

(١) المبادئ الأخلاقية المرتبطة بالمنتجات:

- الاهتمام بالتصميم الجيد للمنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وتيسير آلية تقديمها للعملاء.
- الحرية المعاملات للأفراد بمراعاة مصلحة المجتمع، فالأصل في المعاملات الإباحة.
- توفير المنتجات والخدمات المالية والمصرفية في الوقت المناسب للعملاء.
- الالتزام بالأمانة والسماحة .
- النهي عن تداول المنتجات والخدمات المحرمة والضارة بالمجتمع.
- النهي عن بيع المنتجات قبل حيازتها، وممارسة الأنشطة المصرفية والاستثمارية والتجارية كما تقتضي مبادئ الشريعة الإسلامية.
- النهي عن الغش في خصائص ومواصفات وعقود المنتجات والخدمات المالية والمصرفية.
- الحرص على تحقيق المنافع المادية والمعنوية.

(٢) المبادئ الأخلاقية المرتبطة بالتسعير:

- الامتناع تماماً عن العمليات التي تؤدي للاحتكار والاستغلال.

تنمية الإنتاج والاستثمار في ضوء القرآن والسنة



محمد إدريس الطيحي - جامعة العلوم الإسلامية

أن نهتدي بما احتواه القرآن والسنة النبوية عن تنمية الإنتاج، وأوجه الاستثمار لنقيس به أعمالنا لتعرف مواقع التقدم أو التخلف وأسبابه.. وما هو مدى تحقيق المسلمين لقول الله: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ. وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ) آل عمران: ١١٠.

ولما كان هذا الموضوع بالذات هو مشكلة المسلمين في حاضرهم والراهن ومستقبلهم المجهول بالنسبة للأفراد والمجتمعات محلياً وعالمياً، لذا وجب علينا التركيز لتوضيح النمط الذي حدده القرآن والسنة النبوية، خاصة بعد واقع تخبط الشعوب الإسلامية باتباعها أنظمة من دول تدعي التقدم في ظل مسميات نظام رأسمالي وآخر اشتراكي أو شيوعي، فتاهت وتخبطت في واقعها لأنها مجهولة الهوية عن تركيبة معتقداتنا فوقع التخلف فينا والإسلام بريء منه. إذ كيف تكون شعباً إسلامية تكويناً وإدراكاً ثم تتبع تكويناً مخالفاً وإدراكاً مخالفاً ثم لا يلحقنا تخلف؟.

حضارة إسلامية قياساً القرآن الكريم

وستسرد نموذجاً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المرشدة لجوانب التنمية الإنتاجية والاستثمار لو قسنا بها ما يقوم به بعض أبناء الأمم الإسلامية لاتضح لنا انعدام العقيدة الإسلامية في سلوكياتهم، وطبقوا في غفلة من العقول نظريات انقادت لها الشعوب مستسلمة بحجة التطور فأصبحت متخلفة بعد أن كانت بغداد والقاهرة والأندلس ودمشق وقرطبة وسمرقند منارات الحضارة الإسلامية ومركزاً للتقدم العلمي. وقد ازدهرت تلك الحضارات على فترات متقطعة من التاريخ لكن ظل يحكمها قانون سلوكي موحد، إذ ازدهرت بالنهضة الإيمانية وخبت حين طغت الشهوات المادية. وفي ذلك يقول المستشرق الإيطالي (ليبرتيني) في كتابه: (الإسلام في أمجاده): (أنني أكاد أعتبر أقطاب الأندلس وجزيرة العرب عندما أضاء سناء الحضارة بفضل جهادهم والعلم المنتشر في ربوعهم، أكبر أعداء العالم، لأنهم لم يكتفوا بإفناء بعضهم بعضاً بل

قال الله تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ. وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) البقرة: ٢٩-٣٠.

هذه بداية قصة الإنسان... هو قول الله: خلق لكم أي: من أجلكم، وقوله: (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) أي: قوماً يخلف بعضهم بعضاً قرناً بعد قرن، وجيلاً بعد جيل، وأن الله جعل ما في الأرض والسموات وما بينهما منعماً به عليهم ومسخرًا لهم (وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) الجاثية: ١٣.

فلم يخلق شيئاً عبثاً، فلا بد له من منفعة لا يصح رجوعها إلى الله لاستغناؤه بذاته، فهي راجعة إلى البشر ليخبروا بذلك.

ولقد تضمن القرآن الإشارة إلى كل الثروات في كل الكون الذي خلقه الله، وما جعله الله للإنسان من إمكانيات الانتفاع بما منحهم من قدرات عقلية وفكرية وجسدية ليعمل بها في هذه الثروات للانتفاع متعاونون ومتكافلون، وهذا التعاون يربط مصالح الفرد بمصالح الجماعة، وإن اختصاص الفرد لهذه الثروات بالملكية رهين بجهد، ومكلف من الله تكليفاً شخصياً ومسؤول بصفته عن أمور الدنيا بالسلوك الديني (كُلْ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةً).

ولقد وضع القرآن والسنة للإنسان القواعد العامة للملكية والتصرف ليحقق الإنتاج وتنميته وقواعد التصرف والملكية ومنع الاغتصاب والسرقة، وعلم كيفية التعامل والتجارة وشؤون المحاسبة، والأجور والإدارة.... الخ.

وفي الواقع: فإنه نتيجة لأعمال أفراد الشعوب بقدراتها العقلية والفكرية والجسدية، وسلوكياتهم العامة في مختلف المجالات يقاس مقدار تحضرها أو تخلفها وارتفاع مستواها أو انخفاضه عن الحياة الالائقة للبشر، فلذا كان علينا



رقم الآية	النص	بعض ما تدل عليه الآية
٣	(خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ)	الطبيعة
٤	(خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ)	الثروة البشرية
٥	(وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ)	الثروة الحيوانية
٦	(وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ)	النقل والمواصلات
٧	(وَتَحْمِلُ أَوْحَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْفِئَةِ إِلَّا يَشْقَى الْإِنْسَانُ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَوْوَفٌ رَحِيمٌ)	البرية
٨	(وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ)	وسائل المواصلات
٩	(وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَانِبٌ لَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ)	الاقتصاد من الدين
١٠	(هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ)	الثروة المائية
١١	(يُنَبِّتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)	الثروة الزراعية
١٢	(وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجْمُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)	الطاقة الشمسية والفلك
١٣	(وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ)	الثروة المعدنية
١٤	(وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حُلِيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَازٍ فِيهِ وَتَلْتَبَتُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)	الثروة السمكية والمعدنية والنقل البحري والتجارة
١٥	(وَأَفْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تُمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسَبِيلًا لَعَلَّكُمْ تُهْتَدُونَ)	الجبال والطرق النهرية والبرية
١٦	(وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ)	الثروة العلمية الفلكية
١٧	(أَقَمْنِ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ)	الله هو الخالق لكل شيء
١٨	(وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ)	نعم الله لا تحصى كثرة ومنها المواد الطبيعية
٦٥	(وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ)	مصادر المياه والمحافظة على خصوبة الأرض واستصلاحها
٦٦	(وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ)	صناعة الألبان في أجسام الأنعام
٦٧	(وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)	الصناعات الغذائية المحفوظة والتي علمها الله للإنسان
٦٨	(وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ)	إنتاج العسل والأدوية سنة
٦٩	(كَمْ كَلْبٍ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلَالًا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)	التعمير وتأثير السكن
٨٠	(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَاهِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ)	صناعة المظلات وتوفير الحصون وصناعة الملابس ودروع الحرب
٨١	(وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ)	

تعدوا ذلك إلي وأد ألع حضارة أوجدها إنسان على وجه الأرض، وكانت لم تزل تترعرع في أحضان النهضة الإسلامية الخارقة. فلو ارتاح لها أربابها والعاملون على إشعال قبسها الوضاء الباهر أن تمشي في سبيلها إلى التكامل لما بقي على الأرض إلا كل عربي أو مستعرب، ولما كان غير الإسلام ديناً). ببساطة تساوينا في الأسلوب فسبقونا بمؤامراتهم، فتخلت عنا هداية السماء فسرقوا ثرواتنا وما زالوا يسرقونها حتى اليوم. وسرقوا تراثنا العلمي واستسلمنا لمشيئنا بهم وأصابنا الوهن وتسابقنا على الرزق وناسين الرزاق.

قال الله سبحانه وتعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ).

أي: جعل لكم الأرض ساكنة لا تميد بما عليها من الجبال، وأنبع فيها العيون، وسلك فيها السبل، وهياً فيها من المنافع ومواقع الزروع والثمار، فساهروا حيث شئتم من أقطارها وترددوا في أقاليمها وأرجائها في أنواع المكاسب والتجارات وأن سعيكم لا يجدي عليكم شيئاً إلا أن ييسره الله لكم، والسعي لا ينال في التوكل على الله.

وتأسيساً على نظام وسنة الحياة من السعي للإنتاج وما يتلوه من الرزق والثمرات، فخطب سبحانه وتعالى العقول: (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ * مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) الدخان: ٣٨-٣٩.

إذن السماوات والأرض وليلها ونهارها وما أنزل الله من السماء من ماء، والأرض وما حملته من جبال ومحيطات وأنهار، ومكوناتها، واختصاص أولي الأبواب بما يعني التخطيط والتنظيم وهما أساس العلم، فإن هذا من عناصر الإنتاج.

ولقد فصلت سورة (النحل) الثروات التي وهبها الله للإنسان ومفتاح الأعمال المثمرة والتي منها ما يلي:



تعريف الثروة في الاقتصاد الإسلامي

هي كل مال نافع لا ضرر في استعماله آل إلى مالكه بالطريقة المشروعة دينياً وبنص الكتب السماوية ومصدرها ما هيأه الله في الأرض والسماء وما بينهما إلا ما حرّم الله بنص القرآن والسنة النبوية. ومن ثم تُعد الخمر والمخدرات والرّبا وما أخذ بالسرقه والاغتصاب ليست بثروة لضررها.

أما في الاقتصاد الرأسمالي فهي الأموال الاقتصادية التي تنضوي تحت شروط ثلاثة:

- المنفعة.
- الندرة.
- التبادل.

أ. المنفعة: هي صلاحية المال وقدرته على إشباع الحاجة. والحاجة عندهم هي إحساس داخلي يؤدي إلى الألم والضيق ما لم يتم إشباعها ولا يلزم أن تتفق مع الدين والخلق، وأن المال الاقتصادي اللازم لإشباعها محايد، ولذا كانت الخمر والمخدرات والخنازير عندهم ثروة.

وحاجة الإنسان للأموال لا حدود لها، وتزداد كلما تقدم إنتاجه، ومنها الضروري ومنها الكمالي، وقد يتحول الكمالي إلى ضروري بالتقدم والرفاهية.

ب. أما الندرة: فتكون الكمية المتاحة من الأموال أقل من الحاجة إليها وبذا يتحدد ثمن لندرتها ومنفعتاتها.

ج. أما التبادل: فالحاجة إلى الأموال تخلق الطلب عليها وتظل كذلك مادام أنها نادرة ونافعة ويتحدد سعرها بأسواق بفعل العرض والطلب، وهذا يعني أن تكون الأموال قابلة للتداول لكي تكون ثروة. ويرفض الإسلام شرط الندرة وشروط التبادل في المال ليكون ثروة؛ لأن من الأموال وغيرها ما يمثل ثروة رغم كثرتها واستحالة تبادلها وأمثلة ذلك:

- الإنسان بإيمانه وعمله وعلمه ومواهبه ومهارته وفنه أكبر ثروة بشرية وإن استحالت تبادل هذه الصفات وتقدير ثمن لها في الميزانيات في حاضرنّا. (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) الإسراء: ٧٠.

- وأن الجبال والأنهار والغابات وإن لم تكن ثروة فردية إلا أنها ثروة قومية رغم كثرتها وتعذر تداولها وتقدير ثمن لها.

- والبحار والمحيطات وإن لم تكن ثروة فردية أو محلية إلا أنها عالمية لا تتداول ولا تقدر بثمن والماء والهواء وحرارة الشمس ثروة لكل من ينتفع بها في

زيادة الإنتاج وفي توليد الطاقة وإنشاء المحطات النووية وغيرها.

- والشهرة في تخصص معين والاحتياجات السرية ثروة.

- والحكم العادل والقانون العادل واستتباب الأمن والنظام والعلوم والفنون التكنولوجية والدواء والعلاج والمياه الصالحة للشرب والكهرباء كل ذلك يمثل ثروة مهما زادت كميتها لمنفعتاتها في نمو الحياة الاجتماعية.

إذن عندما جعل الله الأرض ذلواً من أجل الإنسان، فيجب ألا تمر هذه الإشارة بغير تبصرة لأبعاد بغير حدود للأرزاق والمياه. وذلك رداً على الذين يثيرون في المحافل والمؤتمرات العالمية التخوف من المجاعة والجفاف حتى ينفوا عن أنفسهم جريمة التسبب العمد في إحداث المجاعة والزعم بنقص المياه كأنهم هم المسيطرون. وليس هذا بعجيب على من يريدون الاستئثار لأنفسهم بالمنفعة على أنقاض الآخرين. ولكن العجب كل العجب كيف ينساق المسلمون لهذه الأفكار وعندهم كتاب الله الذي يقول: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)، فجوف الأرض يحتوي طبقات من المعادن المختلفة، ومياه جوفية، وغازات طبيعية وبتترول كما أنها تدور

حول الشمس تستمد منها الطاقة والحرارة. وهي محاطة بغلاف هوائي يبلغ ضغطه ١٥ رطل على كل بوصة مما يؤكد استقرار كل شيء على الأرض. ومن آياته أن يُرسل الرياح مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) الروم: ٤٦. ويعتبر الهواء قمة الضروريات للإنسان والحيوان والنبات ولا يستطيع إنسان أن يعيش دقائق بدون الهواء قمة الضروريات للإنسان والحيوان والنبات ولا يستطيع إنسان أن يعيش دقائق بدون الهواء والماء قد جعل الله منه كل شيء حي (وهو الذي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ) الشورى: ٢٨.

أليس هذا كله بثروات من أهم الضروريات في مواطن الإنتاج لأجل البشرية، والماء بتحوله إلى بخار يصبح مصدر طاقة لتشغيل الآلات فيمكن إنتاج المصنوعات، كما أن مجاري المياه من أنهار ومحيطات وبحيرات تمكن الإنسان من قطع المسافات في أقصر الأوقات بأقل النفقات.

ولما كان الإنسان هو محور كل هذه النعم لتكون الدنيا معبر للحياة الحقيقية في الآخرة، إذن فقد كفل للإنسان بعد أن استخلفه في الأرض الوسائل ورسم له الحدود التي يعمل بها في هذه الثروات.

رواد التأمين التكافلي الإسلامي .. في العالم ..



شركة التأمين الإسلامية المحدودة
ISLAMIC INSURANCE COMPANY LTD.



السودان - الخرطوم - شارع علي عبد اللطيف - برج شركة التأمين الإسلامية
ص.ب : ٢٧٧٦ هاتف : ٨٣٧٨١٥٥٦ - ٨٣٧٧١٧٥١ - ٨٣٧٧٠٥٠٧ فاكس : ٨٣٧٧٨٩٥٩

أمن المعاملات والمعلومات المصرفية الإلكترونية والمعاملات بين الشركاء التجاريين باستخدام شبكة الإنترنت



بقلم : د. صلاح الدين محمد علي عبد الحميد
باحث في التقنية المصرفية وأستاذ مشارك بجامعة افريقيا العالمية

مقدمة :

لقد حدث التماس- وبدأت النخب المصرفية تحاول إعادة ترتيب مصارفها التي تحمل التضاد لهذه المتغيرات بحكم تكوينها. وعلى النخب في مجالس الإدارات قياس الوعي في عقل موظفيها ومدي ثقتهم بهذا الأسلوب الجديد. وكسر حلقات البيروقراطية الموهلة في الندم في عقول إدارات الفروع.

أولاً: أمن المعاملات والمعلومات المصرفية الإلكترونية

الحقيقة الأولى في حقل تحديات أمن المعاملات المصرفية أن أمن البنوك الالكترونية وكذا التجارة الالكترونية جزء رئيس من أمن المعلومات (Security IT) ونظم التقنية العالية عموماً، وتشير حصيلة دراسات أمن المعلومات وما شهد هذا الحقل من تطورات على مدى الثلاثين عاماً المنصرمة أن مستويات ومتطلبات الأمن الرئيسية في بيئة تقنية المعلومات تتمثل فيما يلي:

الوعي بمسائل الأمن لكافة مستويات الأداء الوظيفي، الحماية المادية للتجهيزات التقنية، الحماية الأدائية (استراتيجيات رقابة العمل والموظفين) الحماية التقنية الداخلية، والحماية التقنية من المخاطر الخارجية.

أما القاعدة الأولى في حقل أمن المعلومات فهي أن الأمن الفاعل هو المرتكز على الاحتياجات المدروسة التي تضمن الملائمة والموازنة بين محل الحماية ومصدر الخطر ونطاق الحماية وأداء النظام والكلفة، وبالتالي فإن استراتيجيات وبرامج أمن المعلومات تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى تبعاً لطبيعة البناء التقني للنظام محل الحماية وتبعاً للمعلومات محل الحماية وتبعاً للآليات التقنية للعمليات محل الحماية، إلى جانب عناصر تكامل الأداء وأثر وسائل الأمن عليه وعناصر الكلفة المالية وغيرها أما القاعدة الثانية فهي أن الحماية التقنية وسيلة وقاية ودفاع، وفي حالات معينة وسيلة هجوم.

لقد أصبحت المعلومات القوة الدافعة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والحياة السياسية على المستوى العالمي، ولا توجد فرصة جيدة أمام الدول للتقدم في هذا العصر بدون الاندماج في ثورة المعلومات. إن الفرق بين الذين (يملكون) والذين (لا يملكون) المعلومات يزداد باضطراد، سواء بين الدول بعضها البعض أو في داخل الدولة الواحدة، وإنه من الضروري أن يتم استيعاب العديد من الأمور في عمليات إدخال تقنية المعلومات في الدول النامية والتعامل مع الشئون الأساسية أولاً بأول لتلبية احتياجات الأفراد رجالاً ونساءً.

ولمواكبة هذه التطورات الحديثة في العمل المصرفي تسعى الدول إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ويزيد استخدام التكنولوجيا من سرعة التسويات وزيادة الشفافية ويسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فوراً مما يزيد ثقة المستثمرين بالمصارف. كذلك فإن استخدام التقنيات الحديثة يمكن المصارف من التوسع وتنويع الخدمات التي تقدمها لعملائها ويساهم بالتالي في رفع كفاءة الوساطة المالية وزيادة كفاءة أنظمة المدفوعات.

على القائمين على المصرف أن يسألوا ماذا يريدون من المعلوماتية؟ وما المشاكل التي يحتاجون إلى حلها؟ وما هي طموحاتهم، وما الوقت المناسب لاستخدام هذا التحديث، وكيف يحصلون عليه، ومن أية جهة. وهل يدخلونها مرة واحدة؟

إن دخول الحاسوب إلى العمل المصرفي يعني تغيير العديد من القواعد السائدة لكي ينتقل من الكتابة على الورق وملء العشرات من الدوايب ومئات الفيايلات التي تحتشد وتكبر يوماً بعد يوم. إنها عقبة جديدة بين التكنولوجيا والمجتمع المصرفي، إن جاز التعبير.

ولا تتكامل حلقات الحماية دون الحماية القانونية عبر النصوص القانونية التي تحمي من إساءة استخدام الحواسيب والشبكات فيما يعرف بجرائم الكمبيوتر والانترنت والاتصالات والجرائم المالية الالكترونية التي تناولناها فيما تقدم، وبالتالي تتكامل تشريعات البنوك والتجارة الالكترونية مع النصوص القانونية لحماية المعلومات، وبدونها يظل جسم الحماية بجناح واحد.

وإذا أردنا الوقوف في حدود مساحة العرض المتاحة على ملخص الاتجاهات الأمنية في حقل حماية البيانات في البيئة المصرفية، والتي تتخذ أهمية بالغة بالنسبة للبنوك التي تمثل بياناتها في الحقيقة أموالاً رقمية وتمثل حقوقاً مالية وعناصر رئيسة في الائتمان، نجد أن المطلوب هو وضع إستراتيجية شاملة لأمن المعلومات تتناول نظام البنك وموقعه الافتراضي وتتناول نظم الحماية الداخلية من أنشطة إساءة الاستخدام التي قد يمارسها الموظفون المعنيون داخل المنشأة وتحديد الجهات المعنية بالوصول إلى نظم التحكم والمعالجة والمبرمجين، إلى جانب إستراتيجية الحماية من الاختراقات الداخلية، وهذه الاستراتيجيات يجب أن تمتد إلى عميل البنك لا للبنك وحده، حتى نضمن نشاطاً واعياً للتعامل مع المعلومات وتقدير أهميتها، ولكل إستراتيجية أركانها ومتطلباتها ومخرجاتها، وتقييم كفاءة الإستراتيجية يقوم على مدي قدرتها على توفير مظلة أمن شاملة لنظام البنك والعميل والنظم المرتبطة بهما.

تقوم إستراتيجية حماية البيانات في البيئة المصرفية على أن أول الخطوات لمستخدمي التقنية (سواء البنك كمستخدم أم زبائنه الذين يستخدمون التقنية للتوصل إلى موقعه الالكتروني) تحصين النظام داخلياً (الحاسوب الشخصي أو محطة العمل)، ويتم ذلك بإغلاق الثغرات الموجودة في النظام إذ لكل نظام ثغراته، فمثلاً يوجد في نظام ويندوز الشائع خيار مشاركة في الملفات والطباعة (File and Print Sharing) الموجود في لوحة التحكم ضمن أيقونة الشبكة في الملفات والطباعة (Network) فهذا الخيار إذا بقي مفعلاً أثناء الاتصال بالشبكة خاصة لمستخدمي وصلات الموديم الكيبلي يسمح لأي مستخدم ضمن الشبكة يتصل بالنطاق ذاته أن ينقر على أيقونة جوار شبكة الاتصال (Neighborhood Network) فتظهر له سواقات جهاز المستخدم ويتمكن من التعامل معها ومع الملفات الموجودة عليها. وكذلك إلغاء خدمة عميل الشبكة (كما في عميل شبكة مايكروسوفت إن لم يكن المستخدم مرتبطاً بشبكة محلية عبر مزود NT) وإلغاء جميع الخيارات التي تسمح باستعمال بروتوكول (Net Bios) من خصائص جوار الشبكة إذا كان المستخدم لا يعتمد عليه لأنه يسمح بالمشاركة بالملفات عبر المنافذ (137-139) في النظام ويعد أكثر البروتوكولات المستغلة في الاختراق حسب تحليل حالات الاختراق التي قام بها مركز الرصد والاختراق لحوادث الانترنت. وأيضاً التأكد من تحديث الأنظمة المستخدمة ومتابعة ما الرصد والاختراق لحوادث الانترنت. وأيضاً التأكد من تحديث الأنظمة المستخدمة، ويمكن ذلك عبر مواقع الشكاك المعنية على الانترنت.

(مثل موقع مايكروسوفت، وموقع نت سكيب) وغيرها إلى جانب تعديل إعدادات المصفحات أثناء زيارة الموقع غير الآمنة. وتختلف الإعدادات باختلاف المتصفح، لكن الغرض الرئيس من هذه الخطوة إلغاء استقبال برمجيات جافا وأكتيف (Active X) أو إلغاء استقبال وإنشاء ملفات (Cookies) التي يمكن أن تتضمن معلومات عن كلمات السر أو غيرها مما يتم تبادلها مع الموقع الزائر. ومتابعة المواقع التي تكشف عن ثغرات البرمجيات وأنظمة التشغيل وتعالج المشاكل الأمنية مثل (<http://microsoft.com/security>) و (<http://www.securityfocus.com>) و (<http://rootshell.com>)

واستخدام البرامج المضادة للفيروسات مع دوام تطويرها وتشغيل برنامجين معاً إذا كان النظام يسمح بذلك دون مغالاة في إجراءات الحماية، وإجراء عملية المسح التلقائي عند تشغيل الجهاز وتشغيل أي قرص، والتشيك الدوري على عمل برنامج مضاد للفيروسات وإصلاح الأعطال والأخطاء. والحذر من برامج الدردشة والتخاطب مثل (ICQ) باعتبارها تظل عاملة طيلة فترة عمل الجهاز، ويتعين إلغاء عملها عند الانتهاء من استخدامها ومراعاة محاذير الاستخدام، وعدم تشغيل برامج غير معروفة المصدر والغرض مما يرد ضمن البريد الالكتروني أو مواقع الانترنت لاحتمال أن تتضمن أبواب خلفية (Back Doors) تسهل الاختراق. واستخدام الجدران النارية أو البرامج الشبيهة دون مغالاة بإجراءات الأمن لتأثير ذلك على الأداء، والأهم اختيار البرامج الناجعة والمجربة، لأن بعض برامج الأمن تعد وسيلة لأضعاف الأمن وتسهيل الاختراق.

أما إذا كان المستخدم أو الشخص مسئولاً عن أمن الشبكة فقد يلجأ إلى استخدام برامج التحري الشخصية واستخدام أنظمة التحري مثل نظام (Net Prowler) من شركة (Axent) وعنوانها (www.axent.com) ونظام (Kane Security Monitor) من شركة (Intrusion Detection) وعنوانها (www.intrusion.com)، أو استخدام الحلول البديلة للجدران النارية عند القناعة بعدم فعاليتها، المستخدم (IP)، وكذلك الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) التي تعتبر شبكة الانترنت شبكة عامة وتقوم بتوثيق وتشفير البيانات قبل تبادلها، أو استخدام نظم التشفير، مع مراعاة المشكلات القانونية المتصلة بها وقيود التصدير، والتشفير عنوان وسائل أمن التقنية في الوقت الحاضر.

إن أهم استراتيجيات أمن المعلومات توفير الكفاءات التقنية القادرة على كشف وملاحقة الاختراقات وضمان وجود فريق تدخل سريع يدرك جيداً ما يقوم به لأن أهم الاختراقات في حقل الكمبيوتر ألفت أدلتها لخطأ في عملية التعامل التقني مع النظام. ومن جديد تظل الحماية القانونية غير ذات موضوع إذا لم تتوفر نصوص الحماية الجنائية التي تخلق مشروعية ملاحقة أفعال الاعتداء الداخلية والخارجية على نظم الكمبيوتر وقواعد البيانات.



ثانياً: العمليات المصرفية الإلكترونية والإطار الإشرافي

وفي ضوء التطور التقني المتسارع في تقنية المعلومات والاتصالات (Information and Communication Technology ICT) في الآونة الأخيرة، وتأثيرها على شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا سيما في مجال الصناعة المصرفية، شهدت السنوات الأخيرة تقدماً ملموساً في مجال الصيرفة الإلكترونية (Electronic Banking)، حيث انتشرت ثقافة الصيرفة الإلكترونية عبر أجهزة الهاتف والهاتف النقال وشبكة الانترنت وأجهزة الصراف الآلي. وانتشر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقات المغنطة والبطاقات الذكية وغيرها، وعلى الرغم من أهمية وفائدة هذا التطور السريع في المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية. إلا أن ذلك ينطوي على العديد من المخاطر التي يجب على المصارف التحوط لها، كما يفرض تحديات جديدة أمام السلطات الإشرافية والرقابية.

ويتفق المصرفيون والمشرفون على المصارف، بصفة عامة، على أن الأسس والمبادئ الإشرافية التي تطبق على العمليات المصرفية التقليدية، قابلة أيضاً للتطبيق على العمليات المصرفية الإلكترونية. غير أن التغير السريع في التقنيات المستخدمة وتزايد الاعتماد على مورد التكنولوجيا ومقدمي الخدمات، قد يؤدي إلى تغير أو تضخيم للمخاطر المصرفية التقليدية، الأمر الذي يتطلب وجود توجيهاً استرشادية إضافية من قبل السلطات الإشرافية، وذلك لارتفاعه بالآليات إدارة المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية الإلكترونية.

ثالثاً: المعاملات الإلكترونية بين الشركاء التجاريين باستخدام شبكة الانترنت:

1. مع التطور الهائل الذي شهده استخدام شبكة الانترنت في العالم مما جعلها تتحول لتكون أكبر شبكة لتلقي وتبادل المعلومات في العالم حيث يرتبط عليها الآن أكثر من 140 مليون مستخدم يمثلون تقريباً الغالبية العظمى من حجم المعاملات التجارية في العالم سواء كان بين الشركات بعضها وبعض أو بين الشركات والأفراد (المستهلكين) فقد كان من الطبيعي أن يحدث تحول في أساليب التعامل بين الشركات وانتقال تدريجي من النظم المغلقة والشبكات الخاصة إلى هذه الشبكة العامة.

2. بالفعل فقد بدأ العديد من الشركات ومؤسسات الأعمال في التحول إلى استخدام الانترنت في إجراء بعض المعاملات ذات الطبيعة العامة وذلك

نظراً للظروف الخاصة بتأمين وسرية المعاملات على الانترنت ومع التطور في إجراءات تأمين وسرية شبكة الانترنت بدأت حركة التحول تزداد بصورة جعلت من الانترنت أكبر سوق للمعاملات التجارية بين الشركاء التجاريين.

3. بدأ استخدام الانترنت كوسيط لنقل وسائل التبادل الإلكتروني للوثائق (EDI) في عام (1995م) عندما قامت معامل لورانس ليفرمور وبريمونيز (Lawrance Livermore Labs and Premenos) بإرسال رسائل التبادل الإلكتروني (EDI) بعد تشفيرها وذلك كملف مرافق (Attached File) مع رسائل البريد الإلكتروني على الشبكة وذلك باستخدام أحد أشكال ملفات التراسل (مايم MIME).

4. تم تطوير النظام القياسي في الانترنت (RFC 176) ليحقق للملفات التراسل من نوع (MIME) إمكانية تضمينية رسائل التبادل الإلكتروني للوثائق، كما تم تحديد عدد من الرسائل في النظام المعياري يتضمن الرسائل بأشكالها المحددة في كل من النظم المعيارية للتبادل الإلكتروني للوثائق (EDIFACT CX12) وذلك بالإضافة إلى إمكانية نوع إضافي يحقق للمستخدمين الاتفاق على ما يتضمنه من رسائل (User Defined Format).

5. يقسم إجراء المعاملات الإلكترونية على شبكة الانترنت إلى نوعين أساسيين هما:

أ. التبادل الإلكتروني للوثائق من خلال استخدام البريد الإلكتروني (Email) وبروتوكول تبادل الملفات (FTP)،

وفيها يتم إجراء كافة العمليات على النظم التقليدية ويتم تكوين الوثائق الإلكترونية المطلوب إرسالها ويتم أيضاً تشفيرها ثم يتم إرسالها إلى الشركة / الشركات المرسل إليها عن طريق رسالة بريد إلكتروني على شبكة الانترنت يرفق بها ملف يتضمن الوثائق الإلكترونية.

ب. تبادل الوثائق إلكترونياً من خلال مقر المعلومات الخاص بالشركة (EDI Over the Web)،

وفي هذه الحالة يكون مقر معلومات الشركة برامج خاصة تقوم بإنشاء رسائل التبادل الإلكتروني للوثائق ويتم تشفيرها باستخدام وسائل التشفير المستخدمة في الشبكة كما أوضحنا سلفاً ويتم إرسالها عبر شبكة الانترنت في صورة علاقة بين المتصفح (Browser) ومقر المعلومات (Web Server) بالأساليب العادية نفسها المستخدمة حالياً في التعامل بين مستهلك وجهة عمل.

6. يحقق الأسلوب الثاني درجة عالية من الديناميكية والتفاعلية في استخدام التبادل الإلكتروني للوثائق ويزيل التعقيدات التي ارتبطت باستخدام التبادل الإلكتروني للوثائق (EDI) في الحياة العملية.

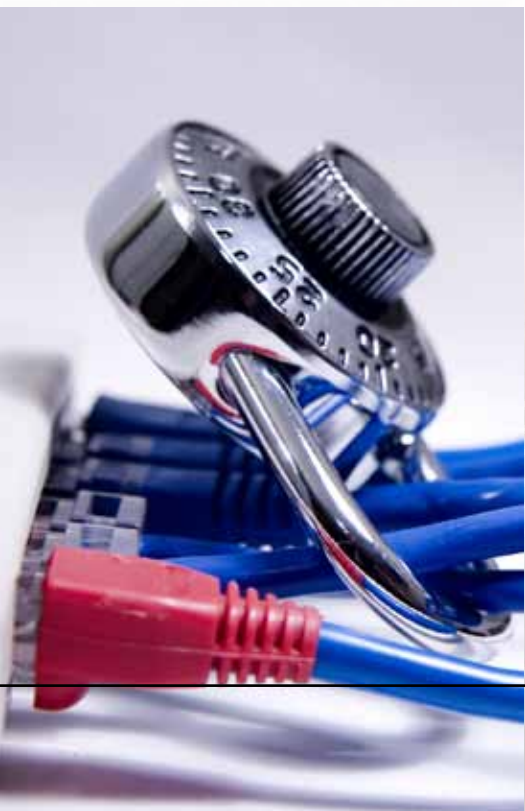
7. كان من أوائل الشركات التي قامت بالتحول إلى استخدام نظم تبادل الوثائق إلكترونياً من خلال مقر معلومات (EDI Over the Web) شركة موبيل (Mobil) حيث سمحت الشركة لموزعها الذين يبلغ عددهم حوالي (230) شركة بالدخول إلى شبكة معلوماتها الداخلية والتعرف على الأرصدة المتاحة وطلب العروض إلكترونياً.

8. بالرغم من أن المعاملات الإلكترونية بين مؤسسات الأعمال قد بدأت على الانترنت باستخدام التبادل الإلكتروني للوثائق من خلال استخدام البريد الإلكتروني وبروتوكول تبادل الملفات، إلا أن الطفرة الحقيقية قد تحققت عندما بدأ تبادل الوثائق إلكترونياً من خلال مقر معلومات الشركات (EDI Over the Web) وتدل على الإحصائيات على الآتي:

أ. النمو الهائل لنظم التبادل إلكترونياً من خلال مقر معلومات الشركات (EDI Over the Web) بحيث تكون ما يزيد عن 50% من حجم التبادل الآلي للوثائق.

ب. النمو المحدود لنظم تبادل الوثائق إلكترونياً باستخدام البريد الإلكتروني وبروتوكول تبادل الملفات (Email. FTP Based EDI).

ج. التراجع الكبير في نسبة التبادل الإلكتروني للوثائق (EDI) باستخدام شبكات القيمة المضافة (Vans).



نظم المعلومات الحاسوبية ومتطلبات بيئة العمل الحديثة



حربي مهدي إسماعيل - مركز الرؤية للتدريب الإداري

شهدت الوحدات الاقتصادية تغيرات كبيرة في العقدين الماضيين، فالتنافس العالمي المتزايد والتطورات التكنولوجية وما صاحب ذلك من ثورة معلوماتية وضع الوحدات الاقتصادية أمام تحديات تعميق التبادل بين الدول في إطار نزعت عنه قواعد الحماية، بإزالة القيود في وجه الصادرات من السلع والخدمات والرساميل. في ضوء هذا التحول تغيرت البيئة المحيطة بالوحدات الاقتصادية وأهدافها ومعايير قياس الأداء بها تغيراً كبيراً. في حين إن معايير قياس الأداء المبنية على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً لم تتغير كثيراً منذ عشرينات القرن العشرين. هذا ما جعل البعض ينتقد النظام المحاسبي التقليدي انتقاداً قاسياً مثل الحافظ الذي يصف قائمة المركز المالي بأنها لم تعد ذات فائدة كأداة لايصال المعلومات فهي لا تعدو ان تكون بقية من بقايا الماضي، تحتوي خليطاً لوجودات قِيم قسم منها بالقيمة السوقية وقسم آخر بالكلفة التاريخية أو الكلفة أو السوق أيهما أقل والحال كذلك بالنسبة للمطلوبات كونها لا تُظهر أصحاب هذه المطلوبات حسب أسبقية حقوقهم ولا تُعير اهتماماً لعنصر الوقت فيما يتعلق بقيمة النقود التي تعبر عن الموجودات والمطلوبات.

إن التقارير المعدة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بدأت تفقد ملاءمتها كأداة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقييم الأداء، فالأهداف الاستراتيجية ومن ثم معايير قياس الأداء كثيراً ما تختلف عبر الزمن في ظل ديناميكية البيئة المحاسبية مما يفرض على الإدارة أن تكون قادرة على تصميم وتعديل معايير قياس الأداء التي تلبي احتياجاتها.



مفهوم النظام المحاسبي وأهميته

تعددت التعاريف التي قدمها الباحثون لمصطلح النظام، إلا أن معظم التعاريف تندرج في إطار مفهوم الاتساق أو الانتظام. حيث عرف النظام بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة التي تعمل سوياً لإنجاز الهدف المحدد. كما عُرِف بأنه وحدة معقدة مكونة من أجزاء مختلفة تخضع أو تعمل لإنجاز خطة أو خدمة هدف مشترك..

إن نظام المعلومات المحاسبي لا يخرج عن هذا السياق العام لمفهوم النظام كمجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة التي تعمل معاً لتحقيق أهدافها. هذا ما أكدته

Wilkinson بتعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه هيكل موحد ضمن وحدة اقتصادية معينة تعمل على تحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية تهدف إلى تلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات، حيث تتمثل مدخلات النظام المحاسبي بالعمليات التي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية، والتي تتطلب شروطاً محددة يجب توافرها فيها حتى يتم اعتبارها عمليات مالية صالحة للتسجيل ويكون دور الوظائف الأساسية التي تؤديها عناصر النظام بتحويل هذه المدخلات إلى مخرجات، إذ تختلف مخرجات النظام المحاسبي عن صورة المدخلات التي بدأ بها. هذا الاختلاف يرجع إلى عملية التحويل التي تضيف إلى المدخلات قيمة أو منفعة جديدة تزيد من فائدتها. لتصبح مخرجات النظام المحاسبي أكثر نفعاً وقيمة من المدخلات، بتحويله البيانات الاقتصادية إلى معلومات تساعد في تحقيق الأهداف الآتية،

أ. تحديد نتائج العمليات بتحديد وقياس المعلومات الكمية والمالية المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية، وأعداد تقارير عن نتائج ذلك النشاط خلال فترة معينة.

ب. تتبع موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية وذلك بما يمكن من الحفاظ على موجودات الوحدة وقياس مركزها المالي في تاريخ معين.

ج. مساعدة الإدارة على ممارسة وظائفها من تخطيط واتخاذ قرارات ورقابة وتقييم أداء.

في ضوء هذه الأهداف وانطلاقاً من ديناميكية البيئة المحاسبية، يمكن القول بأن النظام المحاسبي يتأثر ويؤثر بحسب احتياجات مستخدمي المعلومات فالمحاسبة تبرر وجودها باعتبارها نشاطاً خدمياً لدى واسع من مستخدمي المعلومات. أو بالأحرى



وخدمات، حيث يشكل هذا الإطار لعملية القياس مجال عمل المحاسبة المالية بمفهومها الشامل، الذي ينجم عنه مجالات فرعية للقياس معبرة عن فروع المحاسبة الأخرى، كالمحاسبة الضريبية والمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف.

بذلك تكمن أهمية القياس المحاسبي في الدور الذي يلعبه في إطار العملية المحاسبية، إذ يشكل القياس الأداة الرئيسة لاتصال المحاسبة بالبيئة، فالقياس يعد لغة خاصة تظهر ظواهر العالم الحقيقي من خلال وسيلة الأعداد والعلاقة بين هذه الأعداد. بمعنى اللغة الأكثر فاعلية لايصال علاقات عديدة بين خصائص الأحداث الاقتصادية المقاسة. إن المعلومات التي يوفرها القياس المحاسبي هي معلومات كمية انطلاقاً من مبدأ القياس الكمي المشتق من فرض التوازن المحاسبي الذي يقتضي التعبير عن الأحداث والمعلومات الاقتصادية دون الاعتماد على العبارات الوصفية الناتجة عن قياس الأحداث غير الرقمية بحكم أنها لا تصلح للدخال في نظام القيد المزدوج وتأمين التوازن المحاسبي.

في هذا السياق وفي ظل البيئة المحاسبية المتجددة يمكن القول بأن القياس المحاسبي بدأ يفقد بعض جوانب الأهمية. بمعنى أن هناك بعض العوامل التي تضعف أهمية القياس المحاسبي في توفير معلومات نافعة ودقيقة ومؤثرة، بحكم أن القياس المحاسبي تشوبه صفة التحكمية في بعض جوانبه. فعلى الرغم من كل الضوابط التي تمثلها الفروض والمبادئ المحاسبية الهادفة إلى توفير الموضوعية في القياس فإنه لم يتم لحد الآن التوصل إلى صياغة محددة بدقة للقواعد والمبادئ والفروض المحاسبية واجبة التطبيق. الأمر الذي يجعل المحاسبين يطبقون قواعد القياس المحاسبي بطرائق مختلفة تجعل مخرجات النظام المحاسبي تخضع أحياناً لكثير من الاجتهادات والتقديرات كما إن تعدد أساليب وطرائق القياس في ظل تمتعها بالقبول من الناحية النظرية والتطبيقية يحد من فعالية وكفاءة القياس المحاسبي، حيث لا يوجد أساس موضوعي محدد للاختيار بين البدائل.

نظاماً للمعلومات يتضمن عمليات منهجية متنوعة لخلق معلومات تتمتع بخصائص معينة أهمها:

أ. خاصية الملاءمة وما يرتبط بها من خصائص فرعية مثل تميز المعلومات بالقدرة التنبؤية والقدرة على التقييم الارتدادي والتوقيت الملائم.

ب. خاصية الاعتمادية ويرتبط بها مجموعة من الخواص مثل الموضوعية وقابلية المعلومات للمقارنة. مع التوضيح بأن خصائص جودة المعلومات المحاسبية قد لا تتوافر كلها بنفس القدر فقد تزيد ملاءمة المعلومات لقرار معين على حساب إمكانية التحقق منها والعكس، وقد يكون من الضروري التضحية بقدرة من الملاءمة مقابل مزيد من الثقة بالمعلومات والعكس بذلك تبرز أهمية وخصوصية وظائف نظام المعلومات المحاسبي المتمثلة في القياس والإفصاح كوظيفتين أساسيتين لانتاج المعلومات المحاسبية الجيدة.

وفي هذا الصدد لا بد من القول بأن عمليات القياس والإفصاح لا تعد بحد ذاتها هدفاً وإنما وسيلة تستمد أهميتها وفعاليتها من مدى فاعلية المعلومات المنتجة كمخرجات للنظام المحاسبي.

القياس المحاسبي أهميته ومحدداته

يعرّف Campell القياس بأنه تحديد أعداد لتوضيح خصائص الأنشطة المادية في ضوء قوانين تحكم هذه الخصائص، بمعنى أن عملية القياس المحاسبي تتمحور حول تحديد الخواص التي يراد قياسها، حيث لا تخضع للقياس الأشياء أو الظواهر بذاتها ولا حتى جميع خواصها، إنما يكون الاهتمام منحصراً في خاصية معينة أو مجموعة معينة من الخواص ذات الصلة بالدراسة، فالمحاسب عند قياسه للأصول مثلاً نجد محور اهتمامه يتركز حول ما تحتويه هذه الأصول من خدمات متوقعة، أي قيمتها وليس وزنها أو طولها أو مساحتها.

إن عملية القياس المحاسبي تنصب على قياس موارد واستخدمات الوحدة الاقتصادية، وما ينجم عنها من عمليات انفاق وخلق منافع وقيم مادية وسلعية

الإفصاح المحاسبي؛ مفهومه وأهميته

يعنى الإفصاح اتباع سياسة الوضوح الكامل واظهار جميع الحقائق الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالوحدة الاقتصادية ويأخذ الإفصاح عدة أشكال أقواها إدخال المعلومات في القوائم المالية، إذ يعد التبويب ضمن القوائم أحد الاشكال المهمة للإفصاح. لقد أولت معايير المحاسبة الدولية (IAS) التي اصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) اهتماماً كبيراً نحو اعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، باصدارها المعيار رقم (١) بعنوان الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعياري رقم (٥) بعنوان المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية والمعياري رقم (٣٠) بعنوان المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية للبنوك.

تعزيزاً لتوجهات واهتمامات (IASC) أكدت العديد من المنظمات المحاسبية المشرفة على الممارسة المهنية في الحياة العملية كالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على ضرورة مراعاة مبدأ الإفصاح الكامل. وقد جذب Skinner الاهتمام الى بعض الجوانب التي يجب أن تكون خاضعة الى الإفصاح الكامل؛

أ. التفصيل الدقيق للسياسات والطرائق المحاسبية خاصة عندما تستدعي تلك السياسات والطرائق الحكم الشخص للمحاسب أو في حالة وجود عدة طرائق بديلة.

ب. السياسات والطرائق المحاسبية المطبقة في السنة السابقة وتحديد الأثر الناجم عن هذه التعديلات.

ج. الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات والايادات والمصروفات الناتجة عن عمليات تمت مع فئات ذات مصلحة في الوحدة الاقتصادية كالفئات التي تمارس الرقابة أو الإدارة في الوحدة.

د. الإفصاح عن الموجودات المخصصة لهدف معين.

هـ. الإفصاح عن المعلومات التي تمت بعد تاريخ إعداد القوائم المالية والتي تؤثر بشكل مادي على المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

إن الإفصاح الكامل ينطلق من أربعة فروض رئيسية :

أ. فرض مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات المحاسبية بتقديم مجموعة من القوائم والتقارير ذات الغرض العام.

ب. فرض ان المعلومات الملائمة لأحتياجات المستخدمين الخارجيين هي معلومات عن الدخل والثروة في الوحدة الاقتصادية.

ج. فرض ان القوائم المالية هي، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

د. فرض ان اسلوب القوائم المالية ذات الغرض العام هي انطباق وسائل الإفصاح من وجهة نظر مقارنة الكلفة بالعائد.

ولا يقتصر الإفصاح الكامل على عرض عناصر القوائم المالية الأساسية الأربعة، بل يتسع ليشمل معلومات أخرى كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب الآتية :

١. الملاحظات الهامشية.

٢. قوائم اضافية وكشوفات ملحقه.

٣. قوائم الإدارة.

٤. تقرير مدقق الحسابات.

إن تطور الفكر المحاسبي يظهر اتجاهات متزايدة نحو الإفصاح، وهو ما نجده في الإفصاح الاعلامي الذي يركز على فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، مما أدى الى اعتبار الملاءمة احدى الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية، بمعنى اعادة ترتيب الأهمية النسبية لخواص المعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجيح خاصية الملاءمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية. هذا يتطلب اجراء مقايضة بين خاصية الملاءمة من جهة والخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية التي تمثل قيداً على ملائمتها كالموضوعية والقبالية للتحقق والأهمية النسبية.

أثر الإفصاح على القياس

انعكس التطور الوظيفي للإفصاح على القياس المحاسبي من عدة جوانب، ففي المحاسبة التقليدية تنصب عملية القياس المحاسبي على البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية فقط، لكن تطور الإفصاح المحاسبي تجاه خدمة الإدارة كشف عن عجز وظيفة القياس المحاسبي في الوفاء بالتزامات المحاسبة كنظام للمعلومات بحكم ان الكثير من المعلومات المحاسبية لأغراض الإدارة تتجاهلها وظيفة القياس المحاسبي وهي معلومات ترتبط بالمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي، ومعلومات تقوم على التدفقات النقدية أكثر من اعتمادها على مبدأ التحقق، عليه انعكس تطور الإفصاح المحاسبي في اطار عملية القياس على عدة جوانب:

أ. من حيث البعد الأفقي لعملية القياس لم يعد زمن القياس محصوراً بالماضي بل تعداه الى المستقبل.

ب. تجاوز القياس المحاسبي مرحلة التركيز على الخواص المالية فقط، ليشمل الخواص غير المالية أيضاً كالوزن والحجم والطاقة.

ج. تجاوز مدخلات عملية القياس البيانات الموجودة في السجلات المحاسبية للوحدة الاقتصادية فقط لشمولها بيانات أخرى من خارج السجلات المحاسبية.

أما فيما يتعلق بطرائق وقواعد القياس وهو ما يسمى بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، بدأ التعامل مع هذه القواعد من زوايا جديدة لا تلغي أهمية وجودها ولكن تقضي باستخدامها في ظل اعتبارات جديدة، وهي اعتبارات مرتبطة بالتوجه الى ترجيح كفة خاصية الملاءمة، كما انعكس أثر الإفصاح على القياسات المحاسبية بتوفير قياسات محاسبية جديدة لم يستوعبها النظام التقليدي لقياس المحاسبي مثل الكلفة التفاضلية للقرار وكلفة الفرصة البديلة للاستثمار ومعدل العائد المتوقع للاستثمار، وهي قياسات لها أهميتها في كل من عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات.

ولعل من أكبر الآثار التي تركتها وظيفة الإفصاح على القياسات المحاسبية، تتمثل في حث المحاسب على مراعاة اعتبار توقيت المعلومات على حساب اعتبار الدقة، وقد انعكس ذلك على عملية القياس في المحاسبة، حيث أصبح هدف المحاسب ليس الحرص على تقدير قيمة المبيعات المتوقعة لأقرب دينار مثلاً بقدر حرصه على توفير هذه المعلومات بالدقة المعقولة وفي الوقت المناسب.

إن التطور الحاصل في القياس والإفصاح المحاسبي يعكسه منهج المحاسبة الادارية بالإفصاح المتزايد للمستخدمين الداخليين وهو ما لا يجد ما يوازيه على مستوى الإفصاح الخارجي من خلال القوائم المالية المنشورة، ويمكن القول بأن ما يحدث من تطور للإفصاح الموجه للمستخدمين الداخليين يوم بعد يوم يمثل اشارة مسبقة بان اهتمامات الجهات الخارجية من أصحاب المصالح ستجد اهتمام المحاسبين، وذلك انطلاقاً من فهمهم الكامل بدور المحاسبة الاعلامي في ظل وظيفتها الأساسية كنظام للمعلومات.





عرض كتاب

استعراض / إبراهيم محمد الأمين
إدارة البحوث والتطوير

عرض لرسالة دكتوراه بعنوان :

قياس أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويل الأجل وبيانات التقارير المالية في القطاع المصرفي بالسودان

للباحث :

د. مطر أحمد حسن عثمان - مدير العمليات بفرع المودة، بنك فيصل الإسلامي السوداني

اسم المشرف :

د. إبراهيم بابكر الصديق

عن البحث :

في بحثه الذي نال عنه درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة من جامعة الزعيم الأزهرى، اختار الباحث (قياس أثر التضخم على قرارات الاستثمار طويل الأجل وبيانات التقارير المالية في القطاع المصرفي بالسودان) موضوعاً لبحثه، مُقيداً حدود البحث بالفترة الزمنية من "٢٠٠٢-٢٠١١ م".

يقع البحث في ٣٢٠ صفحة من الورقة المتوسطة، مشتملة على المقدمة والقوائم والملاحق التي أوفت الدقة والسلامة والموضوعية مُستحقاً من حيث الاستخدامات الفنية (الهيكلية وشكل العرض) وكذلك التوثيق العلمي لمصادر المعلومات. وقد أُجيز البحث بعد مناقشته في مارس من العام ٢٠١٥ م.



د. مطر أحمد حسن عثمان
مدير العمليات بفرع المودة

مقدمة

يُشير الباحث في تمهيده للبحث إلى أن الارتفاع المستمر في الأسعار أدى إلى التأثير على صدق وعدالة القوائم والتقارير المالية التي تُصدرها المنشآت والشركات المالية وافتقارها مصداقية الصلة بالأحداث والوقائع الاقتصادية التي تعبر عنها في ظل ترسيخ مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإعداد تلك التقارير المالية وأثرها على الاستثمار طويل الأجل. حيث إن المنشآت في معظم دول العالم ما تزال تُعد بياناتها المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وعدم أخذ آثار ارتفاع معدلات التضخم ما جعل العناصر الواردة في التقارير المالية تظهر بقيمة منخفضة لا تعبر عن قيمتها الحقيقية لتكون عناصر هذه التقارير المالية مُضللة للمستخدمين في فترة التضخم. وقد نجم عن اتساع ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار استنهاض جهود كثيرة في العالم بحثاً عن الطرق الملائمة التي يمكن من خلالها معالجة أثر التغير في المستوى العام للأسعار بتطبيق نماذج محاسبية مُحترفة.

أهمية البحث وأهدافه

أوجز الباحث أهداف البحث في: التعرف على نماذج محاسبية تتماشى مع الواقع الاقتصادي لقياس أثر التضخم على بيانات التقارير المالية؛ قياس تأثير التضخم على قرارات الاستثمار طويل الأجل ووضع الحلول المناسبة لتلك الآثار؛ دراسة أثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوائم والتقارير المالية؛ ومدى الاعتماد على محاسبة التكلفة التاريخية في إعداد التقارير المالية.

تنبع أهمية البحث وفق ما أشار الباحث إلى الاهتمام بالجانب التطبيقي على المنشآت حتى يتم توفير المعلومات الملائمة بغرض مساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ معالجة المشاكل التي تواجه القوائم والتقارير المالية في ظل تغيرات الأسعار؛ أهمية دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل وتحليل بيانات تقاريرها حتى لا يتخذ مستخدمو هذه التقارير قرارات خاطئة في ظل ظروف التضخم؛ وإعداد قوائم

وتقارير مالية صادقة وعادلة في ظل ظاهرة التضخم وفق النماذج المحاسبية المتعددة للتضخم.

وتحقيقاً لأهداف البحث تبنى الباحث مزيجاً من عدد من المناهج العلمية لإنجاز بحثه: المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والتحقق من نتائج الاختبار؛ المنهج الاستنباطي والذي يعتمد على التفكير المنطقي في تحديد المحاور الأساسية المرتبطة بالدراسة ووضع الفرضيات؛ المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتحليل نتائج البحث لاختبار الفرضيات والتحقق من نتائج الاختبار؛ إلى جانب المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة.

فرضيات البحث

تفترض هذه الدراسة ما يلي:

- ١ / هنالك أثر للتضخم على بيانات التقارير المالية مقارنة بالتقارير المالية التاريخية.
- ٢ / الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تم قياسها

على أساس التكلفة التاريخية تحت ظروف التضخم يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة.

٣ / يؤثر التضخم على قرارات مستخدمي التقارير المالية في ظروف التضخم.

٤ / إن إعداد التقارير المالية وقياس نتائج المنشآت التجارية وفق التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى تآكل رؤوس الأموال.

هيكل البحث

يتكون البحث من أربعة فصول وخاتمة، حيث مَهَّد الباحث للبحث بالمقدمة التي تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة، فيما تناول الفصل الأول الإطار العام للتضخم، ويتكون من ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتناول مفهوم التضخم، والمبحث الثاني يتناول أسباب وأنواع التضخم بينما يتناول المبحث الثالث آثار التضخم. أما الفصل الثاني فيتناول قرارات الاستثمار طويل الأجل وبدائل القياس المحاسبي، ويتكون من ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول مفهوم الاستثمار، ويناقش المبحث الثاني أنواع الاستثمارات وطرائق تبويبها، فيما يتناول المبحث الثالث القرارات الاستثمارية والقوائم المالية وبدائل القياس المحاسبي. أما الفصل الثالث فيتناول أثر التضخم على بيانات التقارير المالية، ويتكون من ثلاثة مباحث: إذ يتناول المبحث الأول أثر التضخم على بيانات قائمة الدخل، ويناقش المبحث الثاني أثر التضخم على بيانات قائمة التوازن، فيما يتناول المبحث الثالث أثر التضخم على بيانات قائمة التدفقات النقدية. أما الفصل الرابع فيتناول الدراسة التطبيقية ويتكون من مبحثين: المبحث الأول يتناول نشأة وتطور بنك فيصل الإسلامي السوداني، ويناقش المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات. أما الخاتمة فهي تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي خرج بها البحث.

أهم نتائج الدراسة

من خلال تحليل القوائم والتقارير المالية توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١ / إن القوائم والتقارير المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية قاصرة عن إمداد المستخدمين الحاليين والمرتقبين بمعلومات تساعد في تقدير درجة المخاطرة بالمرتبطة بالوحدة الاقتصادية والتنبؤ بها لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

٢ / إن بعض المشروعات الاستثمارية الفاشلة تم تقويمها باستخدام المعايير المالية التقليدية والتي لا تأخذ التضخم في الاعتبار.

٣ / إن عدم قدرة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية طويلة الأجل سببه أن القوائم والتقارير المالية وملحقاتها لا تشتمل على معلومات

كافية في ظل التضخم لتساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

٤ / إن الطرائق التقليدية في تقديم مشروعات الاستثمار (فترة الاسترداد - وطريقة التكلفة التاريخية) تعد طرائق غير واقعية لأنها تتجاهل القيمة الزمنية للنقود في فترات الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) وهو أمر لا بد من مراعاته عند اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل.

٥ / للتضخم أثر كبير على قرارات الاستثمارات طويلة الأجل لأن التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار يتم تحصيلها عادة في ضوء المستوى العام للأسعار.

٦ / إن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في ضوء التضخم يجعل العناصر الواردة في كل من القوائم والتقارير المالية تظهر بقيمة لا تعبر عن حقيقتها وينبغي ألا يتم اعتمادها كأدوات لاتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث إن فاعلية القوائم والتقارير المالية كأداة لترشيد القرارات الاستثمارية تعتمد على مدى صحة وصدق البيانات التي تحويها تلك التقارير.

٧ / تعد التقارير المالية المصدر الرئيس لاتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل.

٨ / اتباع تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية في ضوء التضخم يساعد على تآكل رأس المال.

٩ / إظهار آثار التضخم على بيانات التقارير المالية يوفر معلومات صادقة لمستخدميها.

توصيات الدراسة

من واقع إطار البحث النظري والتطبيقي وما أبرزته النتائج التي توصل إليها البحث فإن الباحث يقدم التوصيات والاقتراحات التالية:

١ / إنه في تحديد الربح يجب أخذ الربح المتوقع مع التفرقة بين ما يلي:

- ربح النشاط والذي ينتج عن إظهار بنود قائمة الدخل بتكلفتها التاريخية.

- ربح الحيابة المحقق والذي ينتج عن الموجودات التي ظلت فترة لدى البنك وتم التصرف فيها خلال الفترة.

- ربح الحيابة غير المحقق والذي يمثل الزيادة في قيمة الموجودات التاريخية للبنك والتي ما تزال في حوزة البنك نتيجة مقارنة قيمتها التاريخية بقيمتها الجارية.

٢ / على البنوك وضع الموازنات التقديرية التي يراد تحقيقها على فترات زمنية تتراوح بين سنة إلى أكثر، ولا بد من مراعاة آثار التغير في المستوى العام للأسعار عند تنفيذ الموازنة، تجنباً لاتخاذ القرارات غير الرشيدة.

٣ / ضرورة التزام الوحدات القائمة بالاستثمارات

طويلة الأجل بإعداد الموازنات الرأسمالية على مدى طويل الأجل بصورة منفصلة عن الموازنات الأخرى مع مراعاة آثار التضخم عليها.

٤ / على المنشآت التي تعد قوائمها المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية مراعاة التغيرات في المستوى العام للأسعار.

٥ / على الجهات المعنية أخذ ظاهرة التغيرات في المستوى العام للأسعار عند حساب الأرباح المحققة قبل أخذ الضرائب والزيادة حتى لا يتآكل رأس مال المنشأة.

٦ / على المستثمرين الذين يرغبون في الحصول على أرباح حقيقية مراعاة أثر التضخم على قراراتهم الاستثمارية طويلة الأجل.

٧ / على الذين يقومون بإعداد التقارير المالية أخذ التغيرات في المستوى العام للأسعار في الاعتبار وذلك باستخدام نماذج محاسبية شاملة تراعي أخذ التغيرات في المستوى العام للأسعار عند إعداد تلك التقارير المالية.

٨ / ضرورة تعديل بيانات التقارير المالية التاريخية للمنشآت وفق التغيرات في المستوى العام للأسعار لإنتاج معلومات صادقة وعادلة.

٩ / يمكن الاعتماد على نتائج محاسبة التكلفة التاريخية المعدلة في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل والقرارات الأخرى.

١٠ / عند إبرام اتفاقيات مالية بمبالغ كبيرة طويلة الأجل لابد للمنشآت المالية أن تضع كل الاحتياطات اللازمة لمواجهة التغير في المستوى العام للأسعار في المستقبل.

١١ / ضرورة اهتمام المنظمات المهنية والأكاديمية بالجانب التطبيقي لمحاسبة التضخم.

١٢ / يوصي الباحث بالتالي كمجالات للدراسات المستقبلية:

- أسباب التضخم في السودان وكيفية معالجتها.

- الحد من آثار التضخم على الاقتصاد الوطني.

- تحديد طرق قياس بدائل الاستثمارات طويلة الأجل للمفاضلة بينها.



دور تطبيق قواعد الحوكمة في كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات



فرح أحمد خالد
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

- محاربة الفساد الداخلي.
- ضمان النزاهة والحيادة.
- تحقيق الاستقامة ومنع الانحراف.
- تحقيق فاعلية المراجعة الخارجية.

أهداف الحوكمة

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها.
- تحسين عملية صنع القرار في الشركات.
- تحسين عملية المصادقية للبيانات وتحقيق سهولة فهمها.
- إدخال اعتبارات للقضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع اتخاذ القرار.
- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات عن الشركات.
- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي.

مبادئ الحوكمة

- حتى يتم التطبيق السليم للحوكمة لابد من اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إذ يؤدي ذلك إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقيق أفضل حماية وتوازن بين

تعرف الحوكمة على أنها وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات الكبرى بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين.

وتعرف بأنها مجموعة من الإجراءات التي تستخدم من قبل ممثلي أصحاب المصلحة والمنظمة مثلاً المساهمين، لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة.

يمكن القول بأن الحوكمة وسيلة من وسائل الضبط باللوائح والإجراءات الحاكمة والسلوك الأخلاقي في جميع الممارسات.

أهمية الحوكمة

تعتبر حوكمة الشركات مهمة لكل من القطاعين العام والخاص وذلك نظراً لما تحققه من مكاسب، فالحوكمة الجيدة تعمل على:

- تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية.
- تساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال.
- تساعد على مكافحة الفساد.
- تعمل على ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل.

وتعمل الحوكمة على معالجة النقاط التالية :

مفهوم الحوكمة

أولاً: المفهوم اللغوي: تشير المعاجم إلى أن اصطلاح الحوكمة Governance يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد.

ثانياً: المفهوم المحاسبي للحوكمة: يشير اصطلاح الحوكمة من المنظور المحاسبي إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية.

ثالثاً: المفهوم القانوني للحوكمة: يشير اصطلاح الحوكمة من المنظور القانوني إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة أو الشركة.

رابعاً: المفهوم الإداري للحوكمة: مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في المؤسسة التي توفر ضمانات تحقق حرص المديرين على حقوق الملاك والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالمنظمة.

مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح المرتبطة.

المبادئ هي أساس التطبيق، ويمكن عرض أهم المبادئ التي وردت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أوردت ستة مبادئ أساسية تتمثل في:

• **حقوق المساهمين:** يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين.

• **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية العادلة بين المساهمين (أغلبية وأقلية، مساهمين محليين وأجانب).

• **دور أصحاب المصلحة:** يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصلحة المختلفة المرتبطين بأعمال الشركة وأن يسمح بوجود آليات لمشاركتهم بما يكفل تحسين الأداء وأن يكون لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

• **الإفصاح والشفافية:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تقديم إفصاحات موثقة وملائمة، وفي توقيت مناسب لكل الموارد المهمة شاملاً الوضع المالي والأداء والملكية والرقابة بما في ذلك النتائج المالية والتنشغيلية وأهداف الشركة وملكية الأسهم والتصويت وعضوية مجلس الإدارة ومكافآتهم وعوامل المخاطرة الجوهرية المتوقعة وهاكل الحوكمة وسياساتها والمراجعة السنوية والدخول على المعلومات من جانب المستخدمين.

• **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجه الاستراتيجي للشركة والمتابعة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة، ومسؤولية المجلس أمام الشركة والمساهمين، وعلى المجلس أن يحرص على الحصول على كل المعلومات وأن يتعامل بعدالة مع كافة المساهمين.

• **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** وهنا ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعمل على تشجيع شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية ولكي يكون هنالك إطار فعال لا بد من وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي.

مزايا حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات عند تطبيقها تقدم مزايا عديدة لأطراف مختلفة، فهي تقدم للشركات:

- ارتفاع مستوى ظهور الشركة.
- الطلب على أسهم الشركة.
- ارتفاع قيمة الأسهم.
- تحسين الصورة المؤسسية.

• تخفيض التكاليف الرأسمالية بالنسبة للمستثمرين.

• تحسين إجراءات المتابعة والإشراف.

• ارتفاع درجة حماية حقوقهم في الشركات.

• تخفيض المخاطر.

• ازدياد دقة تسعير الأوراق المالية بالنسبة للدولة.

• تحسين درجة النشاط الاقتصادي.

• زيادة قوة الشركات وارتفاع قدرتها التنافسية.

يمكن القول إن تطبيق الحوكمة يعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك من خلال عوامل الثقة التي توفرها قواعد الحوكمة إذا ما طبقت بالشكل المطلوب، كما يعمل على تقليل تكلفة الحصول على رأس المال وذلك لضمان حماية كافة التصرفات وسلامة كافة العمليات.

مفهوم الرقابة الداخلية

تعرف الرقابة الداخلية بأنها خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها والتأكد من دقة وإمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

أهمية الرقابة الداخلية

لقيت الرقابة الداخلية اهتماماً كبيراً من المراجعين وإدارات المنشآت وذلك للأسباب الآتية:

- تعقد وتشعب نطاق الأعمال جعل الإدارة تعتمد على التقارير والتحليلات لإحكام الرقابة على العمليات.
- الضبط الداخلي والفرص المتواصل في الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر الضغط البشري واحتمال الأخطاء والغش.

• من المستحيل أن يقوم المراجع بمراجعة داخل المنشأة بطريقة اقتصادية بدون الاعتماد على الرقابة الداخلية للعمليات.

• أيضاً زاد اهتمام الجهات الرقابية بالرقابة الداخلية للمنشآت الاقتصادية للتحقق من التزامها باللوائح والقوانين ذات العلاقة.

يمكن القول بالإضافة إلى الأسباب السابقة، بأن ظهور شركات المساهمة وما صاحبها من تعقد في العمليات الحسابية أدى بدوره إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية.

أهداف الرقابة الداخلية

يتمثل الهدف الرئيس من تطبيق نظام الرقابة الداخلية في التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها.

يتمثل الهدف الأساسي للرقابة الداخلية في حماية الأصول والموارد وحماية السجلات المحاسبية باعتبارها المصدر الرئيس الذي يمد الإدارة بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات، ويلاحظ أن الهدف التشغيلي للرقابة يتمثل في رفع الكفاءة واتباع السياسات المرسومة.

أثر تطبيق قواعد الحوكمة على كفاءة نظام الرقابة الداخلية

يتمثل أثر تطبيق قواعد الحوكمة على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الآتي:

إن قواعد الحوكمة تستدعي أن يتبع نظام الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة، حيث إن الرقابة الداخلية لا يمكنها أن تقوم بمراقبة المدير العام وهي تتبع له، وإذا ما طبقت هذه القاعدة ضمن حيادية نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة وبالتالي زيادة في فاعليتها وكفاءتها.

وقد أجريت دراسة على عينة من المصارف السودانية وتوصلت إلى ما يلي:

- يعتمد تفعيل نظام الرقابة الداخلية على الحوكمة.
- الحوكمة تعمل على تفعيل العمليات الرقابية.
- الحوكمة تعمل على رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

وبشكل عام، تعد حماية الأصول والموارد وحماية السجلات المحاسبية من الأهداف الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، فالحوكمة تعد وسيلة ضبط تهدف أيضاً لحماية الأصول والموارد والسجلات المحاسبية. وتنبع أهمية الحوكمة من خلال دورها في تحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية.



غسل الأموال

وآثاره الضارة على اقتصاديات الدول النامية



تعريف غسل الأموال:

الضرائب المستحقة على النشاط إلى خزنة الدولة وتحويل الأموال إلى خارج البلاد بإيداعها في أحد البنوك الأجنبية، والدخول الناتجة عن الأنشطة السياسية غير المشروعة وعمليات السرقات أو الاختلاسات والنصب والاحتيال وتهريب الأموال الناتجة عن هذه العمليات إلى الخارج وإيداعها في البنوك الأجنبية، والدخول الناتجة عن القش التجاري أو الاتجار في السلع الفاسدة أو تقليد الماركات العالمية أو المحلية ذات الجودة والشهرة الفائقة، أو عمليات التزوير بمختلف أنواعها والحصول على أموال طائلة وتحويلها إلى الخارج، والدخول الناتجة عن المضاربة غير المشروعة في الأوراق المالية والتي تعتمد على خداع المتعاملين في البورصات العالمية ومن ثم جني أموال كثيرة وإيداعها في أحد البنوك التجارية خارج الحدود للعودة بها بعد إجراء عمليات الغسل القانوني لها.

يشمل مصطلح غسل الأموال عادة الأموال أو الدخول الناتجة عن أنشطة الاتجار في السلع والخدمات غير المشروعة مثل المتاجرة في المخدرات بأنواعها المختلفة، وأنشطة البغاء، أو شبكات الرقيق الأبيض، وأنشطة التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دفع الرسوم أو الضرائب الجمركية المقررة، مثل تهريب السلع من المناطق الحرة وتهريب السلع المعمرة والسلاح، وأنشطة السوق السوداء والتي يتحقق منها دخولا طائلة للمتعاملين فيها بالمخالفة لأنظمة الدولة مثل الاتجار في العملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة صارمة على التعامل في النقد الأجنبي، وأنشطة الرشوة والفساد الإداري والتربح من الوظائف العامة، والدخول الناتجة عن التهريب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات أو إخفاء مصادر الدخل وعدم سداد



وائل جمال الدين - قناة أمدرمان الفضائية

تطور وتفاقم ظاهرة غسل الأموال:

بما أن بؤر الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية قد غطت في الآونة الأخيرة أجزاء شاسعة وواسعة من دول العالم، ولا سيما الدول النامية، فقد نتج عن ذلك حدوث المجاعات والتشرد وما يصاحبها من حالات اللجوء من تلك البلدان التي تستعمر فيها الحروب أو تعاني من المجاعات والتشرد إلى الدول المجاورة مما شكل العديد من عوامل الضغط لصالح تهريب وترويج المخدرات فدخلت إلى هذه الدول التي لجأ إليها المهاجرون من ضحايا الحروب الأهلية، مما زاد في انتشارها على نطاق العالم وتزايدت مع ذلك أيضا صعوبة مكافحتها والحد منها.

وبما أن العديد من الدول النامية ذات البنيات الاقتصادية الضعيفة وبسبب حاجتها إلى استقطاب المزيد من رؤوس الأموال لدعم برامجها التنموية، قد لجأت إلى اتباع أسلوب أكثر انفتاحا حتى يضمن لها تدفق رؤوس الأموال لدعم برامجها التنموية، فقد شجع ذلك تجار المخدرات واستغلوا نقطة الضعف هذه من أجل تحويل أموالهم إلى هذه الدول بوصفها نقاط عبور لغسل أموال المخدرات دون أن تستفيد منها اقتصاديات تلك الدول، بل يجري استغلالها فقط كممرات مؤقتة في عملية الغسل. وأصبح هذا ينعكس سلبا على مواطني الدول النامية بحيث لا يتم استثمار الأموال القذرة (Dirty Money) في أية مشاريع تنموية ينتج عنها فرصا للعمل، بل يجري استغلال مواطني هذه الدول في تأسيس الشركات والمؤسسات الوهمية لتكون في خدمة غاسلي الأموال وليس الاقتصاد الوطني مما زاد في أعداد هذه الشركات والمؤسسات المالية الوهمية.

آثار ظاهرة غسل الأموال على المجتمعات النامية:

إن ارتفاع أسعار المخدرات يؤثر على دخول الأفراد، كما أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الإدمان يكون لها دورها في خفض إنتاجية قطاع واسع من أبناء الشعب، وينجم عنها أنماط سلوكية أخرى تقود على سبيل المثال إلى تشرد واجرام الأحداث. إضافة إلى الأمراض العقلية والنفسية الأخرى المصاحبة لذلك والتي لا قبل لإمكانيات الدول النامية بأن تجد لها وسيلة فعالة لمكافحتها والحد من أخطارها.

وبما يقوم به أصحاب الأموال القذرة من محاولات لتفادي مصادرة أموالهم التي اكتسبوها بصورة غير مشروعة، فقد صاروا يلجأون إلى استثمارها في شراء الأسهم والسندات والعقارات من أجل إخفاء

مصادرها الحقيقية، أي غسلها من أدرانها، وهذا يعني عدم استثمارها في مشاريع تفيد المجتمع، أو تخلق فرصا استثمارية طويلة الأجل تستقطب الأيدي العاملة الباحثة عن العمل، بل إن غاسلي الأموال لا يهتمون بذلك مطلقا، وتنتقل أموالهم هذه في فترات سريعة من دولة إلى أخرى دون أن تتاح لأية دولة فرصة الاستفادة منها لأن الهدف من ذلك هو غسلها، وغسل المال يعني عدم استقراره لفترة طويلة في بلد معين.

إن استخدام الأموال المغسولة في استثمارات غير منتجة يؤدي إلى ضعف الأموال المتاحة لتوظيفها في الاستثمارات المنتجة، ويؤدي ذلك إلى حالة من الركود الاقتصادي والكساد مما ينجم عنه تفشي البطالة وضعف السيولة النقدية الموجودة لدى الأفراد وما يتبعه من سرقات واختلاسات ورشاوى ونصب واحتيال.

وفي ظروف كهذه تنشأ الاحتكارات التي تبتناها عصابات الجريمة المنظمة، التي يكون المال بحوزتها فتعتمد إلى خلق السوق السوداء التي تتسم بطابع ندرة السلع في الأسواق وإخفائها أو تلاففها لكي يقل المعروض منها في السوق المحلية وبالتالي تتضاعف أسعارها نتيجة للفجوة الكبيرة بين العرض والطلب، بل يلجأ غاسلو الأموال إلى إحلال السلع الكمالية في أسواق الدول النامية بدلا من السلع الضرورية واللازمة لحياة المواطنين بحيث يتم بيعها بأسعار مضاعفة. كما يلجأ غاسلو الأموال أيضا إلى المضاربة في أسعار صرف العملات الأجنبية مما يضاعف القوة الشرائية للعملات المحلية الشحيحة بهذه الدول (الدول النامية) فترتفع أسعار العملات الصعبة وبالتالي ترتفع أسعار السلع المستوردة، الشيء الذي يلحق ضررا كبيرا باقتصاديات الدول النامية.

كما أن غاسلي الأموال يقومون بتزوير مستندات الاستيراد والتصدير كخطابات الاعتماد والفواتير وغيرها بهدف تهريب أكبر قدر من العملات الصعبة إلى الخارج مما يحرم الدول النامية من جزء كبير من مواردها من العملات الصعبة والتي هي في أمس الحاجة إليها لدفع تجارتها الخارجية، الأمر الذي ينعكس سلبا على اقتصادياتها ورفاهية مواطنيها.

ومثلما تعاني الدول النامية من تهريب العملات الأجنبية إلى الخارج نجدها تعاني أيضا من ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي يرتكبها المسؤولون فيها من تحويل نسب من مبالغ القروض المخصصة لتمويل المشروعات التنموية أو الخدمات لصالحهم

في مصارف أجنبية بالاتفاق مع أطراف خارجية مسؤولة عن توريد المعدات أو الأجهزة أو تقديم الخدمات، يكون ثمنها التفاضي عن مواصفات الجودة فيتم توريد معدات وأجهزة أقل جودة مما تقتضيه المواصفات المحددة للمشروع نظير تقديم رشوة للشخص المسؤول تودع في حسابه الشخصي لدى مصرف خارجي، وبالتالي يكون المواطن هو الضحية لهذا الفساد، ويعود ذلك على الدول النامية بالخسارة فتدفع ثمن ذلك في صحة مواطنيها أو تدني الخدمات المقدمة لهم بتدني مواصفات الجودة بالنسبة للمواد أو المعدات أو الأجهزة التي تم توريدها. وهذا هو ما حدا ببعض الجهات المانحة للقروض كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو الدول المانحة بأن تشترط منح القروض أو المعونات للدول النامية بعدم تفشي الفساد، وإذا ثبت ذلك تكون محرومة من هذه المعونات أو المنح أو القروض التنموية بسبب الفساد السائد فيها.

مما سبق يتضح أن ظاهرة غسل الأموال لديها آثارا سلبية وضارة على المجتمع والأمن والاقتصاد. وتتفاقم وتسوء آثار هذه الظاهرة في الدول النامية ذات البنيات الاقتصادية الضعيفة فتنعكس على الفرد والدول. عليه ينبغي الحد من هذه الظاهرة والعمل على عدم اتساعها بإجراء البحوث والدراسات وتقديم المقترحات، كما يجب على البنوك والمصارف باعتبارها قنوات مالية لغسل الأموال أن تعمل على تطبيق التعليمات واللوائح الصادرة من الجهات الرقابية والإشرافية والأمنية في التبليغ والكشف عن الأوضاع المريبة التي تستدعي ذلك، وهذا ما يستدعي ضرورة توفير وإيجاد الكوادر والإدارات المتخصصة في البنوك والمصارف لمكافحة استخدام الحسابات والخدمات المصرفية عموما كأدوات لغسل الأموال.

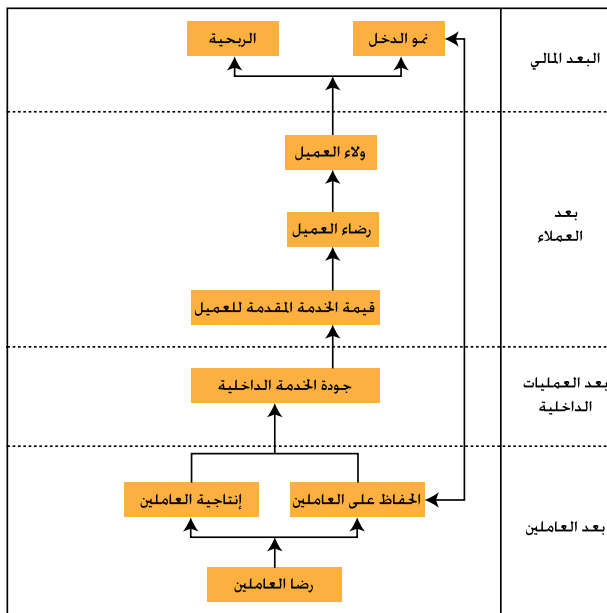


بطاقة الأداء المتوازن؛ أسلوب حديث في تقييم أداء المنشآت



مجدي علي أحمد؛ كلية النهضة الجامعية

وتترابط هذه الأبعاد فيما بينها كما يظهر في الشكل بأدناه:



ومن الضروري ربط هذه البطاقة برؤية المنظمة واستراتيجيتها ووحدات العمل الاستراتيجية منها وبناء هذه البطاقة بحيث تصمم نظام الجوائز والترقيات بحيث تعطي نسبة مئوية لكل معيار من المعايير المستخدمة وهي:

المعايير المالية:

- العائد على الاستثمار / القيمة الاقتصادية المضافة
- الربحية
- معدل نمو العائد
- تخفيض التكاليف

تسعى المنشآت دائماً إلى إحداث تغيير في سياستها بما يحقق انتقالها من الوضع القائم إلى الوضع الذي تسعى أن تكون فيه مستقبلاً، وهذا الانتقال يتطلب غالباً اتخاذ إجراءات إدارية. وقد جرت العادة على أن اتخاذ هذه الإجراءات يتم بعد مرحلة قياس وتقييم، هذا وتعتبر المقدرة على قياس وتقييم شيء إحدى مؤشرات القدرة على إدارته. وبدراسة تاريخ التطور الإداري نجد أنه في بدايات القرن العشرين كان التركيز واضحاً على التطوير من خلال زيادة فاعلية الكادر البشري العامل، فظهرت على سبيل المثال دراسات توضح كيف أن الإنتاجية تزداد مع زيادة قوة وجود الإضاءة في المصانع، إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلاً وأظهرت تجارب أخرى أن الإنتاجية لا علاقة لها بقوة الضوء، وأن زيادة الإنتاج كانت فقط بسبب أن القوى العاملة كانت تعلم أنها تخضع لاختبار قياس الإنتاج الأمر الذي غير من تصرفاتهم باتجاه زيادة الإنتاج نظراً لشعورهم بأنهم تحت المراقبة والاختبار، ثم بعد ذلك وفي سنوات الستينات والسبعينات والثمانينات بدأت مرحلة قياس التطور من خلال التحليل المالي ودراسة المؤشرات والنسب المالية، إلا أن هذه النسب والمؤشرات كانت تعتمد على بيانات وقعت في الماضي الأمر الذي يصفه البروفيسور روبرت كابلان بأنه كمن يقود سفينة وهو ينظر إلى مؤخرتها بدلاً من النظر إلى مقدمتها وفي بدايات التسعينات ظهر أسلوب جديد في تقييم الأداء وهو ما يعرف باسم بطاقة الأداء المتوازن (Balanced Scorecard) وهو أسلوب يأخذ بعين الاعتبار التوازن بين النتائج المالية والمحرك الذي يدفع النمو، التوازن بين الأجل القصير والأجل الطويل، التوازن بين التكتيك والاستراتيجية. ففي العام ١٩٩٦ قدم لنا كابلان ونورتون بطاقة الأداء المتوازن ذات الأبعاد الأربعة:

- البُعد المالي.
- بُعد العمليات الداخلية.
- بُعد العاملين.
- بُعد العملاء.

المعايير المرتبطة بالعملاء :

في نهاية كل منها يمكن تحقيق هدف من الأهداف والتي تنتهي بتحقيق الأهداف المالية.

- 5- وجود خطة واضحة لتحقيق الأهداف سواء الاستراتيجية أو التكتيكية يمثل ميزة تنافسية تسهل عملية إعداد الموازنة السنوية.
- 6- وجود بطاقة أداء متوازن تمثل حلقة متواصلة من الفهم والإدراك وتطبيق قواعد تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتراقب عملية تطبيقها.

مزايا بطاقة الأداء المتوازن

أما على أرض الواقع فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن ما يقارب ٦٠% من الشركات الأمريكية الرئيسية قد بدأت بطريقة أو بأخرى من تطبيق أسلوب بطاقة الأداء المتوازن وأن هذا العدد في ازدياد سواء في الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي.

ولعل الإقبال الشديد على تطبيق أسلوب بطاقة الأداء المتوازن هو ما نشرته مجلة فورتونا في عددها رقم ٤٦ من أن كل عشرة شركات لديها استراتيجية واضحة ومحددة تفشل في تطبيق هذه الاستراتيجية الأمر الذي يعني أن المشكلة لا تكمن في وجود أو عدم وجود استراتيجية واضحة ولكنها تكمن في مقدرة الشركات على تطبيق هذه الاستراتيجيات وهو الأمر الذي تساهم بطاقة الأداء المتوازن في التغلب عليه، ولعل ميزة بطاقة الأداء المتوازن لا تكمن في المعايير الفردية التي يتم قياسها ولكن في توفير وتوضيح العلاقة بينها ومدى مساهمة ذلك في تحقيق استراتيجية المنشأة.

كما أشارت دراسة قام بها مجموعة من الباحثين الأسبان إلى وجود علاقة قوية بين اتباع أسلوب بطاقة الأداء المتوازن ودرجة النمو في شركات مقاطعة كتالونيا بشرق أسبانيا.

ومن أجل نجاح عملية تطبيق أسلوب بطاقة الأداء المتوازن لابد من:

- وجود عملية تحليل يسبق عملية وضع الاستراتيجية وتحديد علاقة السبب والآخر.
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البيئة المحيطة بالمشروع مع تفعيل البدء بالمشروع بعملية عينة اختبارية تم توسيعها شيئاً فشيئاً.
- الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية ودمجها مع واقع الشركات والبدء عن الحلول الانفرادية.
- التركيز على المحتوى قبل الصفات التقنية.
- في الختام يمكن القول بأن أسلوب بطاقة الأداء المتوازن هو أسلوب حديث ومتكامل يساهم في دمج التصور المالي مع عوامل السوق والتشغيل والإنتاج والموارد البشرية من أجل ضمان تحقيق الاستراتيجيات المحددة والرقابة عليها بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة وتقييم الأداء وتطويره في ضوء تلك الأهداف.

المعايير المرتبطة بالعمليات الداخلية :

- ابتكار عمليات جديدة في تصميم وتطوير المنتج.
- ابتكار عمليات الإنتاج والتسويق والبيع وخدمة ما بعد البيع.
- المعايير المرتبطة بالعمالين :
- درجة رضا العاملين.
- درجة الاحتفاظ بالعاملين.
- إنتاجية العاملين.

هذا ويؤدي استخدام بطاقة الأداء المتوازن إلى تحقيق المميزات التالية :

١- تمكين الإدارة من تحديد ووضع الأهداف الاستراتيجية بكل وضوح :

المقاييس	الأهداف الجزئية	الأهداف المالية
الأهداف المالية	- تحسين العائد - توسيع مزيج العملاء - تخفيض التكاليف	أهداف مرتبطة بالعملاء
أهداف مرتبطة بالعملاء	- زيادة رضا العملاء - زيادة الرضا عن خدمة ما بعد البيع	أهداف مرتبطة بالعمليات الداخلية
أهداف مرتبطة بالعمليات الداخلية	- فهم العملاء - ابتكار منتجات جديدة - تحويل العملاء لقنوات أقل تكلفة - تخفيض المشكلات لأدنى حد - الاستجابة السريعة	أهداف مرتبطة بالعمالين
أهداف مرتبطة بالعمالين	- تنمية المهارات - توفير معلومات استراتيجية - توجيه الأهداف الشخصية وربطها - بالهدف الأساسي للبنك	

٢- المساهمة في توحيد الأهداف التجارية لكل شركة من الشركات.

٣- ربط أهداف الشركات بنظام الجوائز.

٤- يمثل كل عنصر من عناصر البطاقة حلقة في سلسلة "السبب والآخر" والتي





الأستاذ / موسى يعقوب

الراحلون

سلسلة مقالات للأستاذ / موسى يعقوب، في توثيق مآثر ومناقب بعض
أعلام البلاد وعلمائها ممن اختارهم الله تعالى في جواره الكريم

درجتُ منذ مدة طويلة، وأنا أتعاطى الكتابة
الصحفية، على أن أقول وأكتب بضغ كلمات عن
أولئك الأصدقاء والرموز والشخصيات الذين
يرحلون عنا مُفضين إلى ربهم تاركين هذه الدنيا
وراءهم آملين في رحمة ربهم وقد يَمُوها.

مع الزمن وتوالي الأيام والسنين وقد تضحمت
تلك القائمة وضمت كثيرين رحمهم الله، رأى بعض
الأخوة، جزاهم الله خيراً، أن أجمع تلك الإضاءات
والكلمات التي قلتها بحق من رحلوا في ثبّت واحد أو
كتاب يحفظ لأولئك الراحلين ذكراهم وقد كانوا
بيننا يوماً ما ولم ندر من يرسل منّا أولاً ولكنها إرادة
الله يقدر من يشاء ويؤخر من يشاء. علاوة على ذلك
فقد كنتُ عندما أعود إلى تلك المادة العزيرة وأطلعها
في الأرشيف (مُنْجَمَة) ومتفرقة وقد تباعدت السنين
وتطاوت أشعر بأن لها قيمة تاريخية واجتماعية
إذ ربما أعادت على رُدم الفجوة بين الأجيال وذكر
ببعض الرموز والشخصيات ودورها في الحياة.

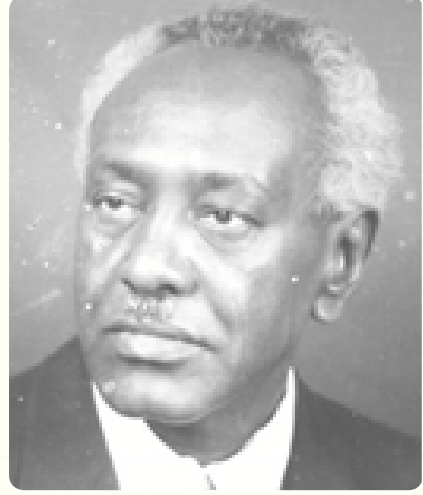
إنها كلمات وإضاءات تبتُّ في رحيل هؤلاء جميعاً
تذكيراً بهم وبدورهم في الحياة والفرغ الذي
تركوه. وذلك من باب الشهادة والعرفان أولاً ثم
من باب التواصل وردم الهوة بين الأجيال ما أمكن.
ففي هذه الكلمات، كما أسلفت، تذكير وإشارة إلى
الأشياء التي لم تكن لتُذكر أو يُشار إليها لولا أن
وقتها قد حان برحيل أصحابها. ولعل هذه الكلمات
تعد سنة حسنة في تسجيل الخواطر والأفكار
والذكريات عندما تدق ساعة الرحيل ولا سيما بيد
الشهود ومن عاصر التجربة أو سمع عنها من قرب.

قليلون أولئك السودانيون الذين يكتبون مذكراتهم
أو يتركون خلفهم إشارات تدل على المسار بالغا ما
بلغت تلك الشخصيات، ومثل هذا الذي بين يدينا لا
يُغني عن ذلك بكل تأكيد ولا يشفي الغليل، ولكنه
كما قلت يُضئ ويفتح الشهية لمن أراد أن يبحر
ويبحث أكثر في هذا الطريق، أو على الأقل كلمات
كان يتوجب ذكرها وقد حان الوقت لتسجيلها
مقتضية ومشحونة بغير قليل من المشاعر التي تجيء
في ظرف خاص وهو ظرف رحيل من تُقال بحقهم.

(١)

محمد يوسف محمد الذي رحل

كما كان ميلاد (الأخ الأكبر) محمد يوسف محمد رجل القانون والسياسة والتشريع والحركة الإسلامية قبل ذلك في ١٩٢٨م قد توافق مع إطلاق الشيخ حسن البنا دعوة الإخوان المسلمين في مصر في ذلك التاريخ. تشاء الصدفة والمقادير أن يكون أخونا الأستاذ محمد يوسف الذي تخرج في مدرسة حنتوب الثانوية والتحق بكلية الخرطوم الجامعية في آخر أربعينات القرن الماضي (كلية الحقوق) أحد ثلاثة أو أربعة من الطلاب الذين أسسوا الحركة الإسلامية في السودان يومئذ.



ظهر أمس الأول الثلاثاء ٢٦ جمادى الأولى ١٤٣١هـ - ١١ مايو ٢٠١٠م وبعد عمر ناهز الـ ٨٢ عاماً رحل الرجل إلى لقاء ربه في مشفاه بايرلندا بعد معاناة مع المرض تاركاً خلفه الكثير مما يذكر تقبل الله منه. فهو من رموز الحركة الوطنية - جيل ما بعد مؤتمر الخريجين - والحركة وصاحب الباع في الممارسة القانونية والتشريع. ذلك أنه مارس القضاء والمحاماة ودخل الجمعية التأسيسية الثانية (البرلمان) بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م عن الجبهة الإسلامية القومية من بوابة دوائر الخريجين. وفي ١٩٨٧م بعد الانتفاضة في رجب - أبريل ١٩٨٥م أصبح رئيساً للجمعية التأسيسية الثالثة التي كان قد دخلها عن الجبهة الإسلامية القومية.

وعندما أسس الأمير محمد الفيصل آل سعود بنك فيصل الإسلامي السوداني في ١٩٧٨م ثم شركة التأمين الإسلامية في ١٩٧٩م كان الراحل محمد يوسف ممن وضعوا مشروع قانون البنك وأسسه وأصبح عضواً بمجلس إدارته كما الحال مع شركة التأمين التي ظل رئيساً لمجلس إدارتها ومستشاراً قانونياً للبنك ولها حتى تاريخ وفاته - رحمه الله - حيث عرف بأنه من المراجع القانونية والاستشارية الكبرى في البلاد.

أما على صعيد الممارسة السياسية فقد عُرف الراحل حزبياً وإسلامياً بالاستقرار والوسطية، فقد رافق الحركة الإسلامية في كل مسيرتها منذ التأسيس وإلى الجبهة الإسلامية القومية ثم أخيراً المؤتمر الوطني وأُعترف له دوماً بأنه (الأخ الأكبر) الذي له احترامه في حزبه وفي الوسط السياسي السوداني والاجتماعي بشكل عام.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن داره في السنوات الأخيرة وعبر (إفطار الجمعة) المشهور والمحضور كانت تمثل برلماناً ومجلس شورى وتواصل بين الأجيال والأعمار. وكثيراً ما كان يوم ذلك الإفطار بعض الأخوة الضيوف من البلاد الإسلامية والعربية عليه، وعندما فقدناه بالأمس كانت البلاد والحركة والدولة والمجتمع قد فقدوا رمزاً من الرموز التي لن تفادى الذاكرة أو تفارقها، فقد كان رحمه الله وتقبله - عطفواً وشفوقاً ورحيماً وذراياً صائب - غفر لله له وجزاه خيراً وعزى أسرته ووطنه وإخوانه وعارفي فضله فيه.

واحة العدد

• الرُّضا.. ذروة أعمال القلوب كما أنَّ الجهاد ذروة أعمال الجوارح.. وهو ثمرة من ثمار المحبة وبستان العارفين.

• أما الطريق إلى الرُّضا.. فطريق قريبة جداً، موصلة إلى أجل غاية. وما دونها من عقبة إلا أن تستطيع امتطاء صهوة همة عالية، وبين جنبَي الإنسان نفس موطنة على كل ما يرد عليها من الله.. يمهّد له الصعود إليها همة عالية.. همة علمه بضعفه وعجزه ورحمة الله تعالى به، وشفقته وبرّه به، وانجذاب دواعي حبه ورضاه كله إليه.

فطريق الرُّضا تُسير العبد وهو مُستلق على فراشه ليصبح أول الركب بمراحل. وثمره الرُّضا: الفرح والسُّرور بالله جلّ جلاله.

ومن اتَّكل على حُسن اختيار الله له لم يتمنَّ غير ما اختاره الله له.. (الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما).

• قال أبو الدرداء (ذروة سنام الإيمان الصبر للحكم، والرُّضا بالقدر).

وقد ندب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذه الحال فقال: "ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمدٍ رسولاً" رواه مسلم.

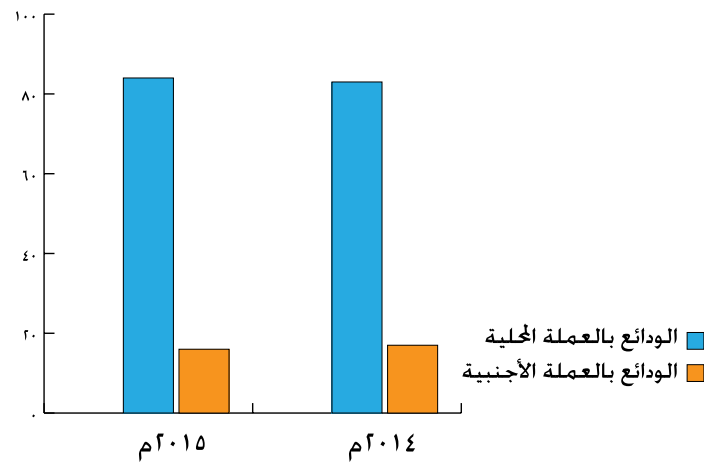
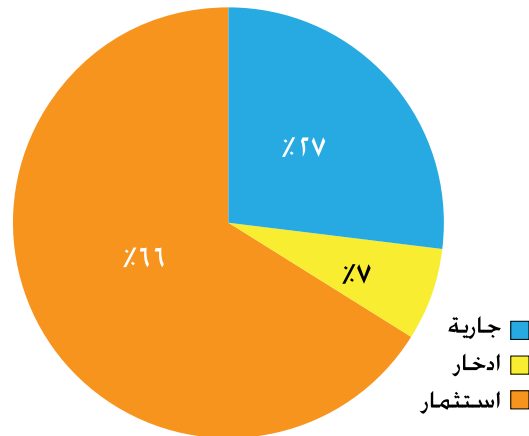
• الرُّضا بألوهية الرحمن هو الرُّضا بما يأمر به.. وتتضمن إفراده جلّ ثناؤه بالمحبة والخوف والرجاء والإنابة والتبتّل إليه.

والرُّضا بالربوبية هو الرُّضا بما يُقدّره عليه.. ويتضمن الأفراد بالتوكّل والثقة والاعتماد وكامل الاستعانة. أما الرُّضا بنبيّه رسولا.. فيضمن كمال الانقياد للنبي الكريم والتسليم المطلق بحيث يكون أولى به من نفسه.

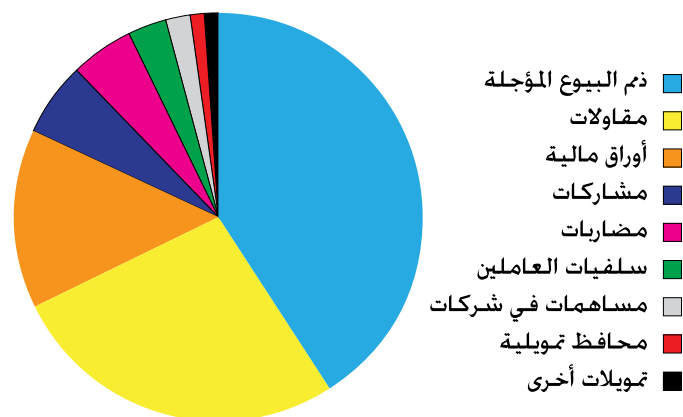
• اللهم أَلِّف بين قلوبنا واصلح ذات أمرنا وأهدنا سُبُل السَّلام واجمعنا في الدار السَّلام إخواناً على سُررٍ متقابلين برحمتك يا أرحم الراحمين.. وصل اللهم على نبيِّنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم.



أنواع الودائع ٢٠١٥م



توزيع التمويل ٢٠١٥م





المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة تمنح
بنك فيصل الإسلامي السوداني تصنيف

الالتزام بالتميز



بنك فيصل الإسلامي السوداني

FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)

نحن الرواد